الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

كلية القانون والسياسة

قسم العلوم السياسية

المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (١٩٩٠- ٢٠١٠م)

دراسة سياسية

رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

كلية القانون والسياسة / قسم العلوم السياسية

كجزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد

صالح ناصر جعشان

إشراف

الدكتور/ عصام محمد عبد الشافي

(١٤٣٣ هـ/٢٠١٢م)

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أسرتي التي تعاني من مشقة الفرقة والاغتراب وإلى كل الشرفاء والوطنيين الذين يسعون إلى الحفاظ على وحدة الوطن وتحقيق أمنه واستقراره وإلى أرواح الشهداء الطاهرة الذين سقطوا من أجل الوطن

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور وليد الحيالي رئيس الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك على حسن تفهمه وتعاونه مع تمنياتي له وللجامعة بمزيد التقدم والازدهار.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل عصام عبد الشافي لكل ما بذله من توجيه وإرشاد

كذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور الفاضل لطفي حاتم، عميد كلية القانون والسياسة على كل جهوده الطيبة معي.

فهرس المحتويات

مقدمة:

عانت المجتمعات البشرية منذ القدم من عدم الاستقرار، واستطاعت بعض المجتمعات تطويع عوامله ومسبباته، والتي كانت نتاج خلافات وصراعات. سواء كان مصدرها الاختلافات الدينية، أو العرقية، أو الجهوية، أو الصراع من أجل السلطة فكانت ظاهرة الاستقرار نتاج تراكم حضاري من خلال (تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية، وثقافية) أفضت إلى قولبة الإنسان فكرا، وسلوكا، وممارسة ، ليتعايش المجتمع بسلام . فالمجتمعات التي استطاعت أن تحقق التقدم في جميع المجالات الفكرية، والمادية هي تلك المجتمعات التي استطاعت أن تجتاز مرحلة الفوضى والاختلاف.

تلك السمة التي لا زالت سائدة في المجتمعات العربية ،التي تعيش حالة من التخلف السياسي،والاجتماعي،والاقتصادي،والثقافي، وعجزت من تجاوز معضلة الاختلافات والصراعات،و تتفاوت الدول العربية من حيث قدرتها على تطويع عوامل عدم الاستقرار لينعم بعضها باستقرار نسبي. ولكن قد تكون اليمن استثناء في هذه الحالة فعلى الرغم من العمق الحضاري لدولة مثل اليمن لم يشفع لها ذلك في تحقيق الاستقرار، والاستفادة من التراكم الحضاري عبر تاريخها الطويل الممتد لآلاف السنين. فقد كان لليمن السبق في الحضارة الإنسانية المادية والفكرية فعلى أرضها بنيت السدود، وشيدت القنوات المائية، واشتهرت بالصناعات الحرفية،وفيها قامت مملكة من أول الممالك في التاريخ (مملكة معين)

وفي اليمن تحققت حضارة مادية خصها الله بسورة من سور القرآن الكريم، قال تعالى (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ)(١). وإذا كانت الديمقراطية هي نتاج تراكم حضاري فكري، ومادي ممارسة وسلوك، فقد كان اليمنيون سباقون للشورى والديمقراطية قال تعالى ((يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ)(٢) فعلى الرغم من العمق التاريخي لدولة مثل اليمن إلا أنها تعاني من حالة عدم الاستقرار عبر تاريخها الطويل نتيجة لمحددات داخلية وخارجية تعمل على ديمومة واستمرار تلك الحالة.

مشكلة البحث:

يعاني اليمن من حالة عدم استقرار فلم تتمكن الدولة اليمنية أن تفرض سيادتها على جميع أقاليمها إلا في فترات زمنية محددة تحت ضغط الحركات الانفصالية والتي تغذيها عوامل داخلية بنيوية في المجتمع اليمني إضافة إلى عوامل خارجية تتحرك في إطار تلك العوامل الداخلية.

وفي هذا الإطار تسعي الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسية التالي: ما طبيعة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاستقرار السياسي في اليمن؟ وإلى أي مدى كانت محفزاً لحالة عدم الاستقرار التي عانت منها اليمن، منذ الوحدة اليمنية ١٩٩٠ م وما هي العلاقة بين المحددات الداخلية والخارجية

إطار البحث:

الإطار الزمني: يتناول البحث الفترة من ١٩٩٠ وحتى قيام ثورة ٢٠١١، ويرجع تحديد بداية البحث بتحقيق الوحدة اليمنية، وأهمية هذه الوحدة في زيادة تطلعات اليمنيين نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أما نهاية الفترة فتم تحديدها ببدء الثورة الشعبية ضد النظام السياسي في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١.

الإطار المكاني: يتمثل في الجمهورية اليمنية.

الإطار الموضوعي: يتمثل في التركيز على المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي فيها خلال الفترة محل الدراسة.

أهميه البحث وأسباب اختياره:

تكمن أهمية البحث كونه يتناول قضية من أهم القضايا الراهنة على الساحة اليمنية حيث يعد عدم الاستقرار السياسي أهم وابرز العوامل المسببة للتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل العوامل الداخلية، والخارجية التي تؤثر في حالة الاستقرار السياسي في اليمن من خلال اختبار فرضيات الدراسة و توفير مرجع للمكاتب اليمنية والعربية عن محددات الاستقرار السياسي.

فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى إثبات الفرضيات التالية:

١) ترتبط حالة الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية بطبيعة المحددات الداخلية والخارجية

٢) تعمل المحددات الداخلية والخارجية على ديمومة واستمرار حالة عدم الاستقرار في اليمن

٣) هناك علاقة بين المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية

منهج البحث:

(١) اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بكون هذا المنهج يتصف بالشمول حيث يعنى بدراسة المسرح السياسي للدولة من حيث الموقع الجغرافي والتضاريس وقلب الدولة والأقسام السياسية ويتناول التركيب القبلي والأحزاب السياسية والتمثيل النيابي كما يعنى هذا المنهج بدراسة العناصر الخارجية كتوصيف الحدود السياسية وتطورها وتركيبها ومشكلاتها وكذلك شكل الدولة ووصف علاقتها الخارجية ووصف المجتمع البشري والأسلوب الاقتصادي وأثره في قوه الدولة

وضعفها ويعد هذا المنهج شامل لجميع المناهج الأخرى عدى المنهج التاريخي والتجريبي ولهذا استخدم الباحث إلى جانب المنهج الوصفي المنهج التاريخي والذي يهدف إلى استرجاع أحداث الماضي وتحليلها وربطها بأحداث الحاضر من خلال فهم الحاضر على ضوء احدث الماضي .

(٢) اعتمد الباحث في تحليل الظاهرة محل الدراسة على منهج تحليل النظم كون هذا المنهج يعنى بدراسة العلاقة بين النظام السياسي كوحدة وبين الأنظمة الفرعية الأخرى كما يدرس النظام السياسي كنظام فرعي من النظام الدولي الأوسع ويوضح حالة التفاعل داخل النظام والأنظمة الفرعية داخله وتفاعل النظام السياسي مع الوحدات الأخرى في النظام الدولي.

ووفقا لمنهج تحليل النظم يمكن تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة والنظر إليها تحليلا على أساس منطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. ووفقا لهذا المنهج فإن المجتمعات والجماعات تميل إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا تعمل في إطار بيئة أشمل تشمل مجموعة من العناصر والمتغيرات المتداخلة ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها (١).

وسيتم التعامل مع موضوع الدراسة من خلال منهج تحليل النظم على أن النظام السياسي في الجمهورية اليمنية وهو الوحدة الرئيسية في التحليل وفق هذا المنهج يتكون من عدة أنظمة فرعية وهي الأنظمة التي سيتناولها البحث الأحزاب السياسية، والقبيلة. والعناصر والمؤسسات الأخرى في البيئة السياسية التي يعيش فيها النظام على أنة لا يمكن الفصل بين النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلا في إطار حدود تفصل كل نظام عن النظام الأخر بهدف إخضاعها للتحليل السياسي، باعتبار أن الأنظمة الفرعية محددات للسياسة الداخلية تأثر وتتأثر فيما بينها وأن الأفعال، ورود الفعل التي تصدر من البيئة سواء بطريقة سلمية عن طريق المظاهرات، والاعتصامات أو بطرق غير سلمية كالتمرد، وأعمال العنف . هي عبارة عن المدخلات التي من خلالها يتم تعيين النظام للمخرجات المناسبة للتعامل مع تلك الحالة ومن خلال تحليل المخرجات التي تصدر من النظام السياسي في كل مرحلة يمكن معرفة مدى قدرة النظام السياسي في الجمهورية اليمنية على التكيف مع المدخلات، ومدى تكرار المخرجات والتي يهدف من خلالها النظام إعادة إنتاج نفسه من عدمه. بينما يمكن ووفقا لمنهج تحليل النظم اعتبار النظام السياسي اليمني وحدة فرعية من النظام السياسي الأوسع (النظام الدولي) يمكن تناول المحددات الخارجية لحالة عدم الاستقرار وفقا لهذا المنهج من خلال رصد الفعل، ورد الفعل بين النظام السياسي

---

(١) د. أبو طاحون. عادل علي مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي الجزء الأول، الناشر المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية جمهورية مصر العربية ط١ ١٩٩٨م ص ص ١٨١-١٨٧.

(٢) ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية على شبكة الويب
http://bohothe.blogspot.com/2009/12/1992-20.html

اليمني، والنظام الدولي، والإقليمي، ومدى تأثير تلك التفاعلات على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت حالة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية، وقف الباحث على الدراسات التالية:

١. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي دراسة تطبيقية على اليمن (٨٢-٩٤) رسالة ماجستير للباحث محمد سفيان عبده قحطان جامعة الخرطوم وهذه الدراسة شملت فترة زمنية محدودة من فترة البحث إضافة إلى أنها تناولت عدم الاستقرار كظاهرة ولم تتناول المحددات الداخلية والخارجية

٢ـ التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية (١٩٩٠-٢٠٠٤) رسالة ماجستير للباحث عبدا لخالق داحش علي السمدة جامعة أم درمان وتناولت هذه الدراسة تأثير التعددية الحزبية على الاستقرار السياسي في الفترة التي تلت إعلان الوحدة حتى عام ٢٠٠٤. إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على دور التعددية الحزبية كأحد محددات عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية.

٣ـ أثر النزاعات على الاستقرار والتنمية في اليمن للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) رسالة ماجستير للباحث عمر عائض ناجي المعلم جامعة إفريقيا العالمية السودان.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تحليل عدد من الأبعاد النظرية والتحليلية للظاهرة محل الدراسة، مع البدء مما انتهت إليه هذه الدراسات من نتائج في إطار التراكم المعرفي للعلم.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن من خلال مقدمة وفصل تمهيدي وبابين رئيسيين وتناول الفصل التمهيدي تعريفات الاستقرار ومظاهرة في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتناول الباب الأول المحددات الداخلية للاستقرار السياسي من خلال ثلاثة فصول تطرق الفصل الأول للمحددات الجغرافية والتاريخية من خلال مبحثين تناول المبحث الأول المحددات الجغرافية والذي شمل عدة مطالب منها الموقع الجغرافي وأهميته والذي أعطى اليمن وزنا دوليا واهتمام الدول الكبرى إلا أنه أصبح محدد من محددات الاستقرار نتيجة عدم قدرة اليمن من الاستفادة من الموقع الاستراتيجي نتيجة الاهتمام بالصراعات السياسية الداخلية وتطرق المطلب الثاني للموقع السياسي للدولة اليمنية والذي من خلاله اتضح بأن اليمن عبارة عن جيب محاصر في جنوب شبة الجزيرة العربية تتحكم المملكة السعودية في اغلب حدوده البرية والذي يحرم اليمن من ميزة الربط بين دول مختلفة ويجعل اليمن تحت الهيمنة السعودية وتناول المطلب الثالث الشكل الخارجي للدولة اليمنية والذي يتصف بالمتطاول من

خلال زيادة الطول عن العرض مع صعوبة التواصل والاتصال بين المناطق المختلفة بسبب صعوبة التضاريس وتخلف وسائل النقل والذي جعل موقع العاصمة يبدو بعيدا عن الأطراف مما اضعف قدرة الدولة المركزية من السيطرة على مختلف أقاليم الدولة كما مثل موقع العاصمة والتي تحاط بظهير سكاني من أكثر المناطق عصبية والذي حد من تدوير عجلة الديمقراطية بسبب سعي تلك القبائل للاستئثار بالسلطة السياسية والعسكرية كما تناول المطلب الرابع الطبيعة التضاريسية للأراضي اليمنية والتي تتصف بالتنوع بين الجبال والسهول والسواحل والتي مثلت حواجز طبيعية حالت دون صهر السكان وحافظت على بقاء القبيلة في المنتظم السياسي وسهلت من عمليات التمرد والخروج عن الدولة المركزية وتناول المطلب الخامس الانتشار السكاني والتوزيع الحضري لسكان الجمهورية اليمنية والذي يتصف البعثرة حيث يعيش السكان في تجمعات سكانية تزيد عن ٤٠ ألف قرية وتجمع سكاني وهو ما شكل عبئ كبير على الدولة في القدرة على السيطرة وتوفير الخدمات المختلفة كما عمدت السلطة خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة سكان العاصمة صنعاء لأسباب سياسية

تناول المبحث الثاني المحددات التاريخية للاستقرار السياسي في اليمن من خلال مبحثين تطرق المبحث الأول للاستقرار السياسي بعد الإسلام حيث كانت اليمن من أطراف الدولة الإسلامية ولم تنل الاهتمام الكافي من دولة الخلافة خلال مراحل مختلفة والذي دفع اليمنيين للخروج عن دولة الخلافة والاستجابة لدعاة المذاهب الدينية المختلفة الخارجة عن الدولة الإسلامية والذي جعل اليمن تعيش حالة من الصراعات والحروب وعدم الاستقرار وتناول المطلب الثاني الاستقرار السياسي لليمن تحت الاحتلال حيث تعرض اليمن للاحتلال الحبشي والفارسي والذي لم تهتم بالإنسان اليمني في تلك الحقبة وتركت الصراعات والحروب تمزقه كما حال الاحتلال البريطاني دون توحيد اليمن وعمد لتقسيمه لكيانات سياسية متصارعة كما دفعت المصالح البريطانية التركية لتقسيم اليمن إلى دولتين من خلال اتفاقية لم يكن اليمنيين طرف فيها وأسست لصراعات وحروب بين الشطرين

تناول الفصل الثاني المحددات الدينية والاجتماعية وتطرق المبحث الأول للمحددات الدينية من خلال مطلبين الأول تناول دور المذاهب والحركات الدينية في الاستقرار السياسي حيث مثل المذهب الزيدي أهم المذاهب الدينية التي لعبت دورا في الحياة السياسية وتناول المطلب الثاني دور الجماعات والحركات الدينية في الاستقرار السياسي من خلال عرض دور تنظم الإخوان المسلمين في العملية السياسية في اليمن وتناول المبحث الثاني المحددات الاجتماعية من خلال دراسة دورا لقبيلة في الاستقرار السياسي والتي لعبت ولا تزال تلعب دورا محوريا في الإخلال بالاستقرار السياسي ولا زالت تمثل أهم محدداته

تناول الفصل الثالث المحددات الاقتصادية والسياسية للاستقرار السياسي في اليمن من خلال مبحثين تناول المبحث الأول المحددات الاقتصادية في ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول عدم استقرار مصادر الدخل والتي ترتبط بالعامل الخارجي وتتأثر بما يدور فيه بينما تناول المطلب الثاني التضخم والفساد المالي والإداري ودورهما في الإخلال بالاستقرار حيث تزامن التضخم واستشراء الفساد مع إعلان الوحدة اليمنية واشتداد حدة الصراعات والتنافس السياسي بين الأحزاب والذي أداء إلى توقف عجلة التنمية الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة وتناول المطلب الثالث زراعة وتناول القات من خلال دراسة دور القات في الحياة الاقتصادية والسياسية وما يمثله في تكريس حالة الفقر المسببة لديمومة واستمرارية حالة عدم الاستقرار

تناول المبحث الثاني المحددات السياسية من خلال خمسة مطالب تناول المطلب الأول دور التعددية الحزبية كمحدد من محددات الاستقرار السياسي وكيف أخفقت الأحزاب بالقيام بدورها السياسي ودور البيئة الاجتماعية في ذلك الإخفاق وتنال المطلب الثاني حرب صيف عام ١٩٩٤م وتداعياتها على الاستقرار بينما تطرق المطلب الثالث لحروب صعدة ودورها في الإخلال بالاستقرار وتطرق المطلب الرابع للحراك الجنوبي وخطورته على الاستقرار والوحدة الوطنية بينما تعرض المطلب الخامس لسياسات وممارسات السلطة الحاكمة التي أخلت بالاستقرار

تناول الباب الثاني المحددات الخارجية للاستقرار السياسي في اليمن من خلال ثلاثة فصول تناول الفصل الأول للمحددات الدولية من خلال ثلاثة مباحث المبحث الأول تناول دور نهاية الحرب الباردة على الاستقرار في اليمن بينما تناول المبحث الثاني تطور العلاقات اليمنية الأمريكية ودور ذلك التطور على الاستقرار من خلال مطلبين تناول المطلب الأول العلاقات اليمنية الأمريكية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بينما تناول المطلب الثاني العلاقات اليمنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتطرق المبحث الثالث الحرب الدولية على الإرهاب وأثرها على الاستقرار في اليمن

تناول الفصل الثاني المحددات الإقليمية من خلال مبحثين تطرق المبحث الأول لازمة الاحتلال الأمريكي للعراق وما سببه من تداعيات سياسية وأمنية في المنطقة وإخلال في المعادلة السياسية بين القوى الإقليمية لصالح إيران والتي طمحت لتوسيع نفوذها بعد أفول قوة الأقلية السنية الحاكمة سابقا في العراق وبزوغ دور الأكثرية الشيعية الموالية لإيران وغياب التضامن العربي وبروز التنافس السعودي الإيراني في المنطقة واليمن والذي أضاف محددا جديدا من محددات الاستقرار السياسي في اليمن

وتنال المبحث الثاني العلاقات اليمنية الإيرانية والتي تزامنت مع أحداث المنطقة وتوتر العلاقات اليمنية الخليجية وتأرجح تلك العلاقات من وقت لأخر وعدم قدرة اليمن على تعميق تلك العلاقات

نتيجة الأولويات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار إلا أن السياسة الايرانيه دخلت كعنصر جديد في المعادلة السياسية الخارجية اليمنية استغلتها بعض الأطراف الداخلية لتحقيق مصالحها
تناول الفصل الثالث النفوذ السعودي وأثرة على الاستقرار في اليمن والذي يعد أهم وابرز المحددات الخارجية من خلال ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الأبعاد الدينية والتاريخية للنفوذ السعودي من خلال مطلبين تناول المطلب الأول الأبعاد الدينية والتاريخية قديما حيث ارتكز النفوذ السعودي على دوافع دينية ومذهبية ناتج عن طبيعة نشأة الدولة السعودية من خلا تزاوج الدين بالسياسة ودواعي مد نفوذها على أسس دينية وتقليص دور المذاهب الدينية المعارضة لنهجها في المنطقة ومن جهة أخرى مثل الجانب التاريخي والعمق التاريخي لليمن الذي ضمت عبر تاريخها معظم شبة الجزيرة العربية هواجس لدي الجانب السعودي ورغبه في تقليص الدور التاريخي لليمن في المنطقة بينما تناول المطلب الثاني البعد التاريخي والديني بعد ثورة سبتمبر حيث تراجع دور العامل المذهبي ومحاولة السيطرة وإبقاء النفوذ في ظل نظام جديد مدفوعا بمخاوف بناء دولة قوية تغير من المعادلة السياسية بين البلدين

تناول المبحث الثاني الأبعاد الأمنية والسياسية للنفوذ السعودي والذي تزامن مع تواتر حدة الصراعات الإيديولوجية والاستقطاب الدولي وظهور القوى اليسارية الموالية للشرق في جنوب اليمن والذي استدعاء تغيير نمط ممارسة النفوذ والحيلولة دون سيطرة القوى اليسارية من جانب وعدم قيام وحدة بين شطري اليمن من جانب أخر وتناول المطلب الأول البعد السياسي والأمني بعد إعلان الوحدة والتي غيرت من التوازن الاستراتيجي في المنطقة والذي دفع الجانب السعودي للسعي لاستمرارية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ومحاولة استعادة وضع الدولتين بينما تناول لمطلب الثاني الأبعاد السياسية والأمنية للنفوذ السعودي وممارسة الديمقراطية في اليمن التي تعتبرها المملكة ممارسة دخيلة في المنطقة قد تسبب لها مشاكل سياسية داخلية في المستقبل

تناول المبحث الثالث وسائل النفوذ السعودي من خلال ثلاثة مطالب تطرق المطلب الأول للمساعدات السعودية كوسيلة من وسائل النفوذ في اليمن وتناول المطلب الثاني القبائل كأهم وسائل النفوذ السعودي من خلال سعيها للسيطرة والتأثير على القرار السياسي الداخلي عن طريق قوى قبلية موالية تتلقى دعم مالي ضخم من المملكة ومن خلاله تضمن توازن بين القبائل والسلطة المركزية واستمرارية عدم الاستقرار بينما تناول المطلب الثالث الدبلوماسية كأحد وسائل النفوذ السعودي من خلال ممارسة أعمال دبلوماسية سوى داخل اليمن أو عبر حلفائها الخارجيين لضمان استمرارية مرور السياسة الخارجية اليمنية عبر الرياض.

فصل تمهيدي
الإطار العام للدراسة

المبحث الأول
مفاهيم وتعار يف الاستقرار السياسي

تمهيد:

أن التعريف النظري للظواهر الاجتماعية ولاسيما علم السياسية مسألة في غاية التعقيد والصعوبة نتيجة التداخل وأحيانا التناقض وفي علم السياسية يمكن رصد بعض الإشكاليات في هذا الجانب ،الإشكالية الأولى أن بعض الباحثين يتعرض لدراسة الاستقرار السياسي عن طريق المخالفة فيتناول الاستقرار السياسي ،عن طريق دراسة أسباب عدم الاستقرار السياسي ،كغياب الأمن والتفاوت الطبقي عند تناول العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتشتت الثقافي دون أن يتعرض الباحث لمفهوم الاستقرار السياسي محل الدراسة

كما يربط بعض الباحثين مفهوم الاستقرار من خلال الربط بينة وبين المجال البحثي المراد التعرف على ظاهرة الاستقرار في إطاره ، على سبيل المثال في الجانب الاقتصادي يتناول الباحث التفاوت الطبقي ،أو العدالة في توزيع الثروة وبطابقها مع مفهوم الاستقرار السياسي([1])،مع التأكيد بان الاستقرار هو مفهوم نسبي ،ولهذا اختلف الباحثين والدراسيين في العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص ،في تعريف مفهوم عدم الاستقرار ،بكونها ظاهرة موجودة في كل المجتمعات

ولكن تتفاوت تلك المجتمعات من حيث حدة حالة عدم الاستقرار . فالمجتمعات المتقدمة تنخفض فيها الحالة،بينما نجد المجتمعات المتخلفة تعيش حالة عدم استقرار مرتفعة وهنا قد تثار قضية جدلية حول التخلف وعدم الاستقرار ، أيهما السبب وأيهما النتيجة ؟ فالدول المتقدمة هي التي استطاعت أن تتجاوز عوامل التخلف في جميع المجالات ، سياسية واقتصادية ،واجتماعية، وفكرية ، وثقافية ، والدول المتخلفة هي التي لازالت تعاني من تلك العوامل مجتمعة

بينما قد يكون لأحد العوامل الدور الرئيسي في حالة عدم الاستقرار ، بينما قد تكون العوامل الأخرى موجودة أو معدومة أو ذات تأثير نسبي . وهنا نجد أن مفهوم النسبية في تعريف عدم الاستقرار السياسي يأتي من اختلاف حدة الحالة من مجتمع إلى أخر ، وبنسبة تأثير العوامل المختلفة سوى كانت عوامل مصدرها المجتمع الداخلي أو عوامل خارجية ومن خلال هدا المبحث سوف تتناول الدراسة مفاهيم وتعار يف عدم الاستقرار

---

١ .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

المطلب الأول مفهوم الاستقرار لغة:

الاستقرار يشير إلى القرار في المكان والمكوث فيه مع السكون والثبات قال تعالى (فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلي حين) ([1]) يفسر لشوكاني هده الآية موضع الاستقرار.

(الثبات)([2]) ويفسرها ابن كثير مستقر قرار وإعمار وقيل هي القبور مستقر كل إنسان بعد موته ولا ريب بان القبر محل السكون والثبات فقد جاء في معنى الاستقرار المشتق من كلمة (قر) يقر قرارا إن منها (قررت) بالمكان أي مكثت فيه ،كما يقال رجل قرير العين وقرت عينة تقر بكسر القاف وفتحها ضد سخنت كما يقال أيضا (قارة مقاره) أي قر معه وسكن ومن هنا نجد بان مفهوم الاستقرار هو السكون والثبات والبرودة والهدوء ويكون عدم الاستقرار هو التصعيد والسخونة وهو مالا ينسجم مع الاستقرار بما يقابلها من العنف السياسي الملتهب فعدم الاستقرار السياسي لغتا يشير إلى عدم الثبات والتغير والتحول

المطلب الثاني: المدلولات السياسية لمفهوم الاستقرار السياسي:

عدم الاستقرار السياسي لا يختلف عن المعاني السابقة في مدلول كلمة الاستقرار إلا بإضافة كلمة(سياسي) التي أضفت علية معاني سياسية واجتماعية واقتصادية ذات طابع مؤسسي ،وأبعاد فلسفية أفضت إلى تعريفات مختلفة في أبعاد الظاهرة (الاستقرار السياسي) وفقا للاختلافات المنهجية والسلوكية في تعريف مفهوم الاستقرار ، فبعض الباحثين يرى بان المظاهرات والاعتصام هي احد مظاهر عدم الاستقرار السياسي بينما يعتبرها آخرون بأنها عبارة عن تناقضات توجد في أي مجتمع وتظهر إلى السطح وقد تعبر عن وجود حرية وديمقراطية في دلك المجتمع وقد تناول الكثير من الباحثين والسياسيين تعريف مفهوم عدم الاستقرار من عدة جوانب مختلفة .

المطلب الثالث: تعار يف عدم الاستقرار السياسي:

١) يرى ابن خلدون إن عدم الاستقرار هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي في الأوطان التي تكثر فيها القبائل والعصبيات فهي لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة الاختلاف في الآراء إلا أن هذا الرأي نسبي

---

(١) سورة البقرة الآية (٣٦)

(٢) السمدة عبد الخالق داحش (التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة (١٩٩٠م- ٢٠٠٤م) رسالة ماجستير جامعة أم درمان ٢٠٠٤م ص٤٤. وانظر الحالمي درهم احمد دور المعارضة السياسية في الاستقرار السياسي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ أحزاب اللقاء المشترك رسالة ماجستير غير منشورة ص١٨

حيث استطاعت بعض المجتمعات أن تحقق الاستقرار على الرغم من وجود تلك الاختلافات في الجنس والعرق والأعراف والأديان ، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق الاستقرار على الرغم من وجود تلك التباينات والاختلافات ولا يمكن أن تكون تلك التباينات هي السبب المطلق لحالة عدم الاستقرار لقدرة بعض المجتمعات المتقدمة على تجاوزها

بينما يرى اتجاه أخر أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي عامل استقرار وليس العكس بكون هذه الاختلافات قد توفر فرص لنشؤ المجتمع الديمقراطي المقترن بالاعتدال في المواقف والسلوكيات والذي يتحقق نتيجة تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض فتتشتت جهودهم والذي يؤدي إلى ترددهم في اتخاذ مواقف متشددة فتظل التحالفات بين فئات المجتمع في حالة تبدل مستمر (عدو اليوم صديق الغد) ولهدا فان الأعداء يهادنون بعضهم البعض تحسبا ليوم قد يضطرون فيه للتعاون

٢) يعرف حمد عبد الرحمن حسن عدم الاستقرار السياسي

هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرة على إدارة الصراعات القائمة ، داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى ،فهذا التعريف يذهب إلى أن الاستقرار السياسي يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتناقضات في المجتمع ،وان عدم قدرته على التعامل مع تلك المتناقضات فان شرعية النظام السياسي تتناقص وهنا يصبح تغيير النظام امرأ مقبولا

كما يورد حمد عبدا لرحمن حسين تعريفا أخر (عدم الاستقرار السياسي هو عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف وهدا التعريف يربط عدم الاستقرار السياسي بممارسة العنف ، إلا أن الدكتورة نيفين مسعد ترى بان الاستقرار السياسي لا يقترن بغيات مظاهر العنف من خلال القمع من قبل السلطة الحاكمة لان هدا سيحدث على المدى البعيد حالة عدم استقرار سياسي

فلو تحقق الاستقرار السياسي في ظل ممارسة أساليب القمع من السلطة الحاكمة ([١]) فان هذا لا يعني بان الوضع مستقر حيث يقوم هذا الاستقرار على القسر والإكراه ويضل الصراع كامن حتى ينفجر ويحدث حالة من عدم الاستقرار السياسي وخير مثال لهذه الحالة هو ما حدث في الدول العربية ابتدأ من الثورة التونسية والمصرية والليبية واليمنية مما يؤكد بان الاستقرار النسبي وغياب حالة الصراع كان نتيجة القسر والإرغام والقبضة الحديدية التي كانت الأنظمة العربية

---

١) عبد القادر عزو محمد– مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة – منتديات ليبيا ١١ ديسمبر ٢٠٠٩م على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125863

تتعامل بها مع شعوبها ويمكن الاستدلال بالنظام العراقي في عهد صدام حسين حيث كان العراق مستقرا نتيجة القبضة الحديدية التي كان ينتهجها النظام وما أن سقط حتى ظهرت جميع التناقضات وعوامل عدم الاستقرار والتي كانت نتيجة الخوف والقمع وليس بان النظام كان قد استطاع ترويضها عن طريق التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على الرضاء والقبول من المجتمع

٣-يعرف (جونسون ويستيفنسون) حالة عدم الاستقرار السياسي بأنها (حالة تصيب النظام بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسيات أو الوصول إلى السلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي)[١]

٤- ويعرف أخر عدم الاستقرار السياسي بأنه استخدام العنف لأغراض سياسية ولجؤ القوى والجماعات السياسية إلى أساليب غير دستورية في حل الصراعات وعدم قدرة المؤسسات في النظام السياسي الاستجابة للمطالب المقدمة أليه والنابعة من البيئة السياسية الداخلية والخارجية[٢].

هناك اتجاه يرى بان العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي وأن الدول التي تتمتع بمداخيل اقتصادية مرتفعة تكون في حالة استقرار بينما الدول الفقيرة تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي .

والحقيقة بان العامل الاقتصادي يمثل عامل هام في الاستقرار السياسي إلا انه أحيانا لا يمثل العامل الرئيسي فقد تحقق الدولة نوعا من التطور الاقتصادي إلا أنها لا تحقق حالة استقرار سياسي وخاصتاً إذا حدثت التنمية الاقتصادية دون تنمية في الجوانب الأخرى كالجانب الثقافي والسياسي وغياب مفهوم العدالة والديمقراطية وهنا لا تكون الدولة قد حققت تنمية شاملة في جميع المجالات لضمان استقرار دائم في الجانب السياسي حيث تغيب المشاركة السياسية وأي مظهر من مظاهر الديمقراطية

ولهذا نجد (هنتغتون) يفرق بين مفهوم (العصرية) (والعصرنة)

حيث يرى أن الأولى تتسم بعلاقة ايجابية بالاستقرار السياسي فكلما كانت المجتمعات أكثر عصرية كلما كانت أكثر استقرارا وأقل تعرضا للعنف([٣]) بينما العصرنة تحدث عدم استقرار سياسي ، وذلك لان العصرية متأصلة بذاتها بينما العصرنة تأخذ لباس العصرية دون أن تملك

---

١ السمدة -عبدا لخالق مصدر سابق ص٤٦

٢ - الحالمي درهم محسن احمد (دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي ٢٠٠٣م-٢٠٠٨م أحزاب اللقاء المشترك رسالة ماجستير غير منشورة معهد بيت الحكمة ص٤٠

٣ -السمدة نفس المصدر ص٤٧

مقوماتها وأدوات نجاحها أو بمعنى أخر أن عصرنتها ناقصة لتركيزها على جانب من جوانب التنمية كالتنمية الاقتصادية أو إهمالها لجوانب أخرى من التنمية وعلى رأسها التنمية السياسية

فظاهرة عدم الاستقرار السياسي قد لا ترتبط بمدى عدم شرعية النظام من خلال عدم تقيده بممارسة السلطة في أطر قانونية وثوابت دستورية مجمع عليها بقدر ما تعكس الظاهرة عدم قدرة النظام على استيعاب المكونات المجتمعية ودمجها في النظام السياسي والاقتصادي بما يحقق استقرار اجتماعيا واقتصاديا بكونهما ركيزتا الاستقرار السياسي وهنا يكون الاستقرار السياسي مرتبط بعامل الرضاء الطوعي الذي يدعم شرعية النظام أي أن الشرعية يستمدها الحاكم من الانجاز على الأرض وتطبيق مفهوم العدالة بمفهومها الشامل وليس بمجرد الالتزام بالنصوص التي قد لا تلبي مطالب الشعب ولا تستطيع تلبية مطالب ملحة قد تفرضها المتغيرات

و يرى البعض بان مفهوم عدم الاستقرار الذي لا يعني اختلال الأمن والنظام وعدم رسوخ الحكم وتقاليد السلطة بل يعنى (عدم اطمئنان الفرد في المجتمع على صيانة حقوقه ، وخوفه من ممارسه حرياته المشروعة في الرأي والفكر وفي ظل القوانين وفي اكتساب المعرفة واحتراف الحرفة التي يميل إليها ويهواها)([1]) .

فقد تكرس بعض الأنظمة السياسية جهودها لتهيئة وضع سياسي يسود الاستبداد والفساد بهدف الاستحواذ على الفائض الاقتصادي لصالح مجموعة صغيرة من المنتفعين وشبكة محسوبية تساند النظام في البقاء في السلطة ،واستغلال المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية ، وخير مثال على هذا في إفريقيا بالذات ما حدث في الكونغو أعقاب الاستقلال من بلجيكا عام ١٩٦٠م([٢])

حيث لم تشهد الكونغو استقرار سياسيا وسادتها الفوضى ومثلت بيئة مناسبة لظهور انظمه سياسية تعتمد على وجود حاكم قوي ينقذ الدولة من الانهيار التام ويؤسس لحكم يستند إلى الاستبداد والفساد بمختلف آلياته وأنماطه تحت مزاعم أن هذا الوضع أفضل من حالة إلا دولة التي يسودها الفوضى أو حتى الانهيار التام لكيان الدولة

ويمكن أن نستشف هذه المقولة من خلال خطابات الرؤساء العرب زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر وعلى عبد الله صالح في اليمن ومعمر القذافي في ليبيا وأيضا في الجزائر وسوريا أثناء المظاهرات الشعبية حيث انطوت الخطابات على التحذير من انهيار الدولة إذا رحل النظام إلا أن الإرادة الشعبية قد وصلت إلى مرحلة القناعة التامة بان بقاء الأنظمة يشكل الخطر الماحق على الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي ناهيك عن القناعة

---

١ – الحسني عبد الله احمد صالح– التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن (١٩٩٠-٢٠٠٣م رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٦م ص٤١

٢ –أنظر جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠ يناير ٢٠٠١ العدد ٨٠٨٩ او على الرابط التالي: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=22414&issueno=8089

التي توصل إليها المجتمع الدولي بضرورة احدث تغيير في بنية الأنظمة العربية التي استعصت عن كل المتغيرات التي حدثت في العالم منذ انتهاء الاتحاد السوفيت وانهيار المنظومة الاشتراكية مرورا بحرب الخليج واحتلال العراق وصولا إلى إحداث سبتمبر وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وكل هذه الأحداث أعطت انطباع لدي المجتمع الدولي بضرورة إحداث تغيير جوهري في الأنظمة العربية في إطار نشر الديمقراطية في العالم

هناك العديد من الباحثين يربط بين الاستقرار السياسي ومدة بقاء الحكومة فكلما زادت مدة بقاء الحكومة في السلطة كان الوضع مستقر بعكس الحال عندما تحدث تقلبات وزارية سريعة يكون الوضع في حالة عدم استقرار سياسي.

وعلى ضوء هذا التعريف يمكن عرض ثلاثة نماذج من الأنظمة السياسية التي من خلالها يمكن أن نستنج مستوى الاستقرار السياسي في أي دولة

النموذج الأول: نظم لا تتمتع حكوماتها بصفة الاستقرار السياسي وتتصف بكثرة الأزمات والتغيرات الحكومية منها الجمهورية الثالثة في فرنسا (١٨٧٥-١٩٤٠م) والجمهورية الرابعة (١٩٤٠-١٩٥٨م) حيث لا يزيد متوسط عمر الحكومة وبقائها في السلطة عن ثمانية أشهر

أنظمة تتمتع فيها الحكومات بالثبات والاستقرار كما هو الحال في النظام البرلماني في المملكة المتحدة حيث يبلغ متوسط بقاء الحكومة في السلطة ثلاث سنوات وعشره أشهر وكذلك في الدول الاسكندينافية (السويد – النرويج – الدنمرك) حيث يصل متوسط الثبات الحكومي إلى ما يقارب الثلاث سنوات

أنظمة ذات فترات زمنية متوسطة تصل إلى السنتين مثل النظام الهولندي أو سنة ونصف مثل النظام البلجيكي

وترى هذه الدراسة بان هذا التعريف والذي يربط الاستقرار السياسي بفترة بقاء الحكومة في السلطة قد لا يكون صائبا في حال تقديم الحكومة استقالتها بعد فترة قصيرة من توليها .أو أن الحكومة قد تسقطها المعارضة بالطرق القانونية ، وقد يكون التغير الحكومي ناتج عن حالة تضامنية مما يؤدي في المدى البعيد إلى استقرار أفضل وبهذا يكون التعريف غير دقيق وغير شامل ([1])

كما هناك من يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه (انتشار أعمل العنف الرسمي وغير الرسمي) ([2]) ولكن لا يمكن اعتبار هذا التعريف شامل لحالة عدم الاستقرار السياسي وخاصة في الدول التي تعتبر مظاهر العنف غير الرسمي احد وسائل التعبير مثل المظاهرات والاعتصامات حيث

١ –انظر صحيفة الراي الكويتية الصادرة يوم الاحد ١٣فبراير ٢٠١١ العدد ١١٥١٩

٢ – الحسني عبدالله مصدر سابق ص٤٢

إن هذه الأعمال وأن بلغت إلى مستوى التخريب والعنف إلا إنها لا تصل إلى مستوى تهديد النظام السياسي في الدول المتقدمة في أوربا وأمريكا

بكون هذه الأعمال تعتبر من الحقوق التي تكفلها الدساتير في هذه الدول وحق من حقوق التعبير إلا إنها قد تأتي بنتائج أخرى في الدول الغير ديمقراطية أو ذات الديمقراطية الشكلية بكون تلك الأنظمة لا تعتبر هذا الحق مكفول للمواطنين وتحرمه وتسن قوانين لأجل ذلك كما كان الحال في مصر والذي كانت ترزح تحت وطأة قانون الطوارئ فكانت المظاهرات والاعتصامات بمثابة ثورة وليس مجرد أعمال احتجاجية كما كان رد الفعل من قبل السلطات مخالفا لما يحدث في الدول الديمقراطية ولهذا فان الاحتجاجات والاعتصامات والذي يعتبرها التعريف من مظاهر عدم الاستقرار السياسي احد مظاهر الديمقراطية وعندما تقابل بقمع وقتل المتظاهرين والمعتصمين دليل على عدم وجود تلك الديمقراطية

ولهذا فان الاعتصامات والمظاهرات تختلف في مطالبها وأهدافها وكذلك في كيفية التعامل معها من دولة ديمقراطية إلى دولة قمعية بوليسية مستبدة فتكون في الأولى قادرة على الاستجابة للمطالب الشعبية واحتوى ألازمه بينما في الثانية تؤدي إلى تغيير جذري في النظام

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار تعريف (جونسون ويستيفنسون) والذي يرى بان حالة عدم الاستقرار السياسي هي حالة تصيب النظام بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسيات أو الوصول للسلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي)([١])

بأنه أكثر التعاريف اكتمالا وتوصيفا لحالة عدم الاستقرار السياسي حين ربط بين الانهيار المؤسسي الذي يؤدي إلى انهيار تام في كل مرافق الدولة ومجتمعها ويؤدي إلى انفراط عقد الأمن وظهور أعمال العنف والشغب والسرقات والقتل وحينها يتولد لدي أفراد الشعب شعور بعدم الأمان ويسود بالتالي في تلك الدولة فراغ دستوري وقانوني إن جاز التعبير وبذلك يدخل البلد في وضع سياسي غامض يسوده مفهوم (حرب الكل ضد الكل)

وقد تحدث هذه الحالة نتيجة الصراع بين قوى سياسية وحزبية تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العليا ،وقد تصبح الدولة بدون مؤسسات سياسية قوية أو حاكم مقبول كما تؤدي الاختلافات الأيديولوجية والانقسامات الطبقية ومحاولة كل منها السيطرة على الأخرى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب الثقافة السياسية داخل المجتمع وقد يؤدي هذا الصراع بين الجماعات إلى شرعنه تدخل القوات المسلحة

---

١ السمدة عبد الخالق مصدر سابق ص٤٦

لملئ الفراغ على أساس بأن دورها الأساسي هو الدفاع عن المجتمع وأن تدخلها يصبح ضروري لأنها الانقسامات داخل البلاد لتأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي وعلى كيان الدولة ([١]) .

المبحث الثاني: مظاهر الاستقرار السياسي

المطلب الأول: مظاهر ذات أبعاد سياسية

تتمثل مظاهر الاستقرار السياسي ذات البعد السياسي في مدى الاستقرار في النظام من خلال تطوراته السياسية المتكاملة أو ما يسمى ب(المستويات السياسية) من نخب حاكمة ومؤسسات سياسية وسلوك سياسي ([٢]) على النحو التالي:

أ – يتمثل الاستقرار في النخب الحاكمة في غياب التغييرات السريعة للنخب وتبديل شاغلي الوظائف العليا و بروز التغيير المنظم والمنضبط بالقواعد الدستورية والقانونية ، كما يشمل الاستقرار على مستوى النخب أن يكون بقاؤها في السلطة باختيار شعبي عبر صناديق الاقتراع من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ،يتخلل هذه وجود عامل الرضاء الشعبي وإلا أصبح وجود هذه النخب قائما على الاستبداد والقمع ، ويتضح من خلال هذا بأن بقاء النخبة الحاكمة وقت طويل في السلطة لا يعبر عن استقرار سياسي ما لم يقترن هذا البقاء بعامل الرضاء والتزام بالمؤسسات الدستورية والقانونية

ب - استقرار المؤسسات الدستورية والسياسية سوى كانت تشريعية أو تنفيذية أو أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدني ومنظمات جماهيرية ’ولا يقصد هنا بطول بقاءها في السلطة ،وإنما بما تتمتع به من استقرار تشريعي وتغييرات ثابتة وفقا للقواعد الدستورية والقانونية .

ج- استقرار السلوك السياسي في احترامه للدستور والقانون ،وعدم ممارسته للسلوك السياسي المنحرف عن الطبيعة بمضمونها الأخلاقي ،كالجنوح لانتزاع المطالب والحقوق من الآخرين بالقوة والأكره ،وإجباره على التنازل عنها ، أو الاعتراف بها بوسائط يتكبد خسائر من جراء استعمالها ئ، سواء أكان عنفها ماديا أو معنويا وأن تكون شرعية السلوك السياسي نابعة من البعد العام ومعبر عن الإرادة العامة ، ومتوافق مع روح القانون ومبادئه لا من الغرائز والأهواء كما يجب أن تكون متفقة مع القيم المكونة لهوية المجتمع

المطلب الثاني : مظاهر ذات أبعاد اجتماعية .

١– الحسني عبد الله مصدر سابق ص٤٤

٢ السمدة –عبد الخالق مصدر سابق ص٤٨

يـأتي فـي مقدمـة مظـاهر الاسـتقرار السياسـي ذات الأبعـاد الاجتماعيـة ،مـدى مـا يتمتـع بـه النظـام مـن وحـدة وطنيـة قائمـة علـى العلاقـات التفاعليـة المتبادلـة بـين مكونـات المجتمـع المختلفـة بشـكل متسـاوي ، ولـيس بالضـرورة إلغـاء للمكونـات الفرعيـة للنظـام مثـل المذهبـة والعشـائرية والسـلالية ،وإنمـا فيمـا تمنحـه مـن عدالـة سياسـية للفئـات المختلفـة تـذوب مـن خلالهـا جميـع الهويـات والانتمـاءات والـو لاءات وتتوحـد الأهـداف ، والاشـتراك العمـومي فيهـا بمـا يسـقط الغبن الطبقـي للنـاس ،دون أن يسـقط حـق الانتمـاء للـنظم الفرعيـة فـي النظـام السياسـي للدولـة لصـعوبة أو اسـتحالة ذلـك ([1]) ومعنـى هـذا هـو مـا يمنحـه النظـام مـن نظـرة متساوية للناس في علاقاتهم السياسية وتطلعاتهم السلطوية والمتمثلة في:

أ – التعـايش السـلمي بـين الفئـات والشـرائح الاجتماعيـة المكونـة للمجتمـع ، وقبولهـا بـالأخر وتقبلهـا لـه كواقـع سياسـي فـي إطـار النسـيج المجتمعـي العـام ، وبمـا يـؤدي إلـى أن يكـون النسـق السياسـي مجملـة متناسـب مـع المجتمـع ،خـالي مـن العجـوزات الوظيفيـة المتعـددة ، ولتحقيق ذلك الاستقرار السياسي يتطلب ما يلي:

١- الاعتماد على الإجماع حول الأهداف

٢- القبول بمبدأ عدم المساواة في التقاليد والأعراف والعادات

٣- محافظة النظام على قيم المجتمع

٤- انتشـار وتوسـع مؤسسـات المجتمـع المـدني ،ومـدى حريتهـا واسـتقلالها مـن جهـة وتكاملهـا مـع السـلطات الرسـمية مـن جهـة ثانيـة ،فـلا يعنـي قيـام منظمـات مجتمـع مـدني أن تكـون فـي حالـة تصـادمية مـع السـلطات وإلا أصـبحت عـاملا مـن عوامـل عـدم الاسـتقرار السياسـي ، وخاصـة عنـدما تكـون هـذه المنظمـات فـي حالـة تكـافؤ مـن السـلطات كـالأحزاب السياسية في درجة القوة الاضطرارية

ولهـذا فـان هـذه الدراسـة تـرى بـان تعـدد وتنـوع المكونـات الاجتماعيـة ، والتـي يسـود العلاقـة فيمـا بينهـا روح التكامـل لا روح التصـارع والتصـادم ، يقابلهـا تصـرفات وسياسـيات عقلانيـة مـن قبـل السـلطة ، يـدعم الاسـتقرار السياسـي وهـذا يتوافـق مـع الـرأي القائـل (بـان توزيـع المـواطنين بـولاء علـى عـدد كبيـر مـن المنظمـات ، يـرتبط كـل منهـا بجانـب محـدد مـن الوجـود الاجتمـاعي يقلـل مـن احتمـالات الصـراع الاجتمـاعي الموسـع لان المطالـب تنحصـر فـي مطالـب جزئيـة لكـل فئـة لا تتطلـب تغييـر البنيـان الاجتمـاعي برمتـه)(

---

١ المصدر السابق ص٥١

[1])، فيما لو كان المجتمع مكون من فئات اجتماعية قلية متكافئة في القوة والتي قد تصل مطالبها إلى تغيير جذري للنظام أو إلغاء الأخر ، وبالتالي فان الصراع الاجتماعي على النحو المنضبط في عدة أنظمة في بنيان النظام سيحقق التكيف بين مطالب الأنظمة الفرعية والنظام السياسي

ب- اتساع قاعدة المشاركة السياسية ومشاركة جميع الفئات والشرائح الاجتماعية ضمن العلمية السياسية ،وتمثيلها سياسيا بطريقة متوازنة معبرة عن وزن كل فئة بشكل حقيقي في المؤسسات السياسية والمؤسسات العامة ،بحيث تتفاعل مع القرارات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات العامة برضاء وقناعة

المطلب الثالث: مظاهر ذات أبعاد اقتصادية .

تتمثل الأبعاد الاقتصادية للاستقرار السياسي في عملية التطوير المجتمعي بشكل كلي ومتكامل تشمل جميع الفئات والمكونات المجتمعية وبكفاءة وتوزيع عادل والذي يؤدي إلى ما يلي:

أ- عدالة توزيع الثروة والموارد ، والخدمات ،والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يجنب حدوث فجوه بين الموارد والاستخدامات التي غالبا ما تمثل معضلة اقتصادية وسياسية تؤدي إلى التنازع حولها .

ب- ارتفاع معدل الدخل الفردي وانخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخول على مستوى الأفراد وعلى مستوى الطبقات والفئات في المجتمع لان إشباع الحاجات والرغبات الأساسية يوفر عامل الرضاء والذي يدعم الاستقرار السياسي ولهذا فان المجتمعات الغنية تميل إلى الاستقرار السياسي أكثر من المجتمعات الفقيرة والتي تكون فيها الموارد غير قادرة على تلبية الضروريات ،وخاصة إذا صاحب شح الموارد خلل في توزيع الثروة واستئثار طبقة أو شريحة معينة بالثروة مما يؤدي إلى حالة صراعية وعدم استقرار سياسي ،وحتى في المجتمعات الغنية فان عدالة التوزيع للثروة أمر مطلوب حتى ولو كانت ملبية للاحتياجات الأساسية كون الخلل في التوزيع ، يثير عوامل ومسببات الصراع ويتلاشى عامل الرضاء

ت- **المساواة في المشاركة الاقتصادية:**

---

١ – نفس المصدر ص٥٢

وتشمل المساواة في المشاركة الاقتصادية المساواة القانونية في مجال الاستثمار والحصول على السلع والخدمات ،وكذا المساواة في الغرامات وجباية الضرائب وتشمل أيضا المساواة في فرص التعليم والوعي الثقافي وامتلاك أجهزه الاتصال ووسائل التثقيف واتساع قاعدة النشاط التجاري ، والثقافي ، كما تشمل التناسب المطرد بين التنمية الحضرية والريفية ونسبة السكان إلى كل منهما .

هذه أهم مظاهر الاستقرار السياسي والتي إذا اختفت شروطها فإنها تصبح مظاهر عدم استقرار سياسي ولكنها ليست قاعدة مسلم بها تنطبق على كل الشعوب والمجتمعات ،كما إنها تتداخل وتتشابك مع عوامل أخرى ، تختلف تلك العوامل من مجتمع إلى أخر ، وهي قد تنطبق على افتراض مجتمع متعدد اجتماعيا ومتوسع جغرافيا وذات كثافة سكانية ،لان المجتمعات التي تخلو كليا من التعدد الاجتماعي يسودها الاستقرار غالبا ، وان عانت من عجوزات اقتصادية ،كما أن الدول صغيرة الحجم وأن وجد فيها تعدد اجتماعي في ظل وفرة اقتصادية غالبا ما تكون مجتمعات مستقرة أيضا

الباب الأول
المحددات الداخلية للاستقرار السياسي في اليمن

الفصل الأول
المحددات الجغرافية والتاريخية

المبحث الأول: المحددات الجغرافية

المبحث الثاني: المحددات التاريخية

المبحث الأول
المحددات الجغرافية

تمهيد:

إن فهم قوة الدولة، وسلوكها السياسي، وعلاقتها بغيرها من الوحدات الدولية الأخرى واستقرارها وعدم استقراها يرتبط بمعرفة جغرافية هذه الدولة بما في ذلك تحليل عواملها الطبيعية باعتبارها من العوامل التي تضع خصائص الدولة، وتتأثر بها سواء لكيانها الذاتي أو من ناحية علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى(١).

فالعوامل الطبيعية سواء كانت موقعا جغرافيا، أو مناخا، أو مساحة، أو تضاريس ...الخ تؤثر في قوة الدولة، واستقرارها، أو عدم استقرارها وضعفها(٢). ومن ناحية أخرى فإن حياة المجتمعات السياسية تتأثر بديهيا لأثار الإطار الطبيعي التي تطور، وتعيش فيه الدولة من خلال تفاعل الإنسان، والأرض والحكومة، ومن خلال ذلك التفاعل فإن العوامل الطبيعية تفرض على الإنسان سلوكا محددا. كما تؤثر في علاقات الدولة مع محيطها الدولي، والإقليمي كما تلعب العوامل الطبيعية، والجغرافية دورا بارزا في تحديد الحالة الاقتصادية للدولة، والاستقرار أو عدم الاستقرار كما تلعب دورا في تحديد نوع العلاقة بين الوحدة الدولية مع الوحدات الدولية الأخرى من حيث التعاون، أو الصراع وهو ما يمكن تناوله من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الموقع الجغرافي وأهميته

يعتبر الموقع الجغرافي أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها، والسلوك السياسي لحكوماتها، وعلاقاتها بغيرها(٣)، كما يؤثر الموقع في

---

(١)الديب محمد محمود إبراهيم ، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ط١٩٨٤،١ ص ٩١.

(٢) د الوشلي. يحيى أحمد حسين ، اليمن دراسة سياسية بناء قوة الدولة – دراسة جيواستراتيجية، ، عبر الشرق للطباعة والنشر، صنعاء ط١، ص ١٠٣.

(٣)الديب محمد محمود إبراهيم ، مرجع سابق، ص٩١.

القدرات الوطنية للدولة، باعتباره أهم العناصر الطبيعية ارتباطا بالسياسة الخارجية، فوقوع الدولة في موقع استراتجي يمنحها وزنا دوليا، ويتحدد دور الدولة ومشاركتها في المجتمع الدولي كما يحدد مدى مناعة الدولة ضد الغزو الخارجي، ومدى سهولة الوصول إلى الطرق المائية، وطبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن أمنها القومي(١).

كما أن العلاقة بين الدول المتجاورة تتأثر بالموقع الجغرافي، فقد تكون في حالة صراع أو تعاون. فضلا عن التهديدات الخارجية المباشرة فكلما كان موقع الدولة يمتلك ميزات إيجابية كلما انعكس على ذلك على أمنها، واستقرارها وعلى النقيض من ذلك فقد يجر الموقع الجغرافي الدولة إلى المشاكل والكوارث، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والاجتماعي بل قد يهدد بزوالها. فقد يلعب الموقع الجغرافي دورا بارزا في عدم استقرار الدولة وضعف مناعتها، بينما قد يكون مصدر قوة ومنعة لها(٢) ولهذا أعطي الموقع الجغرافي أهمية بالغة في دراسة حسابات الصراع الدائم بين القوى التي تبحث عن القوة، والسيطرة، كما ساد الصراع السياسي بين القطبين إبان الحرب الباردة حيث كانت تسعى كل دولة من الدول المتصارعة على السيطرة على مناطق النفوذ في المناطق الأكثر أهمية من الناحية الجغرافية .

فموقع الدولة هو الذي يضعها في قلب الأحداث، وتأخذ حيزا كبيرا في سياسيات وحسابات القوى الأخرى وخاصة القوى العظمى، وقد يجعلها موقعا على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية بعيدا عن مسرح الصراعات أو الاهتمامات الدولية (٣) .

وفي إطار هذه الاعتبارات، يأتي تناول المحددات الجغرافية للاستقرار السياسي في اليمن، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الموقع الجغرافي لليمن:

يمكن تناول تأثير هذا الموقع وفق عدة مستويات وذلك على النحو التالي:

١. الموقع الفلكي:

يقع اليمن بين دائرتي عرض (١٢– ١٩) شمالاً، وبين خطي طول ٤١و ٥٤ شرقا ويظهر من موقع اليمن الفلكي أنها تقع ضمن ٧ دوائر عرض ١٣ خط طول وهو ما يعكس شكل المساحة

---

(١) د الوشلي. يحيي أحمد حسين ، مرجع سابق، ص١٠٣

٢) بروفسور علي عاطف الجغرافيا السياسية والاقتصادية والجيوبيلتيكا، ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط١ ص٢٥٥

٣ (٣) أ.د أبو عيانه فتحي الجغرافيا السياسية، دارة المعرفة الجامعية جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط١ ١٩٩٨م ص٤٧

المتطاول (١) ويحدد موقع اليمن ضمن المنطقة المدارية المتميزة بالمناخ الجاف ولولا وجود التباين في التضاريس في اليمن لأضحت صحراء من ضمن الصحاري المدارية الحارة كدول شبه الجزيرة العربية، والمنطقة الصحراوية شرق اليمن بما يعني أن الموقع الفلكي لليمن يعد أحد مواطن الضعف الشديدة في قوة اليمن، ووزنها الاقتصادي وعلى طبيعة الغطاء النباتي، والتربة، والإنتاج الزراعي المنخفض نتيجة قلة الإمطار، وندرة المياه ليكون الموقع الفلكي أحد العوامل الثابتة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية.

٢. الموقع البحري:

يتميز موقع اليمن البحري بأنه يتكون من جبهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، ويمر عبره ٣,٣ مليون برميل نفط يوميا بما نسبته ٤% من الطلب العالمي على النفط وفقا لإحصائيات، وتمر عبره ٢١ ألف سفينة سنويا وتمثل الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر بما يعادل ١٠% من الشحنات التجارية العالمية(٢). مما يجعله يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد مضيق هرمز ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يوميا، مما زاد أهميته الإستراتيجية ، وزاد من قيمته الاقتصادية، حيث يتيح لليمن التوسع في علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ويمنحها حدوداً طبيعية مثالية لما يشكله البحر من عازل طبيعي بين اليمن، وغيرها، باعتبار أن حماية الحدود البحرية أقل كلفة إذا قورنت بمتطلبات الحماية للحدود البرية الواسعة، والتي تحتاج إلى قوة كبيرة للدفاع، كما يعطيها الأمان لتجارتها الدولية إذا ما تعرضت جبهاتها الأخرى لأي تهديد (٣) .

كما يمتلك اليمن العديد من الجزر اليمنية ذات الموقع الهام، والتي تضاعف من الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري، لما تمنحه من ميزه الانتشار، والتوزيع للمراكز التجارية، والقواعد البحرية، والجوية، فجزيرة سقطرى مثلا تشكل عقبة للقفز إلى البر الأسيوي (الجزيرة العربية) والى البر الإفريقي بالإضافة إلى وقوعها على طريق هام لنقل النفط العالمي عن طريق باب المندب وقناة السويس.

---

١) الوشلي مصدر سابق ص ١١٩ انظر كذلك مجموعة باحثين (الجمهورية العربية اليمنية دراسة عامة) منشورات مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ١٩٨٥ ص٧

٢) موقع المقاتل – تأثير القرصنة على الأمن العربي والدولي http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/QrsnaBhria/sec08.doc_cvt.htm

٣) الوشلي مصدر سابق ص ١٠٦

وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة قدرها (٢٥٠٠ كم) أي أن كل كيلو متر من المساحة يقابله ١٨٢.٢ كم٢ وبمقارنة هذا المعدل بالمعدل العام للوطن العربي، والذي يبلغ ٦١٠/١ كم٢ نجد بان سواحل اليمن طويلة نسبيا، ما يجعل مختلق المنطقة السياسية قريبة من السواحل .

هذه الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري للجمهورية اليمنية. جعل اليمن تنال اهتمام الدول الكبرى المتطلعة للسيطرة والتحكم في الطرق التجارية الدولية، وحماية مصالحها الحيوية، ومن مظاهر تلك الأهمية:

تعتبر حلقة اتصال هامة لأقصر طريق بحري يربط بين الشرق، والغرب عبر مضيق باب المندب، وقناة السويس. كما أن موقعه المتوسط يزيد من أهميته لاستخدامه كقواعد متحركة للأسلحة الإستراتجية، ويعتبر طريقا تجاريا حيويا هاما لنقل البضائع من الخليج إلى أوربا، ونقل المواد الهامة من شرق إفريقيا إلى أوربا والعكس، كما يعد أحد المراكز الهامة للتأثير والسيطرة على المحيط الهندي، والخليج العربي مما جعله محل تنافس من الدول الكبرى للحصول على أكبر قدر من القواعد، والتسهيلات.

تواجد البترول على مياهه في منطقة الجرف القاري

كثرة الجزر التي يتحكم عدد منها في حركة الملاحة ومن أهم هذه الجزر (جزيرة سقطرى – كمران – ميون – الزبير – زقر – عبد الكوري)

تحكمه في جنوب البحر الأحمر في الوقت الذي تنظر الولايات المتحدة والدول الكبرى إلى منطقة البحر الأحمر بأهمية قصوى، فالمنطقة تتناول الكتلة الإستراتجية الممتدة بين شرق البحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط الهندي حتى الخليج العربي(١).

وقوع اليمن بين قارتي (أسيا وأفريقيا) وإطلالها على مضيق باب المندب، جعلها حلقة وصل بين القارتين، ومعبرا ظلت تجتازه الجماعات البشرية على مر العصور كما تطل اليمن على بحرين هامين هما (البحر العربي وخليج عدن والذي يجاورانها من ناحية الجنوب، والبحر الأحمر من ناحية الغرب، وهما طريقان رئيسيان طالما تنافست على التحكم علية الدول العظمى(٢).

وهذه الخصائص والمميزات من شأنها أن تكون عنصراً من عناصر قوة الدولة، إلا أن الواقع يقول غير ذلك فلم تستطع اليمن استغلال تلك الأهمية الإستراتيجية لصالح بناء الدولة وأمنها واستقرارها حتى أصبحت تلك الأهمية تأتي بنتائج عكسية على الوضع اليمني فأصبحت اليمن

---

(١) مجموعة باحثين، اليمن والدول الكبرى،صنعاء، مركز البحوث والمعلومات بوكالة سبأ للأنباء، الجزء الأول، ط١ ٢٠٠٣، ص١٦.

(٢) د. سالم السيد مصطفى ، تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤– ١٩٤٨) الناشر مكتبة سعيد، رأفت، القاهرة، ط١، ١٩٧١م ص١٤

مطمعاً للقوى الطامحة للسيطرة والنفوذ فأصبح الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به اليمن أحد محددات الاستقرار السياسي قديما وحديثا، وأصبح ذا تأثير سلبي لعدة أسباب:

الأهمية الإستراتجية للموقع اليمني دفع بالقوى الخارجية الطامعة للسيطرة على اليمن ولاسيما عقب ضعف الدولة الإسلامية(١) فقد تصارع البرتغاليون، والفرنسيون والايطاليون، والبريطانيون على الاستيلاء والسيطرة على اليمن، فقد كان الموقع الدافع لبريطانيا لاحتلال عدن، وما أعقب ذلك الاحتلال من سياسيات بريطانية أضرت بالاستقرار السياسي، وأدت إلى تقسيمه والذي كان أبرز العوامل في المراحل التالية لحالة عدم الاستقرار، بما كان للتشطير من انعكاسات على الاستقرار السياسي حيث لازالت اليمن تعيش آثار التقسيم إلى اليوم، كما دفع الموقع الاستراتيجي لليمن الاتحاد السوفيتي السابق لإقامة قواعد عسكرية ونشر أسلحته الإستراتيجية خلال الحرب الباردة، والتي كانت له تبعات على الاستقرار حيث أصبحت اليمن موقعاً للصراع الدولي في تلك المرحلة بين القطبين، كما شكل عامل عدم استقرار في منطقة الجزيرة العربية.

وقوع اليمن إلى جوار دول الخليج العربي والتي تمثل أهمية للمصالح الحيوية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي جعل اليمن يشغل مساحة هامة لدي صانع القرار الأمريكي، وخاصة بعد انتشار ظاهرة الإرهاب التي تهدد مصالح الولايات المتحدة، أصبحت اليمن ساحة حرب تشنها على تنظيم القاعدة، والمجاميع الإسلامية المتطرفة، والذي كان له الأثر البالغ على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية.

أن التدخلات الخارجية في اليمن والهادفة لحماية مصالحها، أو السيطرة في إطار الصراع الدولي أثرت تأثيراً كبيراً على قدرة اليمن على إدارة شؤونها الداخلية وأدت إلى إضعافه. كما خلقت أجواء غير مستقرة داخل البلاد، وانعكست على جميع مجالات التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي، فلم تستطع اليمن الاستفادة من موقعها الهام بل انعكس عليها سلبيا.

وجود عدة عوامل أدت لإخفاق اليمن في الاستفادة من موقعها الاستراتجي منها:

انشغال الأنظمة السياسية اليمنية بالصراع السياسي فيما بينها وأهملت الاهتمام بالبحار بما يحقق السيطرة الكاملة على مياها وثرواتها وما هو قائم يشهد على ذلك، وضع ميناء عدن، والمصفاة، بعد أن تسلمها الحكم الوطني من الاستعمار البريطاني في منتصف الستينيات، من القرن العشرين، وبعد أن كان الميناء يحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث الحركة التجارية صار الآن

---

(١)العبدلي سمير محمد أحمد ، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، ، مكتبة مدبولي، القاهرة ط١، ١٩٩٧م، ص١٦.

من أكثر مواني المنطقة تخلفا، وأقل حركة بسبب ضعف إدارة الحكم العامة التي ساهمت وأعاقت التنمية بكل الاتجاهات(١).

البعد الجغرافي لنطاق الكثافة السكانية عن المسطحات المائية أدى إلى ضعف تفاعل السكان بالبحر إذ لا يكفي أن تطل الدولة على مسطحات مائية أذا لم تسع لاستغلال هذه المسطحات في رفد الاقتصاد الوطني وترسيخ الأمن والاستقرار.

أن الموقع البحري المميز لأي دولة لا بد له من مستوى حضاري معين حيث تتعاضد العوامل المختلفة مع بعضها لتشكل قوة الدولة (٢) وهذا غائب عن اليمن حيث لا يوجد مستوى حضاري يمكن من الاستفادة من موقعها الاستراتيجي بل أن اليمن تعاني من انهيار حضاري (٣) نتيجة عدم الاستقرار السياسي، والصراع بين القوى ولم تحض بفترة استقرار لاستعادة قواها .

غياب الإستراتجية الاقتصادية الوطنية وضعف الإدارة عجزت اليمن إلى حد الآن من استغلال الثروات السمكية وتركها نهبا لشراكات الصيد الأجنبية

ضعف مقدرة اليمن البحرية لم تمكنه من حماية مياهه الإقليمية وسواحله الطويلة مما جعل تلك الحدود والسواحل أحد عوامل عدم الاستقرار السياسي في البلاد فكانت مقصدا للقرصنة والإرهاب مما جعل الأساطيل الأجنبية تجوب المياه الإقليمية اليمنية بحجة محاربة الإرهاب والقرصنة.

يشكل موقع اليمن أداة ضبط وضغط على السياسية اليمنية، وذلك ضمن معادلة التنافس الدولي وسياسة الأمن في البحر الأحمر والمحيط الهندي، فهناك علاقة قائمة في معادلة الأمن بين اليمن وإسرائيل في البحر الأحمر، حيث يتأثر أمن ومصالح اليمن جنوب البحر مباشرة بالوجود الإسرائيلي شمالا، كما أن الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة وميناء ايلات تتأثر بالتحركات اليمنية في باب المندب وخليج عدن(٤).

وهنا يتضح بان الموقع البحري لليمن يشكل أحد محددات الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية لما يتطلبه هذه الموقع من تفاعل وتكامل العوامل الأخرى والتي تجعل منه عاملاً من عوامل القوة والاستقرار، كالمقدرة العسكرية على حماية السواحل اليمنية الطويلة واستغلال تلك السواحل من الناحية الاقتصادية والسياحية، وتفعيل دور المواني وإعادة الدور التاريخي الذي كان يلعبه ميناء عدن في التجارة الدولية، وقد أخفقت السياسة اليمنية في تفعيل تلك العوامل مما جعل

---

(١) الوشلي، مرجع سابق، ص١١١.

(٢) عاطف علي مرجع سابق ص ٢٥٣

(٣)الهيصمي خديجة ، سياسية اليمن في البحر الأحمر، ، مكتبة مدبولي، القاهرة ط١ ٢٠٠٢م ص٤٧

(٤)الحضرمي حزام محمد ، العامل الاقتصادي في السياسية الخارجية اليمنية (١٩٩٠- ٢٠٠٣) رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية عام ٢٠٠٥م) ص ١٩٠

الموقع البحري يمثل عاملا سلبياً على الاستقرار في البلاد بعد أن كان قديما احد أهم وابرز العوامل التي جعلت من اليمن بلداً مزدهرا اقتصاديا، واضمحلال هذا الدور كان احد أسباب انهيار الحضارة اليمنية قديما.

كما يمثل الموقع البحري للجمهورية اليمنية اليوم احد أهم المخارج من الأزمات السياسية التي تحدث في حدودها البرية حيث بالإمكان أن تعتمد اليمن على موانئها ومواصلاتها للاتصال بالعالم الخارجي والتبادل التجاري حيث تسيطر دولة واحدة تقريبا على المنافذ البرية مع اليمن مما يجعله تحت رحمة المملكة العربية السعودية، وتفعيل دور السواحل والمواني اليمنية يحد من تلك السياسيات التي تتبعها المملكة في التأثير على القرار السياسي، كما تمكن اليمن من الارتباط بعلاقات تجارية مباشرة مع العالم الخارجي، واستيراد السلع من بلد المنشأ مباشرة ، ولا زالت اليمن حتى الآن في توجهها نحو العالم الخارجي وكأنها دولة برية، ولا زالت وارداتها التي تأتي عن طريق المنافذ البرية تمثل نسبة ٤٠% فضلا عن تلك السلع المهربة عن طريق الحدود البرية والتي تبلغ أكثر من ٢٥% من إجمالي الواردات، والتي لا تخضع للرسوم الجمركية، وتشكل استنزاف لمصادر الدخل نتيجة التهرب من الجمارك(١).

المطلب الثاني: الموقع السياسي:

مثلت المملكة العربية السعودية الجار الجيوبوليتكي الأكثر أهمية لليمن، ومن أبرز محددات الاستقرار السياسي فيه، حيث تملك المملكة العربية السعودية الجار الأقرب لليمن القدرة على التأثير في صناعة القرار السياسي والتأثير على النظام السياسي والسيادة الوطنية، واقتطاع الأراضي التي ترى فيها أهمية إستراتيجية، وقد زادت القدرة السعودية على التأثير في الشأن اليمني نتيجة تنامي قدراتها المالية، وخاصة بعد الطفرة النفطية والتي شكلت فوائض مالية ضخمة، في نفس الوقت الذي تعاني اليمن عوامل الفقر، وشح الموارد الطبيعية .

وغالبا ما تستخدم المملكة هذه الورقة في الضغط على الحكومة اليمنية لتحقيق مصالحها والتعديل من مواقفها إزاء أي قضية، مثل ما حصل في أزمة الخليج عندما أغلقت المنافذ البرية أمام حركة المرور من والى اليمن، لتجعل من اليمن دولة محاصرة بشكل كلي، ولم تعر المملكة أي اهتمام ويسهل عليها اتخاذ مثل هذا الإجراء بكون اليمن لا تشكل ممر عبور للمملكة للوصول إلى دول أخرى، وقد اتخذت المملكة إستراتجية في هذا الجانب عن طريق محاولتها السيطرة على جميع الحدود الفاصلة بين كل دول شبة الجزيرة العربية.

---

(١) الوشلي، مرجع سابق، ص-١١٢.١١٣.

إن موقع اليمن في القارة الأسيوية وفي ركنها القصي الجنوبي يعطيها ميزة جغرافية(١)، إلا أن وقوعها في الركن الجنوبي لشبه الجزيرة العربية يحرمها من الكثير من المزايا ويحرمها من عدم وجود خطوط عبور على أراضيها لعدة دول ليمكنها من احتلال مركز دولي هام في العلاقات الدولية وخاصة مع جيرانها، فالدولة التي تتحكم في حركة العبور بين العديد من الدول مع وجود إمكانيات للتحكم ومنع استخدام هذه الطرق، فأن تلك الدول المحتاجة إلى العبور تسعى إلى استرضاء هذه الدولة وتتبع سلوكاً سياسياً طيباً نحوها، واليمن من الدول المحرومة من هذه الميزة من خلال موقعها الحدي (٢).

ولهذا فان هذه الدراسة ترى بان الموقع الحدي لليمن يعد من محددات الاستقرار السياسي، حيث تتحكم دولة واحدة في حركة العبور للدول الأخرى في شبة الجزيرة العربية، ولعب الموروث التاريخي الصراعي بين اليمن والسعودية، وخاصة في قضية الحدود، دوراً في الدفع بالسعودية لاستخدام ورقة الحدود في حصار اليمن عند حدوث خلافات سياسية، كما أن طول الحدود بين البلدين مكن السعودية من القدرة على التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، عن طريق استمالة السكان المتاخمة للحدود إلى صفها عند نشوب خلافات، أو في التأثير على صنع القرار السياسي الداخلي في اليمن بما يتناسب مع مصالحها . وما زاد من حدة التأثير لورقة الحدود في العلاقات بين البلدين عدم استفادة اليمن من موقعها البحري كبديل للاتصال بالعالم الخارجي وتنشيط حركة الملاحة والتبادل التجاري عن طريق المواني والسواحل البحرية.

وفي حال وجود تكامل سياسي واقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، فان الشواطئ اليمنية الواسعة إذا استغلت في إطار تعاون وتكامل بين دولها ستشكل كتلة إستراتجية في جنوب القارة الأسيوية ذات وزن سياسي، واقتصادي استراتيجي، ولكن هذه النظرة الإستراتيجية ستظل مرهونة بمدى استيعاب دول المنطقة للمتغيرات الدولية القائمة على التكتل من اجل القوة، والسيطرة، والحفاظ على الأمن والمصالح.

المطلب الثالث: شكل الدولة الخارجي:

لوصف الشكل الخارجي للجمهورية اليمنية، نجد بأن الحدود السياسية تزيد في طولها بـ ٧٢% من جملة نطاقها الأرضي في وضعها الدائري فلو كان الشكل قريبا من الدائرة فإن النسبة سوف تكون ١٠٠% ولكن زيادة القيمة بمعدل ٧٢% تبعد الشكل عن الاندماج وتتجه نحو الاستطالة (٣)،

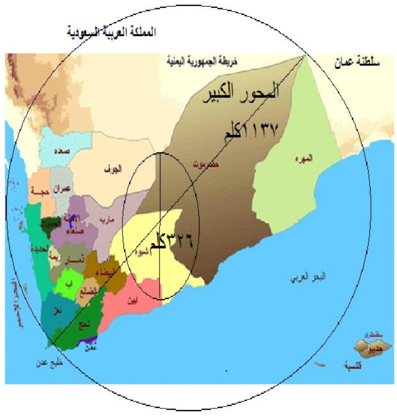
---

١) اليمن والدول الكبرى مرجع سابق ص ١٧

٢) عاطف علي، مصدر سابق ص ١١٣

٣) الوشلي نفس المصدر ص ١٢٥

شكل رقم (١) الشكل الخارجي والأبعاد المكانية للجمهورية اليمنية



الشكل من عمل الباحث بالاستعانة ببرنامج قوقل ارث لتحديد الأبعاد والمسافات

ومن خلال الشكل السابق نجد بأن ملامح الخريطة السياسية لليمن تبدو مستطيلة الشكل، وتتميز بطول جبهة بحرية يزيد طولها عن الحدود البرية ٨٨٦كم كما أن الامتداد البري للمساحة لا يقل عن ١٠٠٠ كلم ويصل إلى ١١٥١كلم ويتراوح عرضها بين ٣٠٠ إلى ٦٠٠ كلم، أي أن الطول يزيد عن العرض بأكثر من ثلاثة أضعاف، ويعتبر العرض هو العمق الدفاعي، وعلى الرغم من ذلك فإنها تبدو مندمجة الشكل باستثناء إقليمي جيزان وعسير، ومنطقتي شرورة والوديعة التان تخترقان الجسم السياسي للجمهورية اليمنية، وتشكلان في نفس الوقت مدخلاً استراتجياً خطيراً، وهنا قد يكون الدافع لاقتطاع هذه الأراضي من قبل المملكة العربية السعودية ذات أبعاد إستراتجية دفاعية حيث تمثل موانع طبيعية لحماية أراضيها ذات الخصائص الصحراوية .

ومن خلال شكل الجمهورية اليمنية نجد بان خصائص الشكل تمثل عامل ضعف من عدة نواحي منها:

أن اليمن بالنظرة الشمولية ما هو إلا جيب محاصر من جميع الاتجاهات في الركن الجنوبي لشبة الجزيرة العربية تتوفر فيه العيوب الجيوبوليتكية، ولا يخفف من هذه العيوب سوى وقوعها على البحر كمتنفس ، وعلاقات الإخوة في أوقات التعاون والسلام مع الجيران

الشكل المتطاول لليمن وتركز أكثر من ٨٠% من السكان في النطاق الغربي للبلاد وخاصة فوق المرتفعات الجبلية، يشكل مصاعب كبيرة منها ضعف سيطرة الدولة على كل الأجزاء (١) وانتشار ظاهرة التهريب والتمرد، وضعف اندماج السكان في البيئات الطبيعية المتعددة بسبب طول وضعف الطرقات ووعورتها .

كما يمكن اعتبار اليمن تدخل ضمن الشكل المجزئ، لوجود عدة جزر هامة وكبيرة المساحة في المحيط الهندي والبحر الأحمر وخليج عدن، منها المسكون وغير المسكون مما يضاعف من جهود الدولة في الدفاع عنها وحمايتها وتنميتها وأي ضعف أو إهمال قد يعرضها لأطماع خارجية، وقد احتلت اريتريا جزيرة حنيش عام ١٩٩٥م نتيجة الإهمال وضعف الدفاعات البحرية اليمنية بعد حرب صيف عام ١٩٩

ويرتبط بالشكل موقع العاصمة، فاختيار العاصمة يعكس التفكير السياسي وراء عمل الدولة لان وظيفة العاصمة تأمين العمل القومي بسهولة ويسر، والموقع الغريب للعاصمة يمكن أن يفسر بتميز الأقاليم الذي تكونت بذور الدولة الأولى فيها حينما تمتد مساحة الدولة فوق مساحات مختلفة من المناخ والاقتصاد فإن الدولة تختار العاصمة في أحسن الأقاليم التي تتمتع بهذه المزايا. ويؤدي تطرف العاصمة إلى صعوبة الضبط السياسي من ناحية وإضعاف قبضة الدولة على الأقاليم الهامشية والأطراف من ناحية أخرى فضلا عن حفظ التوازن بين أقاليم الدولة وخاصة ذات المساحة الضخمة والطرقات العورة والنقل المتخلف (٢)

فالعاصمة هي المدينة التي تستقر فيها حكومة الدولة، ورئاستها، وسلطاتها الثلاث، التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، وسفارات الدول الأجنبية، والمؤسسات الحكومية الكبرى على اختلاف أنواعها، وتجسد العاصمة منطقة النواة وحضارة شعبها، وأمل الشعب وعزته القومية(٣).

وفي إطار هذه الاعتبارات يمكن القول أن عاصمة الجمهورية اليمنية "صنعاء" تعد أحد محددات الاستقرار السياسي، وذلك للاعتبارات التالية:

أن تطرف موقع العاصمة صنعاء لا يتيح ضمان التحكم على أطراف الدولة بقدر متوازن ويظهر ذلك من خلال تفاوت المسافة بين المركز والأطراف فالمسافة التي تبتعد العاصمة صنعاء عن الحدود والاتجاهات المختلفة، والتي تتراوح بين ٢٠٠ كلم شمالا أنظر الشكل رقم (٣) إلى أكثر من ١٠٠٠ كيلو متر جنوب وشرق العاصمة (٤) ويزيد هذا التطرف تخلف وسائل النقل ووعورة

---

١) نفس المصدر الصفحة ١٢٦

(٢) د، سعودي محمد عبد الغني، الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية،.دار النهضة، القاهرة ط١ ١٩٧١م ص ٣٣.

٣) د. الديب محمد ، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، مرجع سابق ص ١٤٨.

٤ الوشلي مصدر سابق ص١٢٦

الطرقات، وضعف الدولة المركزية، الناتج عن محدودية الإمكانيات وضعف التنظيم وفساد الإدارة.

شكل رقم (٣) بعد العاصمة صنعاء عن الأطراف:



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج قوقل ارث لتحديد الأبعاد والمسافات

أن موقع العاصمة صنعاء من الناحية التعبوية يتميز بمكان لا يسهل منة الحركة في المكان والحصول على المواد التموينية اللازمة لإدامة الجيش وتجهيزه وخير مثال على ذلك فشل قوات الحرس الجمهوري أثناء محاولتها التحرك من المناطق (أرحب – بني مطر – نهم) حيث استطاعت القبائل منعها من الاتجاه إلى صنعاء(١) في إطار المعركة المسلحة التي حدثت بين السلطات والقبائل الموالية للمعارضة بسبب موقع العاصمة وإحاطتها بالجبال من جميع الجهات ووجود الطرقات في أماكن ضيقة محاطة بمرتفعات يسهل قطعها.

جاء اختيار العاصمة صنعاء في الماضي، بكون الدولة كانت بحاجة إلى نواه جبلية كانت بمثابة ملجئ لها لا يمكن قهره فلا تنهار الدولة، وتنطلق منه إلى الأراضي السهلة المحيطة، ولحالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهده اليمن منذ زمن بعيد ظلت أهمية العاصمة تنطوي على دورها الأمني، والدفاعي في إطار الصراعات الداخلية حتى اللحظة، وفقدت دورها الحضاري والثقافي، وخاصة وان الظهير السكاني للعاصمة يتكون من أكثر القبائل اليمنية نزوعاً للحرب، وجعل العاصمة تبدو أكثر مدن اليمن تخلفا

أن المناطق القبلية المحيطة بصنعاء هي أكثر المناطق استئثار بالسلطة، نتيجة قيام الحكم على أساس العصبية القبلية المرتبطة بالعلاقة المكانية وهذا ولد بدوره شعور عدم الاعتزاز ويدعم

---

١) انظر موقع هنا المكلا، قبائل أرحب تمنع لواء عسكري تابع للحرس الجمهوري من التحرك بأسلحته الثقيلة نحو صنعاء (http://www.herealmukalla.com/index.php?newsid=445)

الشعور ألمناطقي ويغذي الحركات الانفصالية، وخاصة بعد توحيد اليمن حيث ارتبط اسم العاصمة بقوة القبيلة وسطوتها على السلطة.

أن بعد العاصمة صنعاء عن الأطراف، مع وعورة الطرقات وتخلف وسائل النقل والإمكانيات، عطل قدرة السلطة المركزية على السيطرة على جميع مناطق، وأقاليم الدولة مما دفع بها إلى إدارة البلاد عن طريق التوازنات القبلية المحلية (١)عوضا عن التواجد الفعلي للسلطة، وأجهزتها المختلفة في كل منطقة وكان لهذا الأسلوب في الإدارة تبعاته الخطيرة على الأمن، والاستقرار حيث انتشرت الثارات القبلية، نتيجة الدعم التي تحظى به القبائل بهدف إحداث توازن بين هذه القبائل، فيحول هذا دون خروج أي قبيلة عن سلطة الدولة، وأن فعلت فان القبيلة الأخرى تكون لها بالمرصاد مما دفع مشايخ وزعماء القبائل، إلى خلق الصراعات بهدف الحصول على الدعم المالي، والسلاح من الحكومة المركزية، كما أن وجود العاصمة صنعاء في أكثر المناطق اليمنية تمسكاً بالعصبية والعرف القبلي، وعدم قدرة السلطة على بسط نفوذها على أكثر المناطق قربا منها مثل قبائل حاشد وبكيل، حول صنعاء من عاصمة يفترض بأنها تقوم بدور الإشعاع الحضاري ورمز وطني، إلى عاصمة تدار بالعقلية القبلية وتحاول تصدير ذلك إلى بقية المناطق أن وجود العاصمة صنعاء وسط قبائل شديدة البأس متعصبة، تحيط بها من جميع الجهات جعل إمكانية التبادل السلمي للسلطة غير وارد

حيث يدار التنافس السياسي على المناصب العليا في الدولة في الإطار الجغرافي القبلي المحيط بصنعاء، مما جعل من الصعب تولي منصب رئيس الجمهورية من مناطق أخرى، خارج نطاق السيطرة القبلية، وزاد من خطورة هذا الأمر بعد توحيد اليمن حيث يتعرض اليمن إلى مخاطر التقسيم، تحت دعاوي احتكار السلطة على أساس جهوي وخير مثال على عدم قدرة أي شخص من المناطق الأخرى الغير منتمي إلى القبائل المحيطة بصنعاء في إدارة شؤون الدولة هو تهديد نائب رئيس الجمهورية عبد ربة منصور بالاستقالة أو الانتقال إلى مدينة عدن (جنوب اليمن) بسبب الضغوطات التي تمارسها عليه البيئة المحيطة(٢) وذلك بعد أن أصيب الرئيس على عبد الله صالح في حادثة مسجد الرئاسة، ونقل على أثرها إلى السعودية لتلقي العلاج.

ارتباط العاصمة صنعاء تاريخيا على مدى ١١٠٠ عام بالإمامة الزيدية يثير مخاطر الانقسام الطائفي في حال استمرت هيمنة المركز من خلال احتكار رأس السلطة والمراكز القيادية

---

١) مدابش عرفات ، الحرس الجمهوري يقصف أرحب ونهم شمال صنعاء جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ ٢٨-٦-٢٠١١ العدد ١١٩٠٠

(٢) يمن بريس، هادي يهدد باللجوء إلى عدن احتجاجا على تدخلات في صلاحياته بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٢م http://yemen-press.com/news5307.html

العسكرية على مناطق محددة مما قد يدفع المعارضة السياسية لاستخدام الورقة تحت تفسير طائفي.

وأمام هذه الإشكاليات نجد أن العاصمة صنعاء تشكل أحد محددات الاستقرار السياسي، ولكن في المقابل فإن تغيير العاصمة في الوقت الراهن قد يكون امرأ غير مطروح بكون المدن المؤهلة من ناحية البنية التحتية ستكون أكثر تطرفاً مثل عدن أو الحديدة بينما المدن التي تقع في المركز مثل مدينة ذمار تحتاج إلى بنية تحتية في نفس الوقت الذي تعاني اليمن من إشكالية اقتصادية كبرى، والحلول المطروحة تقع في إطار إصلاحات سياسية يتم من خلالها التبادل السلمي للسلطة في قمة الهرم السياسي (رئاسة الجمهورية) وإعادة هيكلة القوات المسلحة على أساس وطني ونقل السلطات من المركز إلى الأطراف عن طريق تطبيق نظام الإدارة المحلية واسع الصلاحيات، وتخفيض أهمية العاصمة صنعاء من الناحية السياسية والاقتصادية لصالح مدن أخرى

المطلب الرابع: الطبيعة التضاريسية للأراضي اليمنية

تعتبر التضاريس أو أشكال سطح الأرض من العوامل المؤثرة في القوة النسبية للدولة وكذلك على المسائل العسكرية، ويؤثر هذا وذاك على النواحي السياسية (١)، كما تؤثر التضاريس على سرعة أو صعوبة الارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء الدولة، كما تحدد التضاريس إمكانيات الدولة ونهضتها، فكلما زادت مساحة السهول الصالحة للزراعة مع توفر الماء كلما دفعت البلاد إلى التطور الاقتصادي وثبات استقراها السياسي، وكلما كانت الدولة ذات تضاريس صعبة عكس ذلك صعوبة في الاتصال بين أجزائها، ويشكل عاملا معيقا لنهضة الدولة وأمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي (٢).

فالنشاط الاقتصادي يتركز في مناطق السهول حيث سهولة انتقال الناس والتجارة والأفكار ويعتبر هذا حجر الزاوية بالنسبة إلى الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وكذالك يؤدي إلى صهر المواطنين في بوتقة واحدة في مختلف المناطق، لسهولة الاتصال فيما بينهم، كما يسهل الإشراف السياسي للحكومية المركزية القوية وينعكس أثر هذا كله على التقدم الاقتصادي، وسهولة تحريك وحشد القوات العسكرية.

وعندما تكثر الجبال والتضاريس الوعرة في الدولة، وضيق مساحة السهول، يؤدي إلى فقر البيئة في الإنتاج الزراعي وعرقلة وسائل النقل، والمواصلات، كما أن سكان الجبال ينزعون نحو العزلة

١- د. الديب، محمد الجغرافيا السياسي منظور معاصر مرجع سابق ص ٢٤٧

٢) نفس المؤلف الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات مرجع سابق ص ١٦٦

والحصول على نوع من الاستقلال(١)، وتنمو لديهم أفكار وأهداف مختلفة أكثر من سكان البيئات السهلية ومن ثم قد تخلق قوى سياسية مناوئة للسلطة المركزية.

وفي التطبيق اليمني، نجد أن التقسيم التضاريسي للأراضي اليمنية يتراوح بين (الصفر – ٣٠٠٠م) فوق سطح البحر مما أعطاها تأثيرات ايجابية وسلبية على الاستقرار السياسي:

١. إقليم السهول الساحلية:

تطوق اليمن سهول ساحلية من أقصى حدودها مع المملكة العربية السعودية غربا وحتى أقصى الشرق عند الحدود اليمنية العمانية بمسافة تقدر ٢٥٠٠ كلم وبعرض يتراوح بين ٢٠إلى ٦٠ كم بمساحة تقدر ١٥٠٠كيلومتر مربع أما السهل الجنوبي الشرقي والذي يمتد من رأس الشيخ سعد عند باب المندب غربا وحتى رأس ضربة علي عند نقطة الحدود اليمنية العمانية والذي يتميز بأنه أقل اتساعاً من الساحل الغربي حيث يتراوح عرضه بين ١٠الى ٢٠كلم ويغيب هذا الاتساع عند كثير من الأجزاء حيث تتقدم المرتفعات حتى البحر أنظر الشكل رقم (٤)

وتتميز السهول الساحلية بتطرف مناخها حيث يتراوح هطول الأمطار ما بين ٥٠الى ١٠٠ ملم سنويا مع ارتفاع شديد في درجات الحرارة طول العام، ومما ساعد الاستيطان البشري في السهول هو مياه السيول القادمة من المرتفعات الجبلية الغربية والجنوبية والذي ساعد على ازدهار النشاط الزراعي من خلال استغلال مياه السيول المارة بالوديان التي تقع في السهول الساحلية، مما جعل السهول الساحلية أفضل مناطق اليمن من حيث الإنتاج الزراعي (٢) والذي أدى إلى وجود تجمعات سكانية كبيرة بعكس المرتفعات الجبلية التي يتشتت فيها السكان ولذلك تأتي محافظة الحديدة التي تقع في السهول الساحلية الغربية من أكثر المحافظات من حيث عدد السكان ونسبة التحضر (٣) .

ومن ناحية التأثير السياسي وبسبب امتداد اليمن عرضاً من الشرق إلى الغرب بحيث لا يوجد امتداد راسي مقابل، فان العمق الدفاعي للسواحل يظل محدودا ويضاعف من خطورة ذلك الامتداد الطويل للسواحل، اليمنية مع طبيعتها الطبوغرافية المفتوحة حيث تقل الموانع الطبيعية التي تحول دون التغلغل والهجوم الخارجي، بالإضافة إلى ضعف كثافة السكان في السهول الساحلية وقد شكلت في الماضي نقطة ضعف ساعدت العدوان وسهلت الاندفاع إلى الداخل.

---

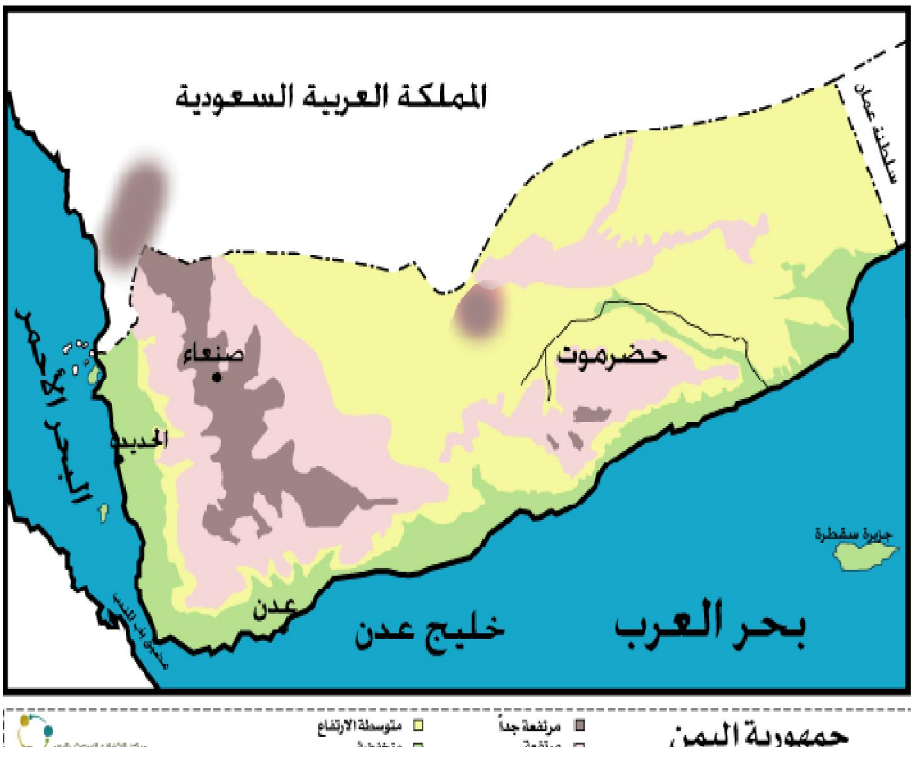
١) أبو عيانه فتحي محمد مرجع سابق ص٦٢

٢) الوشلي مصدر سابق ص١٤٠

٣) الضرعي عبد الملك احمد (خصائص السكان والتنمية في الجمهورية اليمنية) رسالة دكتورة غير منشورة جامعة أسيوط كليلة الآداب، قسم الجغرافيا عام ٢٠٠٧، ص٣٥ كذلك انظر د. أبو العلا محمود طه– جغرافيا شبة الجزيرة العربية الجزء الأول، ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ط٢ ص٣٩

ويرى الباحث إمكانية استغلال السهول الساحلية لاستيعاب اكبر قدر من سكان المرتفعات الجبلية المقتضة بالسكان مع تلاشي الجدوى الاقتصادية نتيجة قلة الإمطار وانخفاض الناتج الزراعي، كما أن نزوح السكان من المرتفعات الجبلية إلى السهول الساحلية سيعمل على دمج السكان في إطار تجمعات سكانية كبيرة وتتلاشى الروابط التقليدية كالقبلية والعشائرية والمذهبية ودفعهم نحو التحضر والمدنية، وخاصة بان هناك دراسات تؤكد ضرورة تحليه مياه البحر لسد حاجات السكان (١) في المرتفعات الجبلية الغربية، وهنا وعند إيجاد تجمعات قريبة من السواحل تكون تكلفة إيصال المياه اقل من إيصالها للمرتفعات البعيدة، ويكون ذلك عن طريق خطة إستراتيجية يتم من خلالها استثمار الأراضي الزراعية، والقيام بمشاريع صناعية كبرى تجذب الأيادي العاملة.

شكل رقم (٤) يوضح التقسيم التضاريسي للاراضي اليمنية



٢. إقليم المرتفعات الجبلية:

تشمل المرتفعات الجبلية الجزء الغربي من الجمهورية اليمنية ولا يفصلها عن البحر سوى سهل تهامة، وتشكل نحو ١٨% من مساحة البلاد بينما يقطنها حوالي ٨٠% من إجمال عدد سكان الجمهورية اليمنية، وكان لاعتدال المناخ وتوفر الحماية في الماضي سبب التركيز السكاني في

---

١) أنظر صحيفة الجمهورية العدد (١٥٢٨٧) بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١١م

المرتفعات الجبلية، ومنها ينطلقون نحو السهول الساحلية عند تعرض البلاد للاعتداء الخارجي ونتيجة التركيز الشديد للسكان في هذه المرتفعات مثلت أحد أهم محددات عدم الاستقرار السياسي في اليمن عبر العصور والأزمان، مما يعطي تفسيرا لحالة عدم الاستقرار السياسي المزمنة ويبرز تأثير المرتفعات الجبلية والتي تأوي الأغلبية العظمى من السكان في الاستقرار السياسي من عدة أوجه منها:

ساهمت الطبيعة الجبلية الوعرة والجبال الشاهقة والتي تأتي في المرتبة الثانية عربيا بعد المغرب وال ٤٨ عالميا من حيث الارتفاع في إضعاف السيطرة المركزية وإعاقة الحكومات اليمنية المتعاقبة من تحقيق الاستقرار السياسي وإحداث التنمية الشاملة

أدت إلى الحفاظ على القبيلة في المنتظم السياسي حيث فصلت الجبال بين القبائل مما جعل كل قبيل تحافظ على ترابطها دون التأثر بالعوامل الأخرى، وحالت دون القدرة على دمج السكان في بوتقة واحدة

مثلت حاجز يحول دون تواصل السكان فحاجز طبيعي بين منطقتين لا يتجاوز سمكه نصف كيلو متر قد يحتاج إلى السير مئات الكيلو مترات في طريق ممهدة للوصول إلى المنطقة الأخرى، مما جعل هناك قطيعة بين المناطق المختلفة رغم قربها، وهذا ساعد على بقاء الولاء المناطقي

أدت المرتفعات الجبلية إلى خلق جماعات حضارية وإقليمية متباينة نظرا لصعوبة الاتصال والعزلة الجغرافية، وأدت إلى تنوع داخلي كبير سواء من حيث العادات أم التنوع المذهبي (شافعي – زيدي – اسماعيلي) (١) فأهالي الجبال يكونون في العادة أصحاب مذاهب تخالف أهل السهل، فأهل الجبال الشمالية العالية يعتقدون بالمذهب الزيدي، بينما سكان المرتفعات في المناطق الوسطى والسواحل يعتنقون المذهب الشافعي، وهذا ما دفع (جيكوب) إلى القول (أن وجود الاختلافات المذهبية القائمة في اليمن يرجع إلى العوامل الطبيعية تلك الاختلافات التي توجد عند كل قطر ينقسم سكانه بين السهول والجبال، والتي تختفي وراءها واجهات مذهبية أو حزبية أو غيرها(٢)

كذلك نجد أن التضاريس الشديدة أدت إلى صعوبة الاتصال نتيجة قلة المسالك وضعف الأقاليم اقتصاديا وكثافة السكان أدت إلى عملية دفع كبيرة لهجرة السكان إلى الدول المجاورة بطريقة شرعية أو غير شرعية، كما أدت التضاريس إلى بعثرة السكان في مستوطنات بشرية كثيرة حيث

---

١) الوشلي مصدر سابق ص١٥٠

(٢) د.. سالم السيد، تكوين اليمن الحديث والإمام يحيى (١٩٠٤-١٩٤٨) ..، مكتبة سعيد رأفت القاهرة ط٢ عام ١٩٧١م ص١٧٩

يصل عدد القرى إلى ٤١٨٠٠ قرية مما اثر على قدرة الدولة في إنشاء شبكة مواصلات بين هذه التجمعات المتناثرة في القرى الريفية والتي يصل نسبة عدد سكانها إلى أكثر من ٧٠% من إجمال عدد سكان الجمهورية اليمنية ١٩٩٠م

ولهذا ترى الدارسة بان المرتفعات الجبلية والتي يتركز فيها غالبية سكان الجمهورية اليمنية تعد المحدد الأبرز في حالة عدم الاستقرار السياسي، حيث عملت السلاسل الجبلية الشاهقة على فصل السكان عن بعضهم، وحافظت كل قبيلة على مورثها التاريخي بل شكلت دولة داخل دولة حيث توفر لها كل مقومات الكيان السياسي الإقليم المحمي بالسلاسل الجبلية كما تعمد القبيلة أو المنطقة على مداخليها الاقتصادية المستقلة عن الدولة، إضافة إلى امتلاكها السلاح للدفاع عن نفسها من القبائل الأخرى، أو من الدولة نفسها وكثيرا ما تعلن تمردها عن السلطة المركزية مع عدم قدرة الدول على حسم الصراعات عن طريق إخضاع القبائل أو المناطق بالقوة العسكرية نتيجة التضاريس التي يحتمي بها مقاتلي القبائل، فهناك قبائل لم تخضع للدولة في أي مرحلة من مراحلها التاريخية والى يومنا هذا مثل قبائل حاشد وبكيل وقبائل المناطق الشرقية في مأرب والجوف، و يرجع صمود قبائل صعده في حروبها الستة التي خاضتها مع الدولة خلال السنوات الماضية إلى صعوبة التضاريس (١)

ولهذا نجد جميع الأنظمة السياسية المتعاقبة تلجأ إلى إدارة الدولة عن طريق خلق توازنات قبلية تعفيها من التدخل المباشر لإخضاع القبائل وخاصة القبائل التي قد تشكل خطرا على النظام السياسي، بكل ما لهذا الأسلوب من نتائج كارثية على السلم والأمن الاجتماعي .

٣. إقليم الهضبة الشرقية:

إقليم الهضبة الشرقية يشغل النصف الشرقي من أراضي الجمهورية اليمنية، ويبلغ متوسط الارتفاع عن سطح البحر نحو ١٠٠٠م، تصل درجة الحرارة فيه إلى أكثر ٤٠ درجة مئوية، ويبلغ معدل هطول الإمطار ١٠٠ مم، وبسبب الظروف المناخية القاسية وانخفاض معدل هطول الأمطار، أصبح الإقليم مخلخلا بالسكان والإنتاج الزراعي لا يكاد يسد حاجيات عدد قليل منهم، ويعد هذه الإقليم من أفقر الأقاليم اليمنية لولا الاكتشافات النفطية التي اكتشفت فيه مؤخرا.

ومن الناحية العسكرية فأن إقليم الهضبة الشرقية لا يتمتع بأي حماية طبيعية لخلوه من الموانع باستثناء بعض التلال الجبلية المتعرجة، إضافة إلى التخلخل السكاني يجعل الدفاع عن هذه الإقليم صعبا في ظل الظروف الحالية لليمن كما أن الطبيعة شبة الصحراوية تجعل العمل في هذا الإقليم صعبا وشاقا (٢)

---

(١) الأهالي نت، دور التضاريس في استمرار حرب صعده، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٢م

٢) الوشلي مصدر سابق ص١٧٤

المطلب الخامس: . الانتشار السكاني:

يتسم التوزيع السكاني للجمهورية اليمنية بالبعثرة، والتشتت، حيث يتميز اليمن بامتداد جغرافي يتنوع بين الصحاري، والهضاب، والجبال، والتي كان لها الأثر البالغ والمباشر في التوزيع السكاني في الجمهورية اليمنية، كما اثر المظهر التضاريسي والتنوع المناخي لليمن في توزيع السكان على محافظات الجمهورية، واثر في أماكن تواجدهم، ما بين مدن كبيرة وصغيرة وقرى كثيرة في مختلف أنحاء اليمن (١) وكان لهذا التوزيع الأثر البالغ في الاستقرار السياسي في البلاد حيث تواجه الدولة صعوبة في السيطرة على المناطق المختلقة وعدم القدرة على إيصال الخدمات لهذا الكم الهائل من التجمعات السكانية المبعثرة .

ويمكن إيجاز الصورة العامة للتوزيع السكاني للجمهورية اليمنية كالأتي .

الانتشار السكاني وفق الأقسام الطبيعية:

جدول رقم (١) يوضح الانتشار السكاني في الجمهورية اليمنية وفق الأقسام الطبيعية

المحافظة / البيان	المحافظات	عدد السكان	النسبة المئوية
المرتفعات الوسطى والجنوبية	الأمانة – صنعاء –تعز– ذمار – ريمه –حجة – صعده –عمران – البيضاء – المحويت – وبعض مديرات محافظة تعز – بعض مديرات الضالع – ومديرات الجوف	١٣,٤٧٠,٠٦١	٦٨,٣
السواحل الجنوبية والشرقية	عدن – لحج – أبين – شبوة– مديريات من محافظة حضرموت – المهرة	٢,٦٤٧,١٩٠	١٣,٤
سهل تهامة	الحديدة– مديريات من محافظة حجة – وتعز	٢,٥٠٣٨٣	١٢,٧
الهضبة الصحراوية	الجوف – مأرب – مديرات من المهرة – ومديرات من محافظة حضرموت الوادي	١,١٠٠,٥٧٩	٥,٦

المصدر:من عمل الباحث اعتمادا على: الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي لإحصاء كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩

عبد الملك احمد علي الضرعي – خصائص السكان والتنمية في الجمهوري اليمنية (دراسة جغرافي) رسالة ماجستير غير منشورة ص٣٣

[1] -د محمد علي عثمان المخلافي التركيز السكاني في الجمهورية اليمنية بين تعداد ١٩٩٤- ٢٠٠٤

---

١) الضرعي عبد الملك احمد علي– خصائص السكان والتنمية في الجمهورية اليمنية ، دراسة جغرافية رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاداب قسم الجغرافيا جامعة اسيوط ٢٠٠٧م ص٣

من خلال الجدول السابق يتضح بأن المرتفعات الجبلية الوسطى والجنوبية تأوي (٦٨,٣) من إجمال عدد السكان في الجمهورية اليمنية. ويمثل هذا التركيز أحد أهم التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية في البلاد، بسبب محدودية الموارد وخاصة المياه ومحدودية التربة في ظل تنامي معدل السكان ويعود تمركز السكان في هذا الإقليم إلى اعتدال المناخ وتوفر عوامل الحماية في الماضي(١).

كما لعبت العوامل الأخرى غير الطبيعية دوراً في توزيع السكان حيث تسود الثقافة الحربية أوساط المجتمع اليمني حيث تتخذ من الموانع الطبيعية كمتاريس حربية ضد الغزو الخارجي من جهة وضد الغزو والحروب القبلية، والمذهبية من جهة أخرى، فالمناطق القبلية تتمسك بالعلاقة المكانية التي توفر تماسك القبيلة، فالنظام القبلي هو الدعامة الرئيسية في المجتمع اليمني ويلعب دورا كبيرا في توزيع وانتشار السكان، ففي ظل النظام القبلي تمركزت كل قبيلة في منطقة معينة قد تكون هذه المنطقة جبلية أو سهلية أو واديا وغالبا ما تسمى المنطقة باسم القبيلة التي تقطنها (٢)

كما أن الصراعات القبلية فرضت على سكان القبائل في المرتفعات الجبلية الوسطى أن يشيدوا منازلهم فوق قمم الجبال(٣)، كما أن العرف القبلي يحد من توزيع السكان على أساس غير قبلي حيث تحتفظ كل قبيلة بمكانها الخاص ولا تقبل أي دخيل عليها إلا في إطار العرف القبلي (الربيع)(٤) ولهذا تكاد كل منطقة من المناطق اليمنية تخلو من السكان من المناطق الأخرى بسبب العلاقات القبلية التي على أساسها يتحدد سكان المنطقة وبسبب الصراعات القبلية ينزح من يفضلون السلام إلى (٥) مناطق وسط عدة قبائل كانت سابقا عبارة عن سوق تأتي إليه القبائل من مختلف المناطق و وتتمتع هذه الأسواق في العرف القبلي بالحماية ويطلق عليها اسم

---

١) د. المخلافي محمد علي عثمان ، التركيز السكاني في الجمهورية اليمنية بين تعداد ١٩٩٤- ٢٠٠٤ م مركز الدراسات والبحوث اليمني ص٦- ٧.
http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/altaraqoz_alsokani.doc

٢) د. الظاهري محمد محسن- الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية مصدر سابق ص ٥٥

٣) الهيصمي خديجة سياسية اليمن في البحر الأحمر مرجع سابق ص٢٨

٤) يطلق على الشخص الذي يلجأ إلى قبيلة أخرى بالربيع وهو ما يشيه ألاجئ السياسي في العرف الدولي حيث حيث يتمتع بحماية القبيلة المضيفة

٥) من هذه المدن (صنعاء – صعدة – ذمار – عمران – مأرب – رداع) للمزيد انظر خديجة الهيصمي نفس المرجع ص ٣٢

(الهجر)(١) يلجأ إلى هذه الأسواق من ليس له انتماء قبلي أو من أبناء القبائل الذي يرغب في العيش بسلام حتى أصبحت هذه الأسواق مدن كبرى ومراكز للمديرات أو محافظات، وما يؤكد ضلوع العامل القبلي في التوزيع السكاني هو أن المناطق التي تفككت فيها الروابط القبلية تخلت عن السكن في قمم الجبال ونزلت إلى الوديان، بينما لازالت المناطق القبلية تتمسك بعلاقة المكان المرتبط بالقبيلة، كما يلعب العامل القبلي في التوزيع السكاني من خلال إحجام المناطق القبلية في المرتفعات الشمالية الهجرة إلى خارج اليمن، حيث يمثل عدد المهاجرين من هذه المناطق نسبة ضئيلة من عدد المهاجرين من اليمن إلى الخارج.

وتأتي السواحل في المرتبة الثانية من حيث الانتشار السكاني حيث تصل نسبة السكان فيها إلى (٢٦,١%) من سكان الجمهورية اليمنية وتعد السواحل الغربية أكثر كثافة كونها تمتد لمسافة (٥٠٠كلم) وتحوي حوالي نصف سكان المناطق الساحلية بينما تمتد السواحل الجنوبية لحوالي (١٥٠٠كلم) ويتواجد فيها ما يزيد قليلا عن نصف سكان السواحل.

وتأتي الهضبة الشرقية في المرتبة الثالثة في نسبة السكان بحوالي (٥,٦%) من سكان الجمهورية اليمنية فقط وتعاني هذه المنطقة من مساحات صحراوية واسعة خالية من السكان وخاصة في مناطق الربع الخالي ومناطق أخرى تسكنها بعض المجاميع البدوية المستقلة مع أعداد محدودة من السكان المستقرين عن مخارج الأودية القادمة من المرتفعات الغربية والجنوبية المجاورة.

وبنفس الكيفية التي يتباين فيها الانتشار السكاني وفقا للأقسام الطبيعية نجد التباين في التوزيع بالنسبة للتوزيع السكاني في المحافظات والمديريات والعزل والقرى كما يوضح الجدول التالي:

التوزيع السكاني في الجمهورية اليمنية وفق التقسيم الإداري للتعداد (٢٠٠٤ – ١٩٩٤م وإحصاءات ٢٠٠٩

جدول رقم (٢) يوضح الانتشار السكاني وفق التقسيم الإداري ونسبة الزيادة في كل محافظة

السنة / المحافظة	١٩٩٤م	٢٠٠٤م	العدد لسكان الجمهورية %	٢٠٠٩م	نسبة الزيادة بين ٩٤– ٢٠٠٩	نسبة الزيادة السنوية
إب	١,٦٦٥,٠٥٦	٢,١٣١,٨٦١	١٠,٨	٢,٤٢٢,٠١٣	٤٥,٤٦	٣

١) مناطق الهجر هي المناطق المتفق عليها في العرف القبلي بمناطق حياد بين القبائل المتصارعة يحرم فيها القتل والأخذ في الثار ويحدد العرف القبلي جزاءات رادعة على من يخل بالأمن في هذه المدن والتي غالبا ما تكون أسواق تتوسط المناطق القبلية

أبين	٣٤٢,٦٢٨	٤٣٣,٨١٩	٢,٢	٤٩٧,٢٣١	١٨,٨٥	١,٢٥
أمانة العاصمة	١,٠٠,٣٦٢٧	١,٧٤٧,٨٣٤	٨.٩	٢,٠٢٢,٨٧٦	١٠١,٥٥	٦.٦٦
البيضاء	٤٥٤,٦٠٨	٥٧٧,٣٦٩	٢,٩	٦٥٦,٨١١	٤٤,٤٧	٢.٩٦
تعز	١,٨٧٠,٠٥٧	٢,٣٩٣,٤٢٥	١٢,٢	٢,٧٢٧,١٨٦	٤٥,٨٣	٣
الجوف	٣٤٧,٦٣٧	٤٤٣,٧٩٧	٢,٣	٥٠٣,١٥١	٤٤,٧٣	٢.٩٨
حجة	١,٠,٩١,٧٨٨	١,٤٧٩,٥٦٨	٧,٥	١,١٨١,٨٦٣	٨,٢٥	٠.٥٥
الحديدة	١,٥٥٨,٥١٣	٢,١٥٧,٥٥٢	١١	٢,٤٧٠,٧٠٣	٥٨,٥٢	٣.٩٠
حضرموت	٧٧٥,٦٣١	١,٠٢٨,٥٥٦	٥,٢	١,١٨١,٨٦٨	٥٢,٣٧	٣.٤٩
ذمار	٩٨١,٦٧٤	١,٣٣٠,١٠٨	٦,٨	١,٥١٤,٢٩٢	٥٤,٢٥	٣.٦١
شبوه	٣٦٤,٩٣٢	٤٧٠,٤٤٠	٢,٤	٥٣٦,٥٩٤	٤٧	٣.١٣
صعده	٤٨١,٦١٧	٦٩٥,٠٣٣	٣,٥	٧٩١,٨٢٣	٦٤,٤٠	٤.٢٩
صنعاء	٧٤٦,٨١٢	٩١٩,٢١٥	٤,٧	١,٠٤٨,٣١٠	٤٠,٣٧	٢.٦٩
عدن	٤٠٤,٢٥٧	٥٨٩,٤١٩	٣	٦٨٤,٣٢٢	٦٩,٢٧	٤.٦١
لحج	٥٥٥,٧٤٢	٧٢٢,٦٩٤	٣,٦	٨٢٥,٧٩٤	٤٨,٥٩	٣.٢٣
مأرب	١٨١,٧٤٠	٢٣٨,٥٢٢	١,٢	٢٧١,٨٥٥	٤٩,٥٨	٣.٣٠
المحويت	٣٧١,٥٩٥	٤٩٤,٥٥٧	٢,٤	٥٦٤,٠٥٧	٥١,٧٩	٣,٤٥
المهرة	٥٦,٤٢٥	٨٨,٥٩٤	٠,٥	١٠١,٧٠١	٨٠,٢٤	٥,٣٤
عمران	٧٣١,٨٧٣	٨٧٧,٧٨٦	٤,٥	١,٠٠٢,٠٩٩	٣٦,٩٢	٢.٤٦
الضالع	٣٣٠.٠٦٢	٤٧٠,٥٦٤	٢,٤	٥٣٧,٢٤٣	٦٢,٧٨	٤.١٨
ريمه	٢٩١,٥٣٣	٣٩٤,٤٤٨	٢	٤٤٨,٥٥٠	٥٣,٨٥	٣,٥٩
الإجمالي	١٤,٥٨٧,٨٠٧	١٩,٦٨٥,١٦١	١٠٠	٢٢,٤٩٢,٠٣٥	٥٤,١٨	٣.٦١

الجدول من عمل الباحث اعتمادا على: الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي لإحصاء كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩ وأيضاً: عبد الملك احمد علي الضرعي، خصائص السكان والتنمية في الجمهوري اليمنية: دراسة جغرافية) رسالة ماجستير غير منشورة ص٣٣

ومن خلال الجدول السابق يتضح بان الزيادة في السكان توزعت بين اغلب المحافظات بنسب متقاربة إلا أن بعض المحافظات شهدت زيادة سكانية كبيرة نتيجة الهجرة الداخلية من أرياف ومناطق اليمن المختلفة فشهدت العاصمة اليمنية صنعاء تضاعف في عدد السكان خلال الفترة ٩٤م إلى ٢٠٠٩م ويعود السبب في زيادة عدد السكان في مدينة صنعاء إلى موقع العاصمة المتوسط بين المحافظات إذ تصل نسبة المهاجرين من المحافظات القريبة والمتوسطة من العاصمة إلى (٩٠%) في إجمالي المهاجرين، وإحاطة العاصمة صنعاء بتضاريس جبليه تحميها من العوامل الطبيعية مثل الرياح والعواصف الرملية (١).

كما يرى الباحث بان هذه الزيادة تعود إلى دوافع سياسية حيث تسيطر الحكومة على العاصمة بينما تضعف تلك السيطرة على المناطق والمحافظات الأخرى فعمدت السلطات إلى جذب اكبر عدد ممكن من السكان إلى العاصمة بهدف ربطهم بمصالح وعقارات وخضوعهم لسيطرة السلطة ويتضح هذا من خلال الزيادة بعد حرب ٩٤م حيث اتجهت السلطة نحو المركزية وقد أدت هذه الزيادة المفرطة إلى حدوث ضغط كبير على العاصمة فلم تستطع البنية التحتية الضعيفة استيعاب الزيادة.

٢. التوزيع الحضري لسكان الجمهورية اليمنية

شهدت كل محافظات الجمهورية تحولات هامة في نسبة سكان الريف والحضر، بين تعداد سكان عامي ١٩٩٤- ٢٠٠٤م) وتمثل هذا التحول في نمو سكان الحضر، حيث تشير نتائج تعداد ١٩٩٤م أن نسبة سكان الحضر كانت (٢٣,٥%) بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل عام ٢٠٠٤م إلى حوالي (٢٨,٦٤%)، مما يؤكد أن النمط الريفي هو السائد في الجمهورية اليمنية

وقد شهدت اليمن نمواً في سكان الحضر في المدن الرئيسة بشكل اكبر من المدن الأخرى ويتضح ذلك من خلال نمو السكان في العاصمة صنعاء ومدينة عدن والحديدة حيث يمثل الحضر في العاصمة صنعاء ٩٧,٧% بينما يمثل الريف ٣.٣% وتصل النسبة إلى ١٠٠% في عدن إلا أن الباحث يرى بان التحضر في المدن الرئيسية في اليمن وخاصة العاصمة صنعاء تحضر زائف حيث ينتقل السكان من الريف إلى المدينة مع احتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم دون تغيير (٢) ومنها العادات السيئة كما أن الهجرة لا تغير من مستوى معيشة الفرد لتصبح الهجرة مجرد تغيير مكان الإقامة (٣)

---

١) المخلافي حميد سعيد ملخص نتائج رسالة دكتوراه بعنوان (الخصائص الديمغرافية وأثرها على الموارد الاقتصادية في مدينه صنعاء) جامعة النيلين، السودان عام ٢٠٠٩م على موقع المركز الوطني للمعلومات.
http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=27081

1)http://kenanaonline.com/users/adelabdelkader/topics/79150/posts/199811

3- http://www.oocities.org/gom3a_tarykh/22.htm

ونمو نسبة الحضر ناتج عن هجرة من الريف إلى المدينة وخاصة إلى العاصمة صنعاء الذي يمثل ٦٤% من سكانها من غير المواليد فيها ومن خلال الجدول رقم () نلاحظ بان نسبة الزيادة في سكان صنعاء من بعد حرب ٩٤م وحتى عام ٢٠٠٩م بلغت أكثر من١٠٠% كما بلغت الزيادة بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٤م) نسبة ١٦٩% (١)

وهذا يؤكد الخلل في توزيع المشاريع الخدمية من ماء وكهرباء وبنية تحتية، وتزايدت الهجرة إلى العاصمة صنعاء بعد الوحدة (٢) بشكل مكثف ويرى الباحث بان السلطات تعمدت بالدفع للهجرة إلى صنعاء بالذات وإعادة توزيع السكان سياسيا (٣) حيث يمكنها السيطرة وربط اكبر عدد من المواطنين بمصالح تجارية أو عقارية، كما يلاحظ بان المناوئين للنظام السياسي غالبا ما يسعون لإقامة مشاريعهم في مدن أخرى غير صنعاء بينما يلاحظ بان أنصار النظام تكون مصالحهم في صنعاء لما يلقوه من حماية وعدم التعرض لهم من القوى النافذة في الدولة ويلاحظ هذا بشكل واضح عند سكان مناطق الوسط والذين كانوا ينقسمون بين مناصر للنظام السياسي في صنعاء مشائخ القبائل وكبار التجار بينما نجد الطبقات الأخرى كانت تميل إلى مناصرة النظام السياسي في عدن تتردد في إقامة مشاريع استثمارية أو تملك العقارات في صنعاء، حتى بعد الوحدة، إلا أن هذا الاتجاه انخفض بعد حرب ٩٤م

٣. الهجرة الخارجية في الجمهورية اليمنية:

تشهد اليمن هجرة خارجية غالبا ما توصف بأنها هجرة اقتصادية حيث يسعى اليمنيون إلى تحسين ظروفهم المعيشية عبر الهجرة الخارجية وقد ساعدت هذه الهجرة الخارجية على زيادة الإيرادات من العملات الصعبة وقد شكلت تحويلات المغتربين قبل عام ٩٠م ٧٠% من إيرادات الدولة ووصلت تحويلات المغتربين عام ٢٠٠٥م إلى (١,١) بليون دولار ووصلت التحويلات إلى عام ٢٠١٢م إلى ثلاثة بليون دولار (٤).

وتعد الهجرة المعاصرة التي شهدها اليمن مؤخرا إلى دول العالم وخاصتها إلى دول الخليج العربي بعد الطفرة النفطية والتي شهدت نهضة اقتصادية، وساهمت هجرة العمالة اليمنية إلى هذه الدول إلى إحداث تنمية في اليمن حيث انعكس التطور الاقتصادي على مداخل المغتربين والذي أدى

---

١) المخلافي حميد سعيد مصدر سابق (المركز الوطني للمعلومات)

٢) د . المخلافي محمد على مرجع سابق ص٢٠

٣) المخلافي محمد علي عثمان، رؤية عامه حول الفدرالية وضررتها لقيام الدولة المدنية في اليمن ورقة مقدمة إلى مؤتمر (اليمن إلى أين، الذي عقد في القاهرة من ٢٣-٢٤ يناير ٢٠١٢م) والذي نظمه مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان متوفر على الرابط التالي http://www.al-tagheer.com/news39436.html

٤) من حديث وزير المغتربين اليمني (الكهالي مجاهد) لقناة السعيدة الفضائية بتاريخ ٢٠١٢/٣/١م

بدورة إلى زيادة التحويلات والقيام بمشاريع مختلقة ويوضح الجدول التالي الإحصائيات لحجم الهجرة الخارجية التي شهدتها اليمن خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

وغالبية المهاجرين اليمنيين هم من السكان الذكور بين (١٥- ٤٠) عام حيث بلغت نسبة هذه الفئة في السبعينات ٩٤% من إجمالي عدد المغتربين بموجب تعداد عام ١٩٧٥ والذي بلغ فيه عدد المهاجرين اليمنيين (١.٢.٣٤.٠٠٠) (١) مما أدى إلى نقص حاد في الأيدي العاملة المنتجة في الأرياف وشكل هذه مشكلات عدة منها ترك أراضي واسعة دون زراعة، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي .

كما أسهمت الهجرة الخارجية إلى زيادة التضخم حيث زاد الطلب على الأراضي والعقارات، كما أن المدخرات للمغتربين تذهب في قطاعات استثمارية متشابهه ولا تساهم في خلق قاعدة إنتاجية يمكن الاعتماد عليها في الدولة . وزيادة الميل الحدي للاستهلاك نتيجة تقليد المغتربين للنمط الاستهلاكي في الدول المستقبلة

كما تعرض التركيب النوعي إلى اختلال واضح بسبب الهجرة الخارجية أذا انخفضت نسبة الذكور عن نسبة الإناث انخفاضا واضحا، ولا تشكل عائدات المغتربين مصدرا مأمونا أو مستقرا ويتوقف حجمها على التطورات الاقتصادية في البلدان المستقبلة ، كما تخضع للضغوط السياسية كما حدث للعاملين في دول الخليج عام ١٩٩٠ في أزمة الخليج

هذا بجانب أن أغلبية المهاجرين يأتون من مناطق معينة (الوسط – والجنوب) حيث تقدم ثلاث مناطق (مديريات) وهي يافع (محافظة لحج) في الجنوب والشعر (محافظة إب) في الوسط وجبن (محافظة البيضاء) في الوسط النسب التالية (%٦,٨-%٨,٧-١٨ %) من عدد المهاجرين في الخارج (٢) ونتيجة تركز الهجرة الخارجية من هذه المناطق فان غالبا ما يتعصب هؤلاء المغتربين ضد الدولة كونها تمارس الإقصاء لأبناء هذه المناطق من المناصب الحكومية ونتيجة لذلك يلجا المهاجرون إلى دعم حركات التمرد والانفصال مثل ما حدث مع الحراك الجنوبي الذي يطالب بالانفصال (٣) وغالبا ما يحمل المغتربون وخاصة في دول الخليج سوء المعاملة إلي

---

١) انظر صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (١٤٦٣) بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١١م

٢) كارية بنجامين ، اليمن والعالم (تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين) مكتبة مدبولي ط١ ٢٠٠٢م ص٩٨

٣) صحيفة ٢٦سبتمبر، في إطار الإجراءات التي اتخذتها عدد من الدول الخليجية : دبي تتخذ قرارا بفصل ٤ يمنيين يدعمون الانفصال، العدد (١٤٩٤) ص١ متوفر على الرابط التالي http://26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=49002

يلاقونها على عاتق الحكومة اليمنية حيث يرون بأنها ترعى مصالحها دون مصالحهم كمواطنين ولا تكترث لما يتعرضون له من إهانة واحتقار في دول الخليج تتمثل خطورة تمركز الهجرة من مناطق محددة وسيطرة مناطق أخرى على السلطة مخاطر كبيرة على الاستقرار ووحدة البلاد وخاصة عند استخدام المغتربين كعامل ضغط في تحقيق مصالح معينة للدول المستقبلة .

٤. التركيب الاثنوجرافي:

يقصد بالتركيب الاثنوجرافي تركيب السكان من حيث السلالة والدين واللغة والقومية، وفي اليمن لا زالت القبيلة هي المؤسسة الاجتماعية المسيطرة فلا زالت تمثل وحدة البناء الاجتماعي في اليمن وترتبط بها نظم اجتماعية وظواهر نفسية معنوية، وتوثر القبيلة من حيث الانتشار السكاني والتوزيع الحضري في أن كل قبيلة لها أرضها وحدودها الجغرافية ومراعيها وتاريخها ونظامها الذي يشبه الدستور(١)

وتلعب القبيلة دورا بارزا في توزيع السكان، فسكان المناطق القبلية لا يتحركون في المناطق الحضرية البعيدة عن قبائلهم، فهناك القليل منهم يذهبون إلى عدن أو تعز في وسط وجنوب اليمن، وغالبا ما يكونون هؤلاء ممثلين عن السلطة الرسمية ويشغلون وظائف حكومية مدنية أو عسكرية كما أن هناك القليل من أتباع المذهب الزيدي (الهادوي) في محافظة صعدة ينشطون في المناطق الأخرى وخاصة المناطق الحضرية ويرجع ذلك إلى عوامل قد ترجع إلى الارتباط المكاني والقبلي والمذهبي

المبحث الثاني

المحددات التاريخية للاستقرار السياسي في اليمن

تمهيد:

ازدهرت الحضارة في اليمن في العصور القديمة، وبالذات في عصر الدولة السبئية ويرجع ذلك الازدهار لحسن استخدام اليمنيين للمياه، والزراعة، فأقاموا السدود التي مكنتهم من استغلال الأرض على مدار السنة، كما نشط اليمنيون في التجارة، مع مصر، وسوريا، وبابل وكان لهم أسطول تجاري تشحن سفنه بالبخور لإمداد هياكل بلاد الشرق، وقوافل تخترق الصحراء إلى

---

١) د. الظاهري محمد محسن ، المجتمع والدولة، دراسة العلاقة القبلية بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية نموذجا)، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١ ٢٠٠٤م ص ٤٠

الشام، وفلسطين، لنقل السلع التجارية، بينها وبين البلاد الأخرى(١) وبدا مسلسل عدم الاستقرار نتيجة صراع الديانات الوافدة وتعرضها للاحتلال الأجنبي حتى قدوم الإسلام

المطلب الأول: الاستقرار السياسي في اليمن بعد ظهور الإسلام:

جاء الإسلام واليمن تحت الحكم الفارسي وكان يحكمه بأذان، واسلم بأذان وأتباعه من الأبناء (٢) وأعوانهم وحلفائهم من القبائل، فكان إسلام بأذان هو أول ركيزة للإسلام في جنوب الجزيرة العربية، وتوالت بعد ذلك وفود القبائل إلى الرسول لإعلان إسلامها وبعد وفاة بأذان ولى الرسول صلى الله علية وسلم اليمن إلى عدد من الولاة، بعد تقسيمها إلى عدة ولايات، لكن لم يستقر الوضع السياسي في اليمن في تلك الفترة فقبل وفاة الرسول صلى الله علية وسلم ظهرت اضطرابات، فقد تزعم الأسود العنسي (عبهلة بن كعب بن عوف العنسي) حركة ضد الوجود الأجنبي، حيث كان يرى الأسود العنسي بان المسلمين الذين أتوا ليحكموا اليمن ما هم الامحتلين مثلهم مثل الأحباش والفرس، واتبعته القبائل والمناطق اليمنية، واقدم الأسود العنسي على مهاجمة صنعاء وقتل واليها شهر بن بأذان والذي كان يرى فيه رمز للوجود الفارسي في اليمن، وكان يرى بوجوب التخلص من الأبناء الفرس والمسلمين(٣) وامتد نفوذ الأسود العنسي من حضرموت إلى الطائف والبحرين وعدن، وتزعم الأبناء الفرس بمساندة المسلمين قوة قضت على الأسود العنسي وانها تمرده .

وإبان الفتوحات الإسلامية ساهم اليمنيون في الفتوحات مساهمة كبيرة، واستقروا في البلدان الجديدة بأعداد كبيره، وكان لهذه الهجرة أثر بالغ على الاستقرار في اليمن، فالغالبية العظمى من المهاجرين كانوا من الشباب الأمر الذي اضعف التوازن الاجتماعي في اليمن، حيث أصبح جل السكان من الأطفال والنساء وكبار السن مما أدى إلى فراغ كبير في اليمن من عصب المجتمع وعموده الفقري، وهم الشباب مما اضعف الدولة في الفترات ألاحقة، وجعلها تعيش حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي(٤)

وبعد أن حدث الخلاف بين علي ومعاوية وخلص التحكيم إلى أحقية معاوية في الخلافة، خرجت فرقة معارضة لتولي معاوية الحكم (الخوارج) وكان ما أبرز هذه الحركات في عهد الدولة الأموية حركة الخوارج الاباضية في بلاد اليمن، وانضم الحضارمة إلى هذه الحركة لعدم تحسن وضعهم

---

١) الفقي د. عصام الدين عبدالرءووف (اليمن في ضلال الإسلام منذ فجره حتى قيام دولة بني رسول، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط١ ١١٩٨٢ ص٩

٢) الأبناء هو الاسم اذي أطلقه سيف بن ذي يزن على الفرس الذين ساندوه في إخراج الأحباش من اليمن

٣) د. الفقي عصام الدين عبد الرءوف مرجع سابق ص ١٦

٤ نفس المصدر ص٤٢ إلى ص٤٧

الاقتصادي ، فرأوا في دعوة الخوارج الاباضية مخرجا من سيطرة الدولة الأموية ولاسيما أن المذهب الاباضي يرى بأن الخلافة حق لكل مسلم، وقد يكون يمنيا يخلصهم من ظلم وجور الأمويين.

ومنذ بداية اختلاف الفرق الإسلامية عبر مراحل الدولة الإسلامية المختلفة كانت اليمن، مقصداً لكل الطوائف، والمذاهب الخارجة عن الدولة المركزية لما يتمتع به اليمن من تضاريس صعبة (١) تمكن حركات التمرد من المقاومة كما أن القبائل اليمنية، ترحب بالقادم الغريب، بهدف الخروج عن الحاكم الظالم، أو نكاية فيما بينها حيث تلجأ كل قبيلة الى مناصرة طرف ضد الطرف الأخر، وعلى الرغم من طول فترة حكم الدولة الأموية إلا أن الأوضاع السياسية في اليمن، كانت غامضة في هذه المرحلة، و ظهر عدم الاستقرار السياسي في اليمن بجلاء في عهد الدولة العباسية ولاسيما في أواخر عهدها. حيث اتخذ معارضيها من اليمن ملجئً بعيدا عن حاضرة الدولة العباسية لتأسيس دولهم على أساس مذهبي والذي أسس لمرحلة صراع سياسي في اليمن لازالت آثارها حاضرة حتى يومنا هذا .

فلم يستقر اليمن سياسيا في وضعها كولاية من الولايات الإسلامية في عهد الدولة الأموية أو الدولة العباسية، فتدهورت أوضاع اليمن، واضطربت، وكثرت فيها الحروب، والقلاقل والصراعات، ولم تعر دولة الخلافة في عهد الإسلام اليمن أي اهتمام، فلم تتحسن أوضاع الناس معيشيا، واقتصر دور الخلافة، والحركات الإسلامية المعارضة لها على جباية الضرائب هذا ما دفع باليمنيين إلى الانضمام إلى الحركات المعارضة للخلافة، فلم يكن هدف تلك الحركات المعارضة سواء الكسب الشخصي، واتخاذ اليمن كمنطلق لدعوتها ضد خصومها لما يتمتع به اليمن من وضع جغرافي يمكنها من إقامة دويلات مستقلة عن دولة الخلافة. فقد كان المواطن اليمني وسيلة لتحقيق مطامع زعماء الحركات الدينية وعانت اليمن من المجابهة الدامية بين العباسيين وأبناء عمومتهم العباسيين حيث شهدت اليمن صراعات وثورات قام بها العلويون ضد العباسيين بكونهم مغتصبين للسلطة (٢).

وفي خضم هذه الفوضى، عاد الصراع القبلي إلى ما كان عليه قبل الإسلام وفقد الإنسان اليمني عنصر الاستقرار الذي هو أساس الحياة، والتطور في جميع المجالات فأهمل اليمنيون حياة التجارة، والزراعة، وانحرفوا إلى الصراعات، والحروب التي غذتها الحركات الدينية والمذاهب الوافدة. فعلى اثر ضعف الدولة العباسية تطلعت الفرق الإسلامية المعارضة والتي ترى في

١) مجموعة مؤلفين، الحوثيون، سلاح الطائفة وولاءات السياسية، مركز المسبار للدراسات والبحوث ط٢ ٢٠١٠م ص٢٣٧

٢ – المركز الوطني للمعلومات (اليمن في العصر العباسي) http://www.yemen-nic.net/contents/History/detail.php?ID=1176

أحقيتها للخلافة الإسلامية وتطلعت هذه الفرق إلى اليمن ليكون المكان المناسب لتأسيس دولة إسلامية على أساس مذهبي، فخرج إلى اليمن يحيى بن الحسين سنة (٢٨٠هجرية) بدعوة من قبائل خولان على اثر صراعات، وحروب بين قبيلة فطيمة والاكيليين(١) وهنا وجد يحيى بن الحسين الرسي الملقب (الهادي) فرصته لإنشاء دولة خارجة عن الخلافة العباسية مستغلا التناقضات، والصراعات بين القبائل اليمنية فتوجه إلى صعده.

ومنذ ذلك الحين بدأ يبسط نفوذ حكم ظاهرة الدين، وأهدافه الحكم، والسلطة ولم يكن وجود يحيى ابن الحسين حاكما على رأس قبيلتي خولان ليمنع الصراع الدائر بينهما بل كان فاتحة عهد جديد لحروب، واقتتال ضلت مستمرة إلى أواخر عهد الأئمة، وتغيرت وسائل الصراع القبلي في العصور التالية لعصر الهادي لتأخذ طابع الشمول، والانتشار فبدلا أن تكون محصور بين قبيلتين أصبح الصراع شامل لكل القبائل، وأصبح أولاد الهادي، وأحفاده هم قادة الصراع، وقد يكون هذا الصراع بينهم وبين خصومهم من حكام الدويلات اليمنية المستقلة، وتارة ما يكون الصراع بين الأئمة أنفسهم فقد استطاع المذهب الهادوي أن يحافظ على الصراع القبلي الكامن فيه بقائه وأساس وجوده ليستمر هذا المشهد الصراعي ما يقارب ١١٠٠عام رزح اليمن تحت وطأة الجهل، والتخلف السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وعدم الاستقرار الشامل(٢).

فالاستقرار السياسي لم يكن حاضرا في عهد الدولة الزيدية بل أن الأئمة حرصوا على عدم الاستقرار في اليمن من خلال خلق الصراعات، والحروب بين القبائل التي تتمسك بعصبيتها القبلية، ويطلبون العون من الأجنبي على بعضهم البعض، وعند اتفاق القبائل يرون بان الإمام أجنبي يجب محاربته، ولهذا حرص الأئمة على بقاء الصراع القبلي مستمرا طيلة فترة حكمهم فلم يجد اليمن فترة استرخاء من الصراعات والحروب نتيجة تلك السياسيات التي تبناها الأجنبي بدا من الاحتلال الحبشي والفارسي، إلى طموح الأئمة الزيدية في إقامة دولة مستقلة عن الخلافة في اليمن حيث وجدوا ضالتهم فيها(٣).

فقد استغل دعاة الشيعة بمعناها الشامل (الإسماعيلية – الزيدية) أعمال عمال بني أميه وبني العباس في اليمن المخدوع فاستقبل اليمنيون المنصور بن حوشب وعلي بن الفضل الداعيتين إلى الإسماعيلية (٤) واللذان قدما من العراق إلي اليمن، وعلى أثرها قدم الإمام الهادي من الحجاز

---

١) د. أحمد حسن خضيري ، قيام الدولة الزيدية في اليمن، ، مكتبة مدبولي القاهرة ط١ ١٩٩٦، ص١٧

٢) الثور عبد الله، هذه هي اليمن الأرض والإنسان والتاريخ ، ، دار العودة بيروت ط٣ ١٩٨٥م ، ص ٢٢٧

٣) د. القحطاني عبد القادر حمود التطور السياسي في اليمن (١٩٢٨م– ١٩٦٢م)، ، جامعة قطر، ط١ ١٩٩٣م ص١٦

٤) عفيفي أحمد جابر ، الحركة الوطنية في اليمن، دراسة ووثائق، دار الفكر دمشق، ، ط١ ١٩٨٢م، ص٤٨

إلى صعده الداعي إلى المذهب الزيدي ومن هذا التاريخ بدأ الصراع بين الحزبين السياسيين الخطيرين (الاسماعيلة والزيدية) كما بدأ الصراع بين الزيدية والدول اليمنية المستقلة(١).
كما أن هذه الفترة من حكم الأئمة الزيدية شهدت صراعات بين الأئمة أنفسهم اشد من الصراعات بين الأئمة والحكام المحليين أو الدول التي تأتي من الخارج وهكذا غرق اليمن أثناء حكم الأئمة في بحر من الدماء، والمشاكل، والصراعات، وخسرت اليمن أكثر من ألف عام من التاريخ في صراع كان من الممكن أن يقودها إلى البناء والعمران، والإصلاح فلم تحقق اليمن طيلة إلف عام بسبب المشروع الزيدي في اليمن من البناء، والعمران ما يقارن بما أنجزته أروى بنت احمد الصليحي(٢) فحين أخذ التواصل، والاتصال بين حاضرة دولة الخلافة العباسية وأطرافها يعاني من الصعوبات، وبعد أن عانى اليمنيون من ظلم وتهميش من قبل دولة الخلافة أقدم اليمنيون على تأسيس دول يمنية مستقلة عن دولة الخلافة كان أولها دولة بني زياد عام ٢٠٤هـ ٨١٩م امتدت سلطتها من مدن حلي بن يعقوب شمالا حتى عدن، وحضرموت، والشحر والمهرة جنوبا، وكانت مدينة زبيد عاصمة لها وخرجت صعدة عن سيطرة بني زياد عند قدوم يحيى بن الحسين إليها لتأسيس الدولة الزيدية هناك عام ٢٨٤هـ ٨٩٧م، وخرجت حجة عن سيطرة الدولة الزياديه، والتي تنازع عليها اليعفريون ودعاة الإسماعيلية، وظهرت دولة بني نجاح على أنقاض دولة بني زياد، كما ظهرت الدولة الصليحية في جبلة، والتي واجهت منافسة قوية من دولة بني نجاح والتي أسسها أعقاب سقوط دولة أسيادة بني زياد في زبيد، وكان نجاح عبدا حبشيا في الدولة الزياديه، وأسست الدولة النجاحية على أساس المذهب السني وكانت موالية للخليفة العباس بينما كانت الدولة الصليحية في جبلة بأب على المذهب الاسماعيلي وموالية للخليفة الفاطمي(٣).
وبعد وفاة سيد بن أحمد الصليحي مؤسس الدولة الصليحية كانت اليمن تحت أربع سلطات سياسية سلطة الأئمة الزيدية في صعدة وما جاورها وسلطة آل حاتم في صنعاء وال زريع في عدن، وال مهدي في تهامة والتي امتدت إلى المخلاف السليماني(٤) فقد كان العامل الجغرافي والقبلي دافع لطموحات مختلف التيارات، والمذاهب الدينية للحصول على أعوان والذين يرغبون في الانتقام من بعضهم تحت مسمى القيادات المختلفة، وتصارعت القوى المتعاصرة مع بعضها وتبادلت النصر، والهزيمة سجالا وأطيح بأسرة حاكمة لتحل محلها أخرى إلى حين وتمكن بعضها

١) الشماحي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد ، اليمن الإنسان والحضارة، ، منشورات المدينة بيروت ط٣، ١٩٨٥م ص٩٨.

٢) الثور عبد الله مصدر سابق، ص ٣٣

٣) د. ألفقي عصام عبد الرءوف مصدر سابق ص ١٨٧.

٤) السفير العرشي يحيى حسين ، الوحدة اليمنية في الموسعة اليمنية، مدونة الكترونية ٢٠١٠/١٢/٣٠م.http://alarashi.maktoobblog.com

من السيطرة على البعض الأخر فقد كان الاستقرار السياسي في تلك الحقبة التاريخية في اليمن غائبا(١).

ومكثت اليمن تحت الصراعات الداخلية التي تغذيها العصبية القبلية، والتدخلات والأطماع الخارجية التي ترى في اليمن، وموقعه الجغرافي يحقق ويحمي مصالحها، ونتيجة لبعد اليمن عن حاضرة الدولة الإسلامية لم تعر الدول الإسلامية المتعاقبة الاهتمام الكافي بشؤون اليمن فظل اليمن يتأثر بما يحدث في دولة الخلافة من صراعات، وحروب، ونالت النصيب الأكبر من سلبيات الخلافات والصراعات المذهبية بين الفرق الإسلامية المختلفة والمتناحرة لتكون المكان المناسب الذي يحقق إطماع، وطموح تلك الفرق مما زاد الوضع سوء. فلم يتمكن الإنسان اليمني من استعادة أمجاد أسلافه في البناء، والتحديث ليمكث اليمن طيلة قرون من الزمان يعاني الصراعات الداخلية وتلك القادمة من خارج الحدود

المطلب الثاني: الاستقرار السياسي في اليمن تحت الاحتلال:

بعد أن تعرض اليمن للغزو البرتغالي تحركت الدولة العثمانية للتدخل في اليمن لإصلاح ما دمرته الصراعات الداخلية بكون اليمن احد مراكز نفوذ الدولة العثمانية التي تتولى دولة الخلافة الإسلامية، فدخل سليمان باشا بقواته إلى اليمن بطلب من السلطان (عامر بن داوود) أخر ملوك الدولة الطاهرية في اليمن لمواجهة خصومه من الأئمة الزيدية والتي كانت تحكم الجزء الأعلى من اليمن. ولكن استطاع الإمام شرف الدين أن يتصل بسليمان باشا، وإبلاغه بان السلطان عامر بن داوود موالي للإفرنج فكان إن قتل عامر بن داوود عام(٩٤٥هـ – ١٥٤٨م) ودخل عدن واستولى عليها ليكون هذا التاريخ هو بداية العهد العثماني على اليمن (٢).

لم يستقر الوضع للدولة العثمانية في اليمن فقد شهدت مقاومة عنيفة من قبل اليمنيين حتى اضطرت للرحيل عن اليمن في تاريخ (١٠٤٥هـ – ١٦٣٥م)، فقبيل دخول العثمانيون إلي اليمن كانت اليمن منقسمة بين الدولة الزيدية في المناطق الشمالية والدولة الطاهرية في المناطق الوسطى والجنوبية فكانت الدولة الطاهرية أخر الدول اليمنية المستقلة، وتبنى الأئمة مقاومة العثمانيين بكونهم القوة الوحيدة في اليمن المنظمة بعد التخلص من الدول اليمنية المستقلة وأخرها الدولة الطاهرية والتي كانت تنتمي إلى المذهب الشافعي (٣).

---

١) المركز الوطني للمعلومات http://www.yemen-nic.net/contents/History/detail.php?ID=1162

(٢) الشماحي مصدر سابق ص ١٤٧

(٣) الهيصمي خديجة العلاقات اليمنية السعودية ١٩٦٢ – ١٩٨٠م ص ٥٥ ط٢ عام ١٩٨٨م

وبعد جلاء العثمانيون من اليمن اقتصر حكم الأئمة على المناطق العلياء من اليمن(١) باستثناء فترات قليلة من حكم بعض الأئمة الذي كان يمتد نفوذهم إلى القسم الأسفل من اليمن والمناطق الغربية والشرقية والجنوبية، واتسم حكم الأئمة الأول بالاضطراب، وعدم الاستقرار في القسم الأعلى في مناطق نفوذهم كما اتسم حكم الأئمة الثاني بالاضطراب، وعدم الاستقرار في نفس مناطق نفوذهم، وحدث الانفصال الأول للمناطق الشرقية، والجنوبية في بداية الانسحاب العثماني الأول، حيث صار أمر كل من عدن ولحج وأبين إلى الأمير (حسين بن عبدا لقادر اليافعي) كما صار أمر المناطق الأخرى إلى سلاطين وأمراء، واستمرت عدن، وإمارات الجنوب منفصلة عن دولة ألائمه في الشمال، ويحكمها أمراء، وسلاطين حتى احتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩م(٢)

لم يستطيع اليمنيون مقاومة الاحتلال البريطاني بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراعات، والحروب، وغياب الوحدة الوطنية، فقد كانت أهداف البريطانيين من احتلال عدن أهداف إستراتجية، وجغرافية، ومصالح تجارية، وعسكرية فلم يحاولوا السيطرة الكلية على جميع الأراضي اليمنية، واكتفوا بإتباع سياسة فرق تسد بين المشيخات، والسلطنات في المناطق الجنوبية، ودخلوا في معاهدات واتفاقيات ثنائية أحكمت بريطانيا من خلالها على جنوب اليمن.

فأضحت اليمن في القرن التاسع عشر مجزئة بين سلطة الادارسه في(المخلاف السليماني) وبين سلطة بريطانيا في المناطق الجنوبية وظلت مناطق الهضبة الوسطى تحت حكم بيت حميد الدين ومن ثم قدوم العثمانيون إلى اليمن للمرة الثانية عام ١٨٤٩م، ليبرز معه الصراع البريطاني العثماني على مناطق النفوذ، ومند عام ١٩٠٠م بدا التفاوض فيما بينهم لتخطيط مناطق النفوذ لكل منهما حتى تم التوصل إلى اتفاقية عام ١٩١٤ م (٣) أسموها اتفاقية الحدود في غياب الجانب اليمني صاحب الحق الشرعي.

فقد كان تقسيم اليمن إلى شمال وجنوب عبارة عن تقاسم بين قوى أجنبيه لمناطق النفوذ ولا يعبر عن حقيقة تاريخية ولم يكن الشعب اليمني جزء في هذه القسمة ولكنها في الحقيقة قد بذرت حالة عدم استقرار سياسي لمراحل لاحقة من مراحل الصراع بين الشطرين بعد انسحاب الجانب

---

(١) المناطق العليا من اليمن هي المناطق الشمالية وغالبا ما كانت تتركز سلطة الأئمة في صنعاء وما حولها

(٢) العرشي مصدر سابق http://alarashi.maktoobblog.com/

٣ – شكري محمد سعيد. هادي نصر سالم. حمود محمد احمد، ورقة بحثية بعنوان سياسات تقسيم وتشطير اليمن في التاريخ الحديث والمعاصر وموقف الشعب منها، في ندوة (الاستقلال ووحدة النضال الوطني وأحادية الثورة في مقاومة الاحتلال ونيل الاستقلال) منشورة بصحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ١٣٦٦ بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٨م ص١٤ متوفرة على الرابط التالي
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=36672

العثماني والبريطاني (١) وبهذا يرى الباحث بان المحددات الخارجية لعدم الاستقرار السياسي في اليمن لها أبعاد تاريخية ألقت بظلالها على مستقبل اليمن واليمنيين، وبعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى التي خلقت ظروفاً وأجواء سياسية دولية وإقليمية جديدة غادر الأتراك على أثرها اليمن ، لكن بريطانيا والواقع الجديد التي خلقته نتائج الحرب مثلا حالة عدم استقرار سياسي في اليمن حيث كان لظهور إمارة الادارسه في عسير عام ١٩٠٨م والتي حظيت بدعم بريطانيا ثم دعم آل سعود، أسست لمرحلة صراع جديدة بين اليمن والسعودية.

وهنا نجد بان المحددات الخارجية لعدم الاستقرار السياسي لم تعط الفرصة لليمن للسيطرة والتحكم بالمحددات الداخلية حيث تعاقبت العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار خلال فترات زمنية متلاحقة، ومتتالية لتكون عقبة أمام الشعب اليمني، ومصدراً لعدم الاستقرار السياسي سواء كانت تلك الجذور تعود للمحددات الداخلية أو للمحددات الخارجية.

---

١) العشملي محمد أحمد ، الوحدة والصراع السياسي، دراسة في تكوين اليمن الحديث (١٨٢٠-٢٠٠٤)، ، مكتبة مدبولي القاهرة ط١ ٢٠٠٦م ص٣٤

الفصل الثاني
المحددات الدينية والاجتماعية

المبحث الأول:
المحددات الدينية للاستقرار السياسي في اليمن
المبحث الثاني:
المحددات الاجتماعية للاستقرار السياسي في اليمن

المبحث الأول: المحددات الدينية للاستقرار السياسي في اليمن

يمكن تناول تأثير المحددات الدينية على الاستقرار السياسي في اليمن من جانبين رئيسيين، الأول تأثير المذهبية الدينية على الاستقرار السياسي، والثاني تأثير الجماعات الدينية على هذا الاستقرار:

المطلب الأول: تأثير المذهبية الدينية على الاستقرار السياسي:

قدم المذهب الزيدي *(١) نفسه طيلة حكمه لليمن على مدى ١١٠٠ عام كونه يستمد أصوله من الإسلام، وينطلق من مبادئ الزيدية كطائفة شيعية، ويمثل أتباع المذهب الزيدي ما يقارب ثلث (٢)عدد السكان في الجمهورية اليمنية وقد اختلف الباحثون حول نسبة أتباع المذهب الزيدي إلا أن الباحث يرجح هذه النسبة بالنظر إلى احتساب عدد سكان المحافظات التي تتبع المذهب.

وقد كان التشيع ومناصرة علي بن أبى طالب سباقا لدخول المذهب الزيدي إلى اليمن فقد عاشت اليمن كل الصراعات، التي دارت في مركز الخلافة الإسلامية، وتأثرت بكل الحركات السياسية والدينية، فوجد في اليمن منذ وقت مبكر أنصار لعلي بن أبى طالب رضي الله عنه في اليمن

---

١) تتفق كل فرق الشيعة على أن علي صهر النبي صلى الله علية وسلم كان أحق بالخلافة وفقا لأسانيد شرعية يرونها ، غير أن مسألة الأحقية هذه كانت موضع خلاف بين الشيعة أنفسهم فالأمامية منهم (الاثنى عشرية – والإسماعيلية) يذهبون إلى أحقية علي في الخلافة وتستند إلى منزلة علي وأعماله ، وأن ذريته وورثته من بعدة هم أحق بالخلافة ، ولذلك ، فهم ينكرون أحقية الصحابة أبي بكر وعمر في الخلافة .

أما إتباع الزيدية فهم فضلا عن أقرارهم بوراثة على للنبي (صلع) في الخلافة إلا أنهم يذهبون إلى أن الأمام على لم يكن مؤهلا لهذه الأحقية بسبب منزلته ولكن بفضل صفاته الشخصية ولذلك فأنهم يرون حق انتخاب الخليفة من أفراد سلالة فاطمة ، ولكنهم مع ذلك يقولون أن الإمامة ليست وراثة مطلقة ، وأن وجودها في بيت معين هو من باب الأفضلية لا من باب الصلاحية وأن اشترط بيت معين هو من باب الأفضلية ومن ثم لا يمنع أن تكون الخلافة في غيره على أن لا يتعارض مع مصلحة المسلمين

٢) د، الهيصمي خديجة– العلاقات اليمنية السعودية مرجع سابق ص٥٤ أيضا انظر أبو أصبع بلقيس احمد (النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (١٩٧٨– ١٩٩٠) ، مكتبة مدبولي، القاهرة ط١ ٢٠٠٢ ص ٧٧

خلال مقاومته للخلافة الأموية، وتأثر الكثير من اليمنيين بأخلاقه ومثله المتعلقة بالعدالة، والمساواة، ومقاومة الظلم .....الخ (١)

ولكن وجود الشيعة في اليمن لم يمنع من وجود أنصار للأمويين ولحزب الخوارج، أما الزيدية التي تنتمي إلى زيد أبن علي فقد دخلت اليمن، نهاية الدولة الزيدية في طبرستان عام (٢٨٤هـ – ٨٩٧ م) عندما وصل الأمام يحيى أبن الحسين (الهادي) إلى صعده بناءا على دعوة من القبائل المتناحرة(٢) رغبتا منهم في السلام، بدعوة شخص من بيت ألنبوة ليحكموه في الصراع الدائر بينهم، وهناك من الباحثين من يذهب إلى أن الدعوة توجهت من قبل الطبقة الارستقراطية في المناطق الشمالية الفقيرة، والتي لم تكن راضية عن وضعها ومكانتها الاقتصادية مقارنه بالطبقة الارستقراطية من ملاك الأرض، الخصبة في المناطق الوسطى من اليمن (تعز – أب والمناطق المجاورة) ومناطق تهامة (غرب اليمن) فلم يكن قدوم الهادي لأهداف دينية بحتة، فقد احتاجت العائلات الإقطاعية إلى توسيع دائرة نشاطها الاقتصادي عن طريق الحصول على مزيد من الأرض في المناطق المعروفة بخصوبتها.

وهذا الأمر لا يأتي بالرغبة المجردة وإنما يحتاج إلى قيادة سياسية قادرة على برمجة مراحله، وتحديد اتجاهاته، وإدراكا لذلك سعت العائلات الارستقراطية في منطقة صعده إلى دعوة الإمام الهادي كزعيم سياسي لتحقيق تلك الأهداف، فلم يكن وصول الهادي إلى اليمن من اجل حل الخلافات والصراعات القبلية ولا من أجل تأسيس قيادة دينية (٣) بقدر ما كان بهدف الحشد والتأييد، وتأسيس قيادة سياسية تجعل صعده مقرا لها، ففي هذه الإطار يمكن فهم وجود الزيدية في اليمن وسيطرتها السياسية .

وتذهب الدارسة إلى تأييد هذا الرأي كون المذهب الزيدي على الرغم من سيطرته على الحكم أكثر من عشرة قرون، ظل يمثل الأقلية ولم يحاول التوسع على أساس نشر معتقده الديني ولكن ظل طول تلك الفترة، محصورا في تحقيق مصالح اقتصادية، كما أن الثقافة التي أسسها في المناطق التي تتبعه، تتسم بالطابع الحربي بهدف الكسب المادي، مما يؤكد بان المذهب ليس له أهداف دينية بقدر ما كان يمثل أهداف الأئمة ، كما أن اليمنيين لا يميلون إلى الصراع على أساس مذهبي وسرعان ما يتخلون عن المذهبية بمجرد تحقيق أهداف اقتصادية وخير دليل على

---

١) د. الصياد أحمد صالح السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر (١٩١٨– ١٩٧٨م)، دار الصداقة لبنان، بيروت ط١ ص ١٠١

٢) د. أبو غانم فضل على أحمد ، القبيلة والدولة في اليمن،، دار المنار بيروت ، ط١، ١٩٩٠م ص١٣١

(٣) د. الصياد احمد صالح، السلطة والمعارضة في اليمن (١٩١٨ –١٩٧٨م)، ، دار الصداقة لبنان، بيروت ص١٠٣

ذلك قدرة المملكة العربية السعودية على احتواء كبار مشايخ المناطق الزيدية في كل الصراعات بين البلدين مقابل حوافز اقتصادية .

وفي نفس الإطار يمكن تفسير الصراع السياسي، والاقتصادي الذي نشب بين مختلف الطوائف الدينية عن طريق تفسير طبيعة التحالف الذي تم بين الطوائف الإسلامية (زيدية – شافعية – إسماعيلية) من اجل محاربة على ابن الفضل الذي دخل اليمن قبل دخول الهادي فأجمعت تلك الطوائف على محاربته بسبب عدائه ضد الإقطاعيين، والظالمين، وإيمانه بان الوحدة، اليمنية هي الحل الوحيد والذي بدونه لا يمكن القضاء على الدويلات، ولا يمكن إلغاء الإقطاعيات(١) وبقناعة الجماهير اليمنية بعدالة دعوة ابن الفضل التفت حوله على أمل التحرر من واقع الاضطهاد الذي تعاني منه فتمكن أبن الفضل من بسط نفوذه على أغلب المناطق اليمنية وحكم لمدة عشرين عاما حتى مات مسموما .

فالزيدية لم تكن سوى انعكاس لواقع اقتصادي واجتماعي معين وأيضا جغرافي وتضاريسي وبالتالي فأن حكمها مع سائر مؤسساتها ليس إلا تعبيراً عن ذلك الوضع الذي وجدت من أحشائه وحكمت تحت ظله .(٢)

ويتميز المذهب الزيدي بعدة سمات منها: فتح باب الاجتهاد وذلك في دائرة الاجتهاد الذي رسمها أئمة الزيدية، وفتح باب الاختيار من المذاهب الإسلامية الأخرى في فتاوي دينية معينة، ويعتبر هذا الاختيار بالنسبة للزيدية اختيار لا إتباع، ووجود المذهب الزيدي في أماكن متباعدة ومختلفة أصبح لكل بلد نوعاً من أنواع الاجتهاد الذي يتناسب مع ظروف تلك البلد، مما يجعل المذهب الزيدي مذهبا فكريًا سياسياً أكثر من أن يكون مذهبا دينياً (٣).

يتضح من خلال المفهوم النظري السياسي للمذهب الزيدي أنه ساعد على تعدد الأئمة الزيود في اليمن، فمجرد إحساس أحدهم بأفضلية على الأخر يعلن نفسه إماماً ويحدث الصراع مستغلا الانقسام والتركيبة القبلية للمجتمع اليمني القابلة لتجنيد الأنصار لهذا الإمام أو ذاك، فقد ساعدت الخلفية الفكرية للمذهب الزيدي على البقاء على مدى أكثر من إلف سنة في اليمن إلا انه في نفس الوقت أدى إلى حياة غير مستقرة طيلة حكم ألائمه الذي أدخل البلاد في حروب دامية وانقسامات شديدة، وخلق في صفوف المجتمع اليمني ضغائن وأحقاد، وأشعل روح العصبية القبلية، وجعل القبائل تعيش في صراع مستمر وفي تخلف وجهل مظلم(٤).

---

(١) نفس المرجع ص١٠٤

(٢). نفس المرجع ص١٠٥

٣) د. المسعودي عبد العزيز قائد ، إشكالية الفكر الزيدي في اليمن المعاصر، ، مكتبة مدبولي القاهرة ط١ ٢٠٠٨م ص ٥٤٢

٤) نفس المرجع ص١٣٩

والإمامة الزيدية جاءت إلى اليمن وحكمت البلاد انطلاقا من الدعوة الدينية واستغلت مفهوم الدين كعامل إيديولوجي بقصد تحقيق غايات سياسية بحتة، كما استغلت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكسب ود القبائل، وخاصة قبائل همدان (حاشد وبكيل) حاليا والتي كانت تعاني شح الموارد الاقتصادية، نتيجة قلة الإمطار ومحدودية الأرض الزراعية الخصبة،وأيضا عانت من الصراعات والحروب التي كانت تحدث بين القبائل وعدم رغبة الإنسان اليمني الاحتكام إلى اليمني من أبناء جلدته، حيث يجنح اليمنيون إلى تحكيم الأخر الخارجي في الصراعات التي تحدث بينهم فيتحول المحكم إلى حاكم(١).

نتائج حكم المذهب الزيدي على الاستقرار في اليمن

أ- أن فتح باب الاجتهاد على مصراعيه في المذهب الزيدي بما فيها وجوب إمامة المفضول على الفاضل دفع الأئمة الطامحين للحكم على الخروج عن الأمام فكانت النتائج أن أصبحت اليمن ساحة حرب مستخدمة القبائل وقود لحروبها.

ب- أن المذهب الزيدي أقرب إلى الفكر الفلسفي من أن يكون فكراً دينياً حيث يتم الاجتهاد بناءاً على ظروف البلد من ناحية، كما استعار بعض النظريات من المذاهب الأخرى التي سبقته مثل الطوائف العقلية التي تعتبر الخطيئة أو الشر سابقاً للوحي، أو أن الإنسان يستطيع أن يميز بعقله الخير والشر، وبالتالي يكون الإنسان الحر مسئول عن أعمالة، ويستحق الثواب والعقاب الإلهي، وهذا المبدأ يعود إلى المعتزلة (٢) وهذا البعد الفلسفي ذات مدلولات سياسية فاليمن ذات العصبيات والقبائل، والتي كانت تحتاج إلى قوانين صارمة، لإخراجها من حلقة الصراعات عوضاً عن فكراً فلسفي في مجتمع يعاني من انهيار شامل

ج- أن المطالبة بالحكم والسلطة لأي من القوى المتصارعة لا يستند على المبادئ والأسس النظرية الدينية المعلنة بقدر ما كان يعتمد على القوة والغلبة المادية القتالية مما جعل الشعب اليمني يعيش في حالة حرب مستمرة (٣)

د- انحصر المذهب الزيدي في مناطق المرتفعات الشمالية(٤) وأعتمد على الدعم السياسي والعسكري من القبائل المحيطة بصنعاء (حاشد وبكيل) والتي كان يطلق عليها (الجناحين) واستخدم تلك القبائل ضد منافسيه السياسيين والدينين من أتباع المذاهب الدينية الأخرى، فكان

---

١) د الظاهري. محمد- المجتمع والدولة مرجع سابق ص١٧٠

٢ د. الصياد احمد صالح مرجع سابق ص١٠٢

٣) أبو غانم مرجع سابق ص١٣٩

٤) السمدة عبدا لخالق ، التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار في الجمهورية اليمنية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤م) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية ص١٥١

لذلك الاستخدام السياسي تحت العباءة الدينية دورا بارزا في عدم الاستقرار السياسي في اليمن إلى يومنا هذا. حيث اهتمت القبائل بالحياة الحربية وحافظت على عصبتيها القبيلة، وقدراتها على تجنيد الأفراد للحروب كمصدر اقتصادي هام . ولا زالت تلك الثقافة الحربية التي اكتسبتها خلال فتره حكم الأئمة تمثل معضلة على الاستقرار السياسي في الوقت الراهن.

د- قدم المذهب الزيدي إلى اليمن وهو في حالة انهيار حضاري شامل واستقبلهم اليمنيون كمواطنين يتساوون معهم في الحقوق والواجبات إلا أن هذا المذهب تحول إلى مذهب عنصري رفض الاعتراف بحقوق اليمنيين السياسية والاجتماعية بل رفض اليمنيين مجرد مواطنين(١).

فمن الناحية السياسية احتكروا السلطة في البطنين مما جعل اليمنيين يعتقدون أن السلطة ليست من حقهم ، ومن الناحية الاجتماعية قسموا المجتمع إلى طبقات وجعلوا من أنفسهم طبقة السادة، وقسم المجتمع إلى طبقات حسب ما تقتضيه مصلحة الأئمة، وقواعد التناحر والتنافر بين اليمنيين، ولا يزال هذا التقسيم السلالي الكهنوتي يمزق المجتمع اليمني، ويؤثر في حالة الاستقرار السياسي، والاجتماعي وبث روح الحقد والكراهية، وقد أدى التقسيم ألسلالي (عدناني – فحطاني) إلى قيام مشايخ اليمن القبليين ذات الأصول القحطانية لمقاومة الأئمة حيث كانوا يرون بان الأئمة ليسوا يمنيين، وأن اليمنيين ذات الأصول القحطانية أحق بحكم بلادهم، وأنتها حكم الأئمة بقيام ثورة ٢٦سبتمر عام ١٩٦٢م وتوقف دور المذهب الزيدي في الحياة السياسية

وقد مثلت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بداية إحياء للمذهب الشيعي في اليمن بعد أن ارتبط السيد بدر الدين الحوثي بعلاقة مع إيران، وسافر إليها لتلقي المزيد من التعاليم في المذهب الشيعي، وينتمي بدر الدين الحوثي إلى الطائفة الجارودية احد فروع المذهب الزيدي، والتي ترى بحصر الولاية (الإمامة) في البطنين الحسن، والحسين وهو احد الاختلافات مع الطوائف الزيدية الأخرى، وكان لعودة النشاط السلفي المدفوع من قبل المملكة العربية السعودية، دور في إثارة الطائفية في اليمن والتي أنتها دورها منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢م(٢).

ولهذا يمكن القول أن المذهبية في اليمن تتحرك بدوافع خارجية أكثر منها داخلية، فمنذ دخول المذهبية إلى اليمن كانت العوامل الخارجية هي العامل الأول في تحريك الكوامن الطائفية فقد كان قدوم الشيخ مقبل الوادعي من المملكة العربية السعودية إلى صعدة وتأسيس مركز دماج مدعوما من جهات دينية سعودية بداية لتحريك الصراع المذهبي في اليمن من جديد.

---

١) صحيفة ٢٦ سبتمبر الصادرة يوم الاثنين الموافق ٧ فبراير شباط ٢٠١١م العدد ١١٨٤ ص٤

٢) الأحمدي عادل علي نعمان– الزهر والحجر – التمرد الشيعي في اليمن (يونيو ٢٠٠٤– فبراير ٢٠٠٦م) وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد الناشر مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر ط١ ٢٠٠٦م ص١٢٩

وبجانب المذهب الزيدي يأتي المذهب الشافعي و تنتسب فئة المذهب الشافعي إلى مؤسسها أبو عبدا لله محمد بن ادريس الشافعي، من أصل مكي ١٨٢٠ وهم سنيون يتجهون إلى الجامع الأزهر بالقاهرة ولهم جامعة في زبيد في اليمن مشهورة في العالم الإسلامي وهو أول مذهب ظهر في اليمن ويرجع ظهوره إلى أوائل القرن الثالث الهجري ويتراوح عدد أتباعه في اليمن بين ٤٥ إلى ٥٠% من عدد السكان في اليمن ويقطنون في السهول الساحلية لتهامة والمناطق الوسطى والجنوبية والغربية (١) ولم يكن لهم دور في السلطة السياسية نظرا لبعدهم عن العاصمة صنعاء وكذلك طبيعتهم السلمية كما أنهم ظلوا محط أنظار الإمامة الزيدية التي حالت بينهم وبين التدخل في شؤون الحكم ، ولم يعد لهذا المذهب دور سياسي فاعل في الحياة السياسية اليمنية.

في الآونة الأخيرة تناما نفوذ أتباع المذهب الاسماعيلي التجاري، و حتم عليها ذلك التنامي خوض المجال السياسي حماية لتك المصالح ومد نفوذهم (٢) بدافع حلم الدولة الإسماعيلية و حققت هذه الطائفة بعض المكاسب لأتباعها في اليمن مثل بناء مساجد في صنعاء واعتراف السلطات اليمنية بدورها المؤثر في الساحة اليمنية من خلال استقبال السلطة الرسمية لزعماء طائفة البهره (الإسماعيلية) في الداخل والخارج وهو ما اوجب عليها المحافظة على مكاسبها بالمزيد من الفاعلية السياسية، بالترشح والانتخاب والمشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية لضمان ممارسة أنشطتها، وتوسعها المذهبي وحماية رأس مالها

وتهدف السلطات اليمنية من تشجيع هذه الطائفة يعود إلى عدة أمور منها، أن هذه الطائفة تملك رؤوس أموال بالإمكان استثمارها داخل اليمن، وتشجع السياحة. حيث يأتي الكثير من أتباع هذه الطائفة من الخارج لزيارة بعض الأماكن المقدسة في عقيدتهم كما يمكن استخدامها في سياسات التصادم بين المذاهب التي اتخذتها السلطة احد سياساتها المرحلية لتصفية وإضعاف الخصوم

المطلب الثاني: تأثير الجماعات الدينية على الاستقرار السياسي:

كان اليمن محط أنظار الحركات الدينية منذ عصر الإسلام حيث تتمتع بخصائص جاذبة لوجود مثل هذه الحركات لبعدها عن مركزا الخلافة الإسلامية، فعند انتقال الثقل السياسي إلى مصر كانت اليمن محط أنظار المشاريع القومية اليسارية في عهد جمال عبد الناصر إلى جانب المشاريع التي تتبناها الحركات الإسلامية فغالباً ما تكون اليمن في مقدمة أي مشروع سياسي مصري، أو مشروع فكري يتعدى مصر إلى خارجها وكثيرا ما تحملت مصر أعباء امتداد

---

١) أبو أصبع بلقيس أحمد منصور– النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (١٩٧٨-١٩٩٠م) مكتبه مدبولي ط١ ١٩٩٩ ص٧٧

٢) السمدة عبد الخالق مصدر سابق ص ١٥١

مشاريعها الفكرية إلى اليمن (١) فقد كانت اليمن تتميز بكونها بلداً نائياً من أطراف الدولة الإسلامية لها خصائص جغرافية، واجتماعية تضعف من سيطرة الدولة المركزية،كما أن المجتمع اليمني يمثل تربة خصبة لأي أفكار جديدة، ويتقبل الدعوات الفكرية اليمينية واليسارية ولا سيما إذا خاطبت وجدانه بخطاب الدين الذي يؤثر في الإنسان اليمني أكثر من أي شي آخر.

وفي تلك الفترة التاريخية توفرت في اليمن عدة عوامل دفعت بالإخوان المسلمين إلى اليمن منها: أن اليمن لم يخضع للاستعمار ولا لتوجيه أجنبي (عهد الأئمة)، وأن نظام الحكم يقوم على أساس إسلامي، كما أن لليمن ماضي مجيد في نشر الإسلام والفتوحات الإسلامية.

ولذلك كانت اليمن تحظى باهتمام الإمام (حسن البناء) الذي بعث إليها أبو الفضيل الورتلاني حيث كان أول سفير للإخوان المسلمين في اليمن وبداية انطلاقهم (٢) إلا أن تلك الصورة لليمن في ذهن الإخوان المسلمين في مصر، والتي رسمها لهم الأئمة في اليمن أخذت في التحول حيث اتضح للإخوان الوضع الحقيقي لليمن تحت حكم الأئمة حيث يمارسون الظلم والكهنوت باسم الدين، وقيام حكمهم على أساس عنصري مقيت، مما دفع بالإخوان المسلمين إلى الاشتراك في عملية انقلابية ضد نظام الحكم في اليمن عام ١٩٤٨م ، وتشكيل حكومة دستورية برئاسة (علي بن عبدا لله الوزير) إلا إن المخطط كشف.

وخوفاً من انتقام الإمام، قررت الحركة اغتيال الإمام يحيى بن حميد الدين ونجله أحمد الذي كان يشغل منصب ولي العهد حين ذاك، وتم الاغتيال في ١٧فبراير ١٩٤٨م للإمام يحيى فيما نجا نجله أحمد والذي انتقل إلى مدينة تعز(٣). ثم إلى حجة حيث قام بتحريض القبائل وتمكن من إسقاط الثورة والتمثيل بالثوار، وتم تشريد وإعدام أنصار الإخوان المسلمين في اليمن وانتهى أي وجود لجماعة الإخوان المسلمين حتى قيام الثورة عام ١٩٦٢ والتي أطاحت بحكم الأئمة، ولم يمض أكثر من عشر سنوات على ثورة ٤٨م حتى ظهرت الأطوار الأولى لحركة الإخوان المسلمين في اليمن والتي نمت، وتطورت تنظيمياً، وسياسياً حتى خرجت إلى العلن بعد الوحدة

---

١) الطويل ناصر محمد علي، الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن ((من التحالف إلى التنافس)) مكتبة خالد بن الوليد ، صنعاء ط١ ٢٠٠٩م ص ١٢٤

٢) مركز المسبار للدراسات والبحوث، إسلام اون لاين – إصدارات بحثية حول الحركات الإسلامية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١م

http://www.almesbar.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=68:%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%86&Itemid=56

٣) مدينة تعز تقع جنوب العاصمة صنعاء على بعد حوالي ٢٥٠ كيلو متر وتعد من أكثر محافظات اليمن من ناحية الكثافة السكانية

اليمنية، وإعلان التعددية السياسية كنهج ديمقراطي، وانضوت تحت حزب سياسي هو (التجمع اليمني للإصلاح)(١)

وبعد عقد السبعينات، والفترة التي تلت الصراعات السياسية التي أعقبت الثورة في الشمال ٢٦سبتمر ١٩٦٢م والثورة في الجنوب ١٤اكتوب ١٩٦٣م والتي انتهت الأولى بحرب دامت سبع سنوات كان الإخوان المسلمين يشكلون ما سمي (بالقوى الثالثة) في حلقة الصراع بين الجمهوريين والملكيين، وبعد رحيل أخر جندي بريطاني من عدن وانتهاء الاحتلال البريطاني للشطر الجنوبي، اخذ النظامان في كلا الشطرين يسيران في اتجاهين متعاكسين، من ناحية الاتجاه الفكري والارتباطات الخارجية، فسيطرت الجبهة القومية على السلطة بعد عقد السبعينات في الجنوب وأعلنت نفسها التنظيم السياسي الوحيد في البلاد، وارتبطت بصلات فكرية مع القوى اليسارية في المنطقة، وتبنت تصدير الثورة إلى دول الجوار مما اثأر المخاوف لدي السلطات في الشمال والتي كانت تسيطر عليها القوى التقليدية وترتبط بالقوى الإقليمية ذات التوجهات المحافظة، فبادرت الجبهة القومية بإقصاء القوى المعارضة (جبهة التحرير – المشايخ – السلاطين) كما قامت بإقصاء التيار اليميني والذي كان يتزعمه الرئيس الجنوبي السابق قحطان الشعبي.

وامتدت صلات النظام الجديد في الجنوب إلى القوى اليسارية وارتبط بصلات مع الاتحاد السوفيتي، وأصبحت الدولة في الجنوب قاعدة متقدمة للوجود اليساري في المنطقة بدعمها للقوى اليسارية في شمال اليمن، وفي سلطنة عمان، وشبه الجزيرة العربية، وكرد فعل على شكل النظام السياسي في الجنوب الذي أخذت ملامحه في الظهور، سارت التطورات في الشمال في الاتجاه المضاد، من حيث النظام وتركيبته التحتية الحاكمة، وتوجهاته السياسية والفكرية وأيضا ارتباطاته الخارجية، فبعد الانقلاب في ٥ نوفمبر ١٩٦٧م والذي أطاح بالرئيس السلال(٢).

الذي اتهم باليسارية ومعادة المؤسسة القبيلة، سيطرت القوى التقليدية، على الرغم بان الرئيس الذي أتى بعد السلال (عبد الرحمن الارياني) كان مدعوما من قوى يسارية (حزب البعث العربي الاشتراكي) وقبلية متمثلة في مشايخ قبيلة بكيل (بيت أبو لحوم) إلا أن مشايخ القبائل مع تكتل الإخوان المسلمين استأثروا بالسلطة، مشكلين حائط صد للمد القادم من النظام اليساري القادم من الجنوب(٣).

---

١) الطويل ناصر محمد علي مرجع سابق ص١٢٢

٢) الرئيس عبد الله السلام هو أول رئيس يمني في شمال اليمن بعد سقوط حكم الأئمة وكان ذات توجهات تقدمية يسارية مدعوم من مصر عبد الناصر ولقي هذه التوجه معارضة من قبل القوى التقليدية والذي أدى إلى إسقاطه.

٣ الطويل نفس المرجع ص١٧٠

وبعد أن حدث تقارب بين النظامين في الشطر ين في عهد الرئيس عبد الرحمن الارياني رئيس الشمال والرئيس سالم ربيع علي (سالمين) رئيس الشطر الجنوبي(سابقا) وتم التوافق بين الطرفين على قيام وحدة اندماجية بين الشطرين، كانت رؤية الإخوان المسلمين، مدعومين من رجال القبائل، بان هذه الوحدة سوف ينتج عنها سيطرة القوى اليسارية وستتيح للشيوعية السيطرة على مصير البلاد، وتحديد معالمه الثقافية والفكرية والروحية(١).

ولهذا وقف التيار الإسلامي ضد قيام الوحدة حين ذاك، وبعد الإطاحة بنظام عبد الرحمن الارياني، على يد الحركة الناصرية التي تزعمها الرئيس إبراهيم محمد الحمدي والذي نحا منحى تصالحي، وتقارب مع النظام اليساري في الجنوب، كانت ردة فعل التيار الإسلامي (الإخوان المسلمين) أن تحرك الشيخ عبد المجيد الزنداني ضد التحركات الوحدوية التي بقوم بها الحمدي وخرج الشيخ الزنداني إلى المناطق القبلية الشمالية،والشرقية في حملات دعوية، وافتتح مراكز دعوية، ومعاقل تنظيمية، ضد نظام الرئيس الحمدي (٢)

وبعد أن تولى الرئيس أحمد الغشمي مقاليد الأمور عقب اغتيال الرئيس الحمدي، اقدم الغشمي على طمأنة الإخوان المسلمين والقوى القبلية واستدعاهم إلى صنعاء، وشجعهم تشجيع مطلق ولكل العناصر التي كانت مضطهدة في عهد الرئيس السابق إبراهيم الحمدي، وأعطى العكس للعكس، إلا أن فترة حكمه لم تدم سوى ثمانية أشهر، حيث تم اغتياله برسالة مفخخة مرسلة باسم الرئيس الجنوبي السابق سالم ربع علي بتدبير عبد الفتاح إسماعيل، وقد تعرض سابقاً لمحاولة اغتيال على يد التيار الناصري المؤيد للرئيس الحمدي .

لقد كان لوجود دولة اشتراكية في الجنوب لها طموح مد نفوذها إلى الشمال أهم العوامل التي دفعت الرئيس علي عبدا لله صالح باتجاه التحالف مع الإخوان المسلمين، في نفس الوقت الذي كانت الحركة ترى بان المد اليساري الشيوعي يشكل خطراً عليها وهي أول المستهدفين بسبب التعارض الفكري، فكانت العلاقة قوية بقدر الخطر القادم من الجنوب، وفي بداية الأمر وبعد تولي الرئيس صالح مقاليد السلطة في ١٩٧٨/٧/١٧م لم تحسم الحركة أمرها في المعارك التي حدثت بين النظامين في عام ١٩٧٩م، ضد فرع الحزب الاشتراكي في المناطق الشمالية فكان هناك جدل داخل الحركة من الناحية الشرعية والأمنية والسياسية، لقرار المشاركة (٣)، حيث كان هناك جانب في الحركة يرى بأن المشاركة ستتيح للنظام استهداف الحركة بعد الحرب بعد أن يزول العامل المشترك بينهما (المد اليساري).

---

١) د. الشميري عبد الولي ،١٠٠٠ ساعة حرب، ، مكتبة التيسير للطباعة والنشر صنعاء ط١ ١٩٩٥م ص٧٠

٢) نفس المصدر ص٨٠

٣) الطويل مصدر سابق ص١٨٠

ويحذر هذا الجانب من تكرار ما حدث في مصر بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، حيث تم نقلهم من ميدان المعركة إلى سجون السلطة، بعد أن أتخذ الرئيس صالح سياسة تقارب مع النظام الجنوبي والجبهة الوطنية الديمقراطية في المناطق الوسطى، حيث عرض على عناصر الجبهة إشراكهم في السلطة وإعطائهم بعض الوزارات (١) إلا أن حركة الإخوان المسلمين دخلت على الخط، وقامت بتفجير الأوضاع مع الجبهة الوطنية، عن طريق احد عناصرها (عبدا لسلام كرمان) في منطقة شرعب، محافظة تعز، واستطاعت الحركة تحقيق مكاسب عسكرية على الأرض مما دفع الرئيس علي عبدا لله صالح إلى دعمها والتحالف معها في إنها المعركة بعد أن عجزت قوات الجيش النظامية في حسم المعركة ، وكانت المعونات التي تتلقاها حركة الإخوان والتي كان يطلق عليها في مناطق الوسط (الجبهة الإسلامية) بطريقة سرية لان الأحزاب والتنظيمات السياسة كانت محظورة حين ذاك.

وبعد إعلان التعددية السياسية والتي تزامنت مع قيام دولة الوحدة خرجت حركة الإخوان المسلمين إلى العلن وأطلقت على نفسها حزب التجمع اليمني للإصلاح، وخاض الإخوان المسلمين أول معاركهم السياسية ضد الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام – والحزب الاشتراكي اليمني) (٢) حيث قادوا معارضة شعبية ضد الاستفتاء على الدستور والذي كانوا يرون بأنه دستوراً علمانياً، وطالبوا بالنقاش حول الدستور قبل طرحة للاستفتاء الشعبي حيث إن الدستور يحتوي على مواد تتعارض مع الشريعة الإسلامية من وجهة نظر الإخوان المسلمين (التجمع اليمني للإصلاح) وبصوره خاصة المادة الثالثة من مشروع الدستور والتي كانت تنص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، فطالبوا بتعديلها بحيث تصبح الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريعات جميعا.

وفي إطار المعركة السياسية ، والإعلامية الواسعة التي قادها الإخوان المسلمون مطالبين بتعديل مشروع الدستور قبل الاستفتاء علية، رد حزب الإصلاح على الانتقادات الموجهة إلية من الحزبين الحاكمين، آنذاك وبالذات، اتجاه موقفه المتشدد تجاه المادة الثالثة، بأنه يعتبر نفسه في المقام الأول حركة إصلاحية إسلامية قبل أن يكون حزبا سياسيا، وفي إطار الصراع السياسي من أجل تعديل الدستور، قاد التجمع اليمني للإصلاح معارضة واسعة من أجل ذلك الهدف وقام بحملة إعلامية عن طريق المحاضرات والندوات والملصقات، والمهرجانات الجماهيرية، فيما اتفق أكثر من أربعمائة من كبار علماء الشريعة في اليمن على توقيع وثيقة تطالب بتعديل الدستور

---

١) مصطفى نصر طه– هموما أخر القرن (اليمن والتحولات السياسية الكبرى) ، رياض الريس للكتب والنشر لبنان، بيروت ط١ ،٢٠٠٤م، ص٦٣

٢ –الشبكة الوطنية الكويتية ٢٠١١/٣/٢٩م
http://www.nationalkuwait.com/vb/showthread.php?t=181909

قبل الاستفتاء علية وبلغت الحملة ذروتها بمسيرة مليونية قادها الإصلاح داخل العاصمة صنعاء شارك فيها مواطنون من جميع مختلف المناطق اليمنية واتجهوا إلى مقر الرئاسة (١).

وكانت هذه هي المعركة الأولى التي يخوضها الإصلاح بعد إعلان الوحدة اليمنية بهدف حسم المعركة مع القوى اليسارية مبكرا مبتدئا بالنصوص وان لم يكن متأكد من تطبيقها على ارض الواقع، فضمان التعديلات وحصر التشريع في الإطار الإسلامي يقطع الطريق أمام القوى اليسارية (العلمانية) من طرح فكرة العلمانية مستقبلا كهوية للمجتمع اليمني، وقد خلقت تلك الأجواء الناتجة عن الدعاية الإعلامية والمشاحنات السياسية وخاصة مع القوى اليسارية (الحزب الاشتراكي اليمني) بداية توجس ومخاوف الجانب اليساري من أهداف القوى الإسلامية، حيث مثلت تلك المطالبات مؤشرات لسياسية احتوى مبكر.

وخلال الفترة الانتقالية الممتدة من عام ١٩٩٠م إلى ١٩٩٣م مارست القوى الإسلامية دعاية إعلامية ضد الحزب الاشتراكي من خلال منابر المساجد وكانت حجر عثرة أمام الحزب للتمدد في المناطق الشمالية بل استطاعت الحركة الإسلامية أن تصل إلى مناطق نفوذ الحزب في الجنوب

و من خلال الملاحظة والمشاهدة نجد بان المعركة الإعلامية التي كانت تدور بين الحركة الإسلامية والحزب الاشتراكي خلال الفترة الانتقالية تؤكد بحتمية الصراع حيث ظهر بان كل طرف ينظر إلى علاقته بالطرف الأخر علاقة وجود وليس علاقة تنافس، فقد مثل وجود الحركة الإسلامية ممثلة بحزب التجمع اليمني للإصلاح عامل عدم استقرار سياسي حيث كان الصراع بين الحركة كممثل لليمين والاشتراكي الممثل لليسار احد أهم الأسباب التي أدت إلى حسم الصراع بين كل القوى السياسية عن طريق الحرب وهو ما حدث في صيف عام ١٩٩٤م.

وقد استطاع حزب الإخوان المسلمين بالتحالف مع القوى القبلية أن يحصد المركز الثاني بعد حزب المؤتمر الشعبي العام في انتخابات ٢٧إبريل ١٩٩٣م ، بينما حل الحزب الاشتراكي في المركز الثالث، ويرجع هذا التطور السريع في قدرة الحركة الإسلامية إلى تحالفها مع بعض القبائل، بل مع أهم شيوخها القبليين وأكثرهم فاعلية وتأثير في الواقع السياسي اليمني(٢).

وعلى الرغم من حصد حركة الإخوان المسلمين للمركز الثاني، إلا أن واقع توازن القوى على الأرض بعد الانتخابات عكس وضع غير ما عبرت عنة صناديق الاقتراع. حيث كان الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام يسيطران على مفاصل الدولة ويشكلان حالة توازن فعلية، فلم تكن مؤسسات الدولة حين ذاك قد دمجت في إطار دولة الوحدة، ففي تلك اللحظات كان الحزب

---

١) الطويل ناصر مصدر سابق ٣٣٩

٢) د الظاهري محمد محسن المجتمع والدولة مرجع سابق ص٣٠٤

الاشتراكي يحتفظ بمؤسسات دولة الجنوب ومثله المؤتمر الشعبي العام في الشمال وكان كل حزب يتمترس خلف قوى مسلحة خاصة به

فلم تكن مشاركة حزب الإصلاح في الحكومة بقدر تمثيله في البرلمان وكان الحزب يعي تلك الظروف، فالانتخابات التي لم يحصل فيها حزب معين على الأغلبية والظروف التي لم تكن تسمح لأي حزب أن يشكل حكومة بمفردة فكانت نتيجة تلك العوامل مجتمعة تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثي من الأحزاب الثلاثة، ونتيجة للتوازنات التي كانت سائدة حين ذاك وسيطرة الحزبين المؤتمر والاشتراكي على القوة الفعلية فقبل حزب الإصلاح المشاركة في السلطة بتولي حقائب وزارية غير رئيسية (خدمية).

وكان حزب الإصلاح، يرى بأنه قد حقق انتصار كبير بقدرته على الوصول إلى البرلمان بتلك القوة وفي أول انتخابات برلمانية فكان علية أن يتحول من مرحلة التصعيد إلى مرحلة التهدئة، بكون نتائج الانتخابات أتت في غير صالح الحزب الاشتراكي الشريك الرئيسي في السلطة والوحدة ومن المؤكد بأنه لن يقبل تلك النتيجة، ولاسيما وهو لا يزال مسيطر على عناصر القوة وأهمها القوات المسلحة وقد تكون له خيارات في غير صالح الوحدة فحاول حزب الإصلاح احتوى الخلاف بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

وانطلق الحزب في تلك الرؤيا من خلال تحقيق عدة أهداف منها: الحفاظ على الوحدة وإزالة الشكوك وطمئنه الحزب الاشتراكي بأن الإصلاح ليس متحالفا في السر مع قيادات المؤتمر الشعبي العام، وإن تفرد المؤتمر والاشتراكي بالحكم سيؤدي إلى عودة الأجواء الصراعية التي كانت سائدة في الفترة الانتقالية وهو الأمر الذي لا تتحمله الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والخوف من انقلاب عسكري وما يشكله من مخاطر على الديمقراطية والتعددية الحزبية، وإن نشوب خلاف بين المؤتمر والاشتراكي سوف يؤدي إلى استغلال الوضع من قبل قوى خارجية ودعم احد الإطراف (الحزب الاشتراكي) للعودة إلى ما قبل الوحدة وهو ما حدث بالفعل (١).

وتصاعدت وتيرة الصراع بين الأحزاب السياسية حتى اندلعت الحرب في صيف عام ١٩٩٤م، وبعد اندلاع الحرب صدر قرار من مجلس الرئاسية بتجميد أعضاء الحزب الاشتراكي. وتشكيل الحكومة الثالثة في ظل الوحدة في ٦اكتوبر عام ١٩٩٤م، وهي حكومة ائتلاف ثنائي جمعت حزب التجمع اليمني للإصلاح، والمؤتمر الشعبي العام، برئاسة عبد العزيز عبد الغني وتولى المؤتمر الشعبي العام ثمانية عشر مقعدا بما فيها منصب رئيس الوزراء، وثلاثة نواب لرئيس الوزراء، وأضيف إلى حصيلة المؤتمر عام ١٩٩٥م وزارة إضافية (وزارة التموين والتجارة) بعد

---

(١)الطويل ناصر مرجع سابق ص٢٨١

استقالة وزيرها الذي ينتمي إلى حزب الإصلاح الدكتور محمد الأفندي، بينما شغل حزب الإصلاح ثمانية مقاعد، منها النائب الأول لرئيس الوزراء ومنذ عام ١٩٩٥م شغل حزب الإصلاح سبع حقائب وزارية (خدمية) (١).

وكان يهدف المؤتمر الشعبي العام من منح حزب الإصلاح الحقائب الوزارية ذات الطابع الخدمي هو احتكاك الحزب بالشارع في نفس الوقت الذي تعاني فيه، تلك الوزارات مشاكل كثيرة بهدف إفقاد حزب الإصلاح شعبيته، وتحميله مسؤولية فشل تلك الوزارات، ولهذا فكر حزب الإصلاح بالانسحاب من الائتلاف لأكثر من مره .

وكانت ابرز نقاط الخلاف بين الحزبين تدور حول برنامج الإصلاح المالي، والإداري حيث ربط حزب الإصلاح الإصلاحات الاقتصادية المزمع تنفيذها بمحاربة الفساد. ولكن حزب المؤتمر كان يمضي في تنفيذ البرامج الإصلاحية والتي كانت عبارة عن جرع سعريه، ورفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية، بينما يعلن حزب الإصلاح الشريك في الائتلاف تحفظه على تلك الإجراءات

كما كانا يتنازعان على سلطة اتخاذ القرار. فكان المؤتمر يسعى إلى السيطرة على سلطة اتخاذ القرار بينما يرى حزب الإصلاح بضرورة منحه حق المشاركة بما يتوازى مع تمثيله في البرلمان، وبرز في تلك اللحظة ما يمكن تسميته صراع المواقع، سواء في السلطة أو في الإدارة، كما هو الحال في الصراع بينهما في وزارة التموين والتجارة أو منافستهما في اتحاد طلاب اليمن

كما اختلفا في قضايا السياسة الخارجية، وتركزت الخلافات حين ذاك في مشاركة اليمن في مؤتمر عمان الاقتصادي، بحجة أن إسرائيل مشاركة فيه، حيث اعتبر حزب الإصلاح بان المشاركة فيه هي نوع من أنواع التطبيع مع إسرائيل، وكذلك رفضه في مراقبة الانتخابات الفلسطينية في يناير عام ١٩٩٦م لنفس السبب، وكذلك حول مشاركة حكومة الائتلاف في مؤتمر شرم الشيخ ومحاربة الإرهاب .

وهناك من يرى بان التجميع اليمني للإصلاح ومن خلال تجربته في حكومة الائتلاف، لا يختلف في شي عن المؤتمر الشعبي العام حيث جعل الأهداف العامة هي الاستثناء، بينما جعل الأهداف التنظيمية في أولوياته، واستخدم سلطاته في الوزارات التي منحت له في تحقيق مصالحه الحزبية، بل قدم أسوأ ما يمكن في وزارة التربية والتعليم، حيث زج بعناصر شبة أميين في مجال التعليم، واتخذ من وزاره التربية والتعليم كمنطلق تنظيمي أكثر منه تعليمي .

---

(١) المقاعد الوزارية التي تولاها الإصلاح: النائب الأول لرئيس الوزراء – ووزارة الثروة السمكية – والصحة – والأوقاف – والتربية والتعليم – والتموين والتجارة – والإدارة المحلية – والكهرباء والماء – ووزارة العدل.

وقد تراجعت قدرات حزب التجمع اليمني للإصلاح في حصد المقاعد البرلمانية في ظل تصاعد مستمر للمؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس) والذي استطاع أن يرفع من حصته في مقاعد البرلمان في كل الانتخابات على التوالي فارتفعت حصته من (١)١٢٣ في الانتخابات الأولى إلى ١٨٩(١٩٩٧) في الانتخابات الثانية إلى ٢٢٧مقعدا في الانتخابات الثالثة عام (٢٠٠٣) ولم يتمكن حزب التجمع اليمني للإصلاح من إيقاف عجلة التراجع المستمر لتواجده في البرلمان فقد تراجع خلال الفترات الثانية، والثالثة على التوالي ٦٢-٥٣-٤٧ مقعدا في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٣م (٢).

وقد خرج حزب الإصلاح الإسلامي (الإخوان المسلمين) من الائتلاف بعد انتخابات عام ١٩٩٧م، ورفض دعوة الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) للمشاركة في الحكومة الجديدة و فضل البقاء في المعارضة بعد تجربته الأولى في الائتلاف الحكومي السابق، وعلى الرغم من هذا فقد ظلت علاقة الحزب بالرئيس صالح يسودها نمط التعاون في الغالب، مع ملاحظة بأنها وصلت إلى مراحلها الدنيا في الثلاث السنوات الأولى (الفترة الانتقالية) وهي الفترة التي كان المؤتمر الشعبي يتقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني، وكانت أهداف حزب الإصلاح ترمي إلى فك الارتباط بينهما ويظهر ذلك من خلال تبني الحزب للحملة الإعلامية ضد الحزب الاشتراكي خلال الفترة الانتقالية، بينما ارتفع التعاون بين حزب الإصلاح، والرئيس على عبد الله صالح إلى أقصى مداه خلال تفاقم الأزمة السياسية، واندلاع حرب صيف ٩٤م.

ونظراً لتخوف الأحزاب الإسلامية لما يأتي بعد الحرب، حيث تعمد الأحزاب الحاكمة إلى إقصائها ومحاولة تحجيمها، وهي الفكرة التي راودت الإخوان المسلمين قبل حرب صيف ٩٤م وقبلها في حرب ١٩٧٩م متخذين من تجربة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٤٨م مثالا، فقد كانت مشاعر الخوف لدي حزب الإصلاح الإسلامي من أن يتم تحجيمه من قبل السلطة بعد إقصاء الحزب الاشتراكي من السلطة وهو ما حدث بالفعل من خلال تجربة الائتلاف في الحكومة التي أتت بعد الحرب

وأيضا من خلال إقصاء المؤتمر من بنيته التنظيمية العناصر القريبة من الإصلاح، وتصعيد الشخصيات التي تحمل مواقف عدائية منه، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر الخامس للمؤتمر الشعبي

---

١ http://www.undp-pogar.org/publications/elections/results/legislative/yemen--1993-a.pdf كذلك انظر الظاهري المجتمع والدولة مرجع سابق ص ٤٠٢

٢) ثابت سعيد- الانتخابات اليمنية.. النتائج والدلالات ٢٠٠٤/١٠/٣م الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/NR/exeres/884A0B31-B4EA-41A7-B024-6E45700B5AE9.htm

العام عام ١٩٩٥م، كما أن قيادات حزب المؤتمر صارت تصرح علنا بأنها تسعى للحصول على أغلبية مريحة في البرلمان القادم مما يعني إقصاء حزب الإصلاح من أي مشاركة في أي حكومة قادمة ، وربما من السلطة أيضا، تلك المخاوف دفعت بحزب الإصلاح إلى البحث عن تحالفات بديلة مع الأحزاب السياسية الأخرى، فبادر التجمع اليمني للإصلاح في أوائل شهر أغسطس عام ١٩٩٦م بطلب الحوار مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة والتي تضم كل من (التنظيم الوحدوي الناصري – وحزب البعث القومي – واتحاد القوى الشعبية – وحزب الحق – والحزب الاشتراكي اليمني).

وقد تم أول لقاء بين هذه الأحزاب، وحزب الإصلاح، اتفق خلاله على عدة نقاط يتم الحوار حولها وعلى ضوءها ظهرت صيغة اللقاء المشترك (١) وهي: أن الهدف من الحوار هو تنمية، وترسيخ النهج الديمقراطي الشوروي، وحمايته والدفاع عنه، وأن تنحصر مواضيع الحوار حول حرية، ونزاهة الانتخابات، وتوفير الضمانات اللازمة لذلك، وأطراف الحوار هي أحزاب مجلس التنسيق، والتجمع اليمني للإصلاح مع احتفاظ كل حزب بالحق في أن يجري حوار ثنائي مع أي حزب أخر، وأن يتم إعداد برنامج تنفيذي بالضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الانتخابات، وأن يتم إعلان ما يجري الاتفاق علية من خلال مؤتمر صحفي،وان يصدر بلاغ عن كل لقاء بين الأطراف المتحاورة.

ومن خلال تلك النقاط التي تم الاتفاق عليها بين الأحزاب السياسية، يتضح أن الهدف منها الضغط على المؤتمر الشعبي العام لضمان إجراء انتخابات حرة، ونزيهة عن طريق تحييد المال العام ، والوظيفة العامة ، والإعلام ، والقوات المسلحة،وإيقاف عملية التزوير في الانتخابات ، وقد شكلت قوه في هذا الشأن. إلا أن العلاقة بين هذه الأحزاب توقفت بعد الجدل حول مشاركة حزب الإصلاح في الانتخابات التي جرت في ١٩٩٧/٨/٢٧م حيث اتجه الحزب الاشتراكي، واتحاد القوى الشعبية للمقاطعة.

لقد تحولت حركة الإخوان المسلمين إلى حزب سياسي متحالف مع الأحزاب اليسارية مما يستدعي دراسة فترة الصراع السياسي في إطار الصراعات السياسية على أساس أن الحركة تنازلت عن شعارها كونها تمثل حركة تنويرية إسلامية قبل أن تكون حزب سياسي إلا أن توصيفها كحزب يستدعي دراستها فئ إطار المحددات السياسية للاستقرار السياسي في اليمن، في الفصل التالي.

---

١) الطويل ناصر مرجع سابق ص٢٩٨

المبحث الثاني

المحددات الاجتماعية للاستقرار السياسي في اليمن (القبيلة)

تتعدد المحددات الاجتماعية التي كان لها تأثيرها على الاستقرار السياسي في اليمن، ومن بينها تبرز القبيلة كأهم تلك المحددات:

المطلب الأول: الدور السياسي للقبيلة كمحدد من محددات الاستقرار السياسي

يتكون المجتمع اليمني من عدة قبائل تشكل طبقا للتقديرات من (٨٠-٨٥) % من عدد السكان(١) ويبلغ تعداد القبائل اليمنية أكثر من (١٦٠) قبيلة منها حوالي (١٤٠) قبيلة في المناطق الجبلية، وما يقرب من (٢٧) قبيلة تقطن المناطق الساحلية وتهامة، وهناك ثلاث قبائل أساسية تعتبر كل واحدة منها الأم لمجموعة من القبائل الأخرى التي تتفرع منها وترتبط بها عضويا وهذه القبائل الثلاث هي (مدحج – بكيل – حاشد) .

تعتبر قبيلة مذحج هي كبرى القبائل اليمنية، وتنتشر في المناطق الوسطى وجميع أنحاء اليمن، وتعيش حياة زراعية مستقرة، ورعوية في قرى منظمة ومتطورة إلى حد كبير(٢)، وتعرضت القبيلة في تلك المناطق للتفكك لعدة أسباب. إضافة إلى خصوبة الأرض وكثرة هطول الإمطار التي وفرت مصادر حدت من الصراعات والتمسك بالعصبية القبلية كانت العلاقة بين سكان هذه المناطق والسلطة علاقة جباية عن طريق المشايخ وما رافق ذلك من تعسف المشايخ بالرعية، والذي أدى بدورة إلى علاقة عدائية بين الطرفين (٣) وانتهت إلى تفكك عرى العامل القبلي.

وهناك عدة عوامل ساعدت على تفكك العلاقات القبلية في مناطق الوسط، والجنوب في العصر الحديث، منها أن الزعامات القبلية في مناطق الوسط هم من كبار ملاك الأرض والذي تحولوا في ما بعد إلى طبقة عليا، وظهر الصراع الطبقي بين المشايخ (كبار الملاك) وطبقة الفلاحين، كما ارتبط مشايخ هذه المناطق بالسلطة المركزية التي تعينهم على السيطرة على الرعية،

ولا يشارك مشايخ هذه المناطق في السلطة بطريقة مباشرة كما هو الحال في مناطق الشمال وإنما تنتهي مهمتهم بإدارة الصراع في مناطقهم بما يحقق مصلحة السلطة المركزية.

---

١) د. الظاهري محمد محسن- الدور السياسي للقبيلة مصدر سابق ص٦٧ كذلك انظر الهيصمي خديجة- سياسية اليمن في البحر الأحمر مصدر سابق ص٣٩ كذلك انظر د . الظاهري محمد المجتمع والدولة ص ١١٦

٢) القاسمي خالد محمد- الوحدة اليمنية حاضرا ومستقلا ، ، منشورات دار مكتبة الهلال بيروت، لبنان. ط١ ١٩٨٧م ص١٦٠

٣ -د. الروحاني. عبد الوهاب محمد ، اليمن خصوصية الحكم والوحدة والديمقراطية،،. مكتبة، مدبولي مكتبة القاهرة مدبولي ط١ ٢٠٠٨ ص ٥٨

وتطور الصراع بين الرعية ، والمشايخ مع تطور الصراع بين الشطرين حيث ظهرت انقسامات في هذه المناطق، فاتجهت القوى القبلية إلى مناصرة النظام الشمالي بينما اتجهت الطبقات الأخرى لمناصرة النظام اليساري في الجنوب، وحدثت حروب دامية زادت من تفكك العامل القبلي، وعند ظهور التعددية الحزبية كانت تلك المناطق أكثر المناطق ميولا للتحزب، كنظام بديل عن التنظيمات القبلية

وكان للصراعات التي حدثت في مناطق الوسط أثرها على مشاركتها في السلطة السياسية حيث سيطرت على السلطة المناطق التي احتفظت بعصبيتها القبلية، بينما تلك المناطق اكتفت بإدارة الصراع فيما بينها على أساس حزبي غير فعال

أما قبيلتا حاشد وبكيل فتقطنان منطقة همدان (مناطق شمال اليمن)، من صعار جنوبا إلى صعده ونجران شمالا، ومن الجوف وبرط شرقا إلى وشحة وحرض غربا(١)

وتقع قبيلة حاشد في الجهة الغربية من العاصمة صنعاء بينما تقع بكيل في الجهة الشرقية منها، وتتسم هذه القبائل بالحفاظ على العصبية القبلية والتي لعبت دورا في حالة عدم الاستقرار السياسي في اليمن، ويرجع ذلك إلى شح المناطق التي تقطنها، وقلة الإمطار، وإتباع المذهب الزيدي الذي يبيح الخروج على الوالي(٢) فقد مثلت تلك العوامل أن تظل تلك القبائل في حالة حرب مستمرة، ومحافظة على عصبتها القبلية كأحد دواعي خوض القتال، وبكون تلك القبائل محيطة بالعاصمة السياسية صنعاء، فقد أثرت على الاستقرار السياسي في نفس الوقت استأثرت بالسلطة السياسية أكثر من غيرها من المناطق الأخرى(٣)، والذي يشكل اليوم احد أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي، فجميع الرؤساء الذين حكموا اليمن ينتمون إلى المنطقة القبلية الأكثر تعصبا (حاشد وبكيل)(٤).

ويوضح الجدول التالي الرؤساء الذين حكموا اليمن بعد ثورة ١٩٦٢، وانتماءاتهم القبلية والمذهبية:

الرئيس	فترة الحكم	القبيلة	المذهب

١) الشماحي عبدا لله بن عبد الوهاب الشماحي – اليمن الإنسان والحضارة مرجع سابق ص١٩

٢) انظر د، أبو غانم مصدر سابق ص ١٥٤ كذلك انظر د. المسعودي عبدا لعزيز قائد– اليمن المعاصر من القبيلة إلى الدولة (١٩١١–١٩٦٧م)، مصدر سابق ص ٦٩ انظر أيضا الطويل ناصر محمد مصدر سابق – ص١٩

٣) المصدر ان لاين ،اليمن في الوثائق السرية الأمريكية ، رسائل متبادلة بين الشيخ عبد الله ووزير خارجية واشنطن وتقسيم الحكومة الطائفي يلفت انتباه دبلوماسي أمريكي http://almasdaronline.info/index.php?page=news&article-section=12&news_id=9943

٤)http://sh.rewayat2.com/public/Web/6417/003.htm

عبد الله السلال	٢٧ سبتمر ١٩٦٢م إلى ٥ نوفمبر ١٩٦٧	حاشد	زيدي
عبد الرحمن الارياني	٥نوفمبر ١٩٦٧ إلى يونيو ١٩٧٤م	–	زيدي
إبراهيم الحمدي	١٣يوليو ١٩٧٤م إلى ١١اكتوبر ١٩٧٧	بكيل	زيدي
احمد الغشمي	١١اكتوبر ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨	حاشد	زيدي
على عبد الله صالح	١٧ يوليو ١٩٧٨ إلى ٢٠١٢	حاشد	زيدي

من خلال الجدول السابق يتضح بان المناطق المتعصبة قبليا تمكنت من الاستئثار بالسلطة المركزية، كما احتفظت بسلطاتها المحلية في مناطقها، وأصبحت تمثل دولة داخل دولة (١) وأي تغير يطرأ على الحكم في اليمن لا يعني تغير جوهريا في النظام السياسي بقدر ما يعني تغير في الجناح القبلي للحكم، ولهذا فان النظام السياسي القائم على الجهوية ومركزية الحكم في مناطق قبلية محدودة يعد نقطة ضعف من وجهه نظر الجغرافيا السياسية، حيث يهدد هذا النظام الوحدة الوطنية، والتماسك القومي، وخاصة بعد توحيد اليمن، وأصبحت العاصمة تبعد عن الإطراف جنوبا بأكثر من إلف كيلو متر(٢) انظر الشكل رقم (٢)

وبعد اندلاع ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م، ونظراً لغياب مؤسسات الدولة في مناطق النزاع احتفظت القبائل بالسلطة المحلية الواقعة تحت نفوذهم، حيث أصبحت بمرور الوقت تشكل دولة داخل دولة(٣) فقد لعبت القبائل في إشعال الثورة ضد النظام الأمامي من جهة، وفي مقاومتها من جهة أخرى، مما دفع القيادات الثورية إلى مسايسة القبائل، واكتسابها في صفها ولتخفيف حدة التوتر بين القبائل والدولة في إقليم الهضبة الشمالية، كفت الدولة عن مطالبة القبائل بدفع الزكاة المستحقة عليها، كما لم تطالبها بتسليم الأسلحة الثقيلة التي كانت بحوزتها والتي كسبتها أثناء المعارك

ولكن القبائل لم تكتف بذلك وأقدمت في أكثر من مره على نهب الخزينة العامة للدولة، تحت تهديد السلاح (٤) وبهذه الطريقة إضافة للدعم الخارجي جمع زعماء القبائل ثروات كبيرة تلقوها على شكل مساعدات مالية جنيهات ذهبية، وعملات ورقية من الحكومة المصرية، والسعودية واللتان كانتا تتصارعان في اليمن، واستمر نشاط القبائل بعد الثورة في تأزيم الحياة السياسية والاقتصادية .

---

١) الظاهر المجتمع والدولة مصدر سابق ص١٥٧.

٢) د الهيصمي ،خديجة سياسة اليمن في البحر الأحمر مصدر سابق ص ٣٠

٣) د. المسعودي عبد العزيز مصدر سابق ص ٦٩

٤) نفس المصدر ص ٣٤١

ومن هنا نجد بان القبائل لعبت دور كبير في الدفاع عن النظام الملكي مقابل الدعم السعودي، مما احدث حالة توازن بين القوى المتصارعة في الساحة السياسية وهو ما أدى بدوره إلى إطالة أمد الصراع، والحرب التي استمرت ما يقرب من سبع سنوات. والذي نتج عنها نظام هجين من الملكيين والجمهوريين، فلم يستطع الثوار حسم المعركة نهائيا بسبب الدعم القبلي والذي يتلقى بدوره دعما خارجيا، والذي اثر في ما بعد على الاستقرار السياسي حيث فرضت القوى القبلية نفسها كشريك أساسي في السلطة، وما كان لذلك من تبعات على الاستقرار السياسي (١) واستقلال القرار الذي كان يتأثر بضغط القوى القبلية المدفوعة من الخارج، ومع بقاء القوى القبلية التي تنازع السلطة وتقف حجر عثرة أمام إقامة أي نظام مستقر، فقد كان من ضمن التشكيل الوزاري في مايو عام ١٩٧٠م ستة وزراء ملكيون(٢)، وكان لمشاركة القوى القبلية في جبهات القتال صعود القوى القبلية في النظام الجمهوري الذي فتح الباب على مصراعيه للتسلل إلى مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي .

إن النظام القبلي من القوه، والرسوخ في المجتمع بما لم يمكن القوى الثورية من تطويعه وإخضاعه تحت دولة مركزية، وما زاد من تصلب هذه القوى الدعم الخارجي الذي حضي به والذي خلق مشهد سياسي لم يكن في حساب الثوار الجمهوريين، حيث اجبروا على مهادنة القبيلة وإشراكها في السلطة مما أدى إلى تعزيز سلطة القبيلة، و مكانتها في الحياة السياسية بشكل أفضل مما كان علية الحال في عهد الملكية(٣)

وما زاد من تعزيز دور القبائل أن الإعلان الدستوري ٣٠-١٠-١٩٦٢م قرر تشكيل مجلس قبلي سمي بمجلس الدفاع، وشكل من شيوخ الضمان (زعماء القبائل) ومنحهم النص الدستوري درجة وزير في المادة (١٠) (٤) فقد لعبت القبائل أدوارا مختلفة في مجمل الصراع المحتدم بين المركز والإطراف على مستوى النخب السياسة المتنافسة على السلطة والحكم في الماضي الأمامي والحاضر الجمهوري(٥).

ونتيجة للسلطة والنفوذ الذي يتمتع بهاء كبار مشايخ اليمن فإنهم يتجاوزون مبدأ السيادة الوطنية، ويتاجرون بالقضايا القومية الكبرى، فيقومون بعقد المفاوضات والمحادثات مع أطراف خارجية

---

١) المعلم عمر عايض ناجي ، أثر النزاعات على الاستقرار والتنمية في اليمن في الفترة (١٩٦٢ -٢٠٠٠ م) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في دراسة الكوارث واللاجئين) جامعة إفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا،معهد دراسات الكوارث واللاجئين ٢٠٠٠م ص١٤

٢) د، الهيصمي خديجة- العلاقات اليمنية السعودية (١٩٦٢- ١٩٨٠) مصدر سابق ص١١٠

٣) نفس المصدر ص ٣٤١

٤) الروحاني عبد الوهاب- اليمن خصوصية الحكم والوحدة مصدر سابق ص٦١

٥) المسعودي عبد العزيز مصدر سابق ص ٨٠

وخاصة مع أعداء اليمن التاريخيين الذين يمولون القبائل بالمال، والسلاح من اجل ما اصطلح علي تسميته بالقضية المشتركة ((أي المحافظة على الدين، والتقاليد، والوقوف في وجهه أي إصلاحات وطنية(١)

وقبل إعلان الوحدة اليمنية كان النظام السياسي في الشطر الشمالي يتكون من عدة أنظمة (النظام السياسي الرسمي – النظام القبلي – النظام الإسلامي) وكانت رؤية النظام القبلي المتحالف منع النظام الإسلامي للوحدة تنطلق من عدة اعتبارات منها:

إن التوحد مع النظام الجنوبي ذات التوجه اليساري الاشتراكي يهدد وجودها، كون ذلك النظام يتعارض من الناحية الفكري مع تلك الأنظمة الفرعية في النظام السياسي اليمني فحاولت تلك القوى، كما كانت لها محاولات قبل تلك الفترة إعاقة أي تقارب بين النظامين في الشمال والجنوب و الحيلولة دون اتفاق بين النظامين على توحيد البلاد ، وما زاد من حنق تلك القوى بان الرئيس صالح استبعدها من الحوارات الوحدوية بين الشطرين ، وفي محاولة الضغط على القيادة السياسية ، بتسوية آثار الصراع في مناطق الوسط والتي خلفتها الحروب والصراعات بين النظامين السياسيين ، قبل اتخاذ أي خطوات باتجاه الوحدة

كان الشيخ عبدا لله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ تحالف قبائل حاشد يرفض فكرة الوحدة مع الجنوب(٢) قبل إسقاط النظام الجنوبي الماركسي (الملحد) بل انه كان يرفض فكرة الميثاق الوطني في الشمال نفسه والذي طرح (٣)، ليمثل برنامج عمل وطني تلتقي حوله كل فئات الشعب اليمني، وذلك لان الفريق الأخر (الجبهة الوطنية الديمقراطية) التي تضم الأحزاب اليسارية، وكذلك المثقفون هم (صعاليك) كما يصفهم الشيخ عبدا لله بن حسين(٤).

وبعد إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢مايو عام ١٩٩٠م، تم الأخذ بنظام التعددية الحزبية كحل يمكن جميع القوى السياسية من المشاركة، وحل وسط من وجهه نظر الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني بعد استبعاد حل دمج الحزبين، وعلى هذا الأساس، تحالفت القوى التقليدية (القبلية والإسلامية) لتشكيل حزب سياسي (التجمع اليمني للإصلاح) والذي يضم القوى القبلية بزعامة الشيخ عبدا لله بن حسين الأحمر، والإخوان المسلمين بزعامة الشيخ عبد المجيد الزنداني، وانتقلت القوى القبلية التي كانت تنضوي تحت حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في شمال اليمن إلى حزب الإصلاح، وبقيت قوى قبلية أخرى داخل المؤتمر الشعبي

---

١) د، الهيصمي خديجة ٠ العلاقات اليمنية السعودية مصدر سابق ص٢٦٢

٣) الميثاق الوطني هو البرنامج الداخلي للمؤتمر الشعبي العام الحاكم وكان في بداية الأمر خلال الثمانينات برنامج أجمعت علية القوى السياسي في الشطرين كبرنامج عمل لجميع القوى السياسية

٤) خالد بن محمد القاسمي – الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا الناشر دار مكتبة الهلال بيروت ط١ ص ١٦٣

العام، وعلى الرغم من اختلاف تلك القوى في انتمائها السياسي بين الحزبين المؤتمر والإصلاح، إلا إنهما كانا يجتمعان في هدف واحد هو الوقوف في وجه الحزب الاشتراكي اليمني ذات التوجهات اليسارية

لقد كان لاختلاف المسميات الحزبية واتفاق الأهداف في المرحلة الأولى من الوحدة، أن صنعت حالة من الإرباك وعدم وضوح الرؤيا ولاسيما بعد أن تحولت العلاقة بين الحزبين الحاكمين إلى علاقة صراعية خلال الفترة الانتقالية من عام ٩٠الى ٩٤م، والتي تخللها تصفيات جسدية لكوادر الحزب الاشتراكي حيث تم تصفية ما يقرب من ١٥٢ شخصية سياسية من كوادره (١) وكان من الصعب تحديد الجهات الضالعة في تلك التصفيات نتيجة تداخل الانتماءات السياسية وتوحد الأهداف المرحلية .

إن القبيلة تمثل اللبنة الأساسية في المجتمع اليمني، و أخفقت جميع الأنظمة السياسية من تفكيكها، أو النيل منها،أو استبدالها، بتنظيمات سياسية أخرى حتى بعد الإعلان عن التعددية الحزبية، لم يكن للأحزاب السياسية تأثير على البنية القبلية في المجتمع، بل كان الأمر على العكس، حيث سبب الوضع السياسي المتوتر، والترتيبات السريعة للوحدة ، اندفاع الأحزاب السياسية للاستثمار السياسي السريع، فلم تكن الفترة الانتقالية المحددة ٣٠ شهرا كافية لبناء أحزاب سياسية قائمة على برامج ثابتة، فكانت القبيلة كمؤسسة اجتماعية راسخة، جاهزة للاستثمار السريع فعمدت الأحزاب السياسية لاستثمار البناء القبلي في عملية تحزيب جماعي، حيث يلتحق الأفراد بالحزب باسم القبيلة ، وليس تعبيرا عن قناعات شخصية أو إيديولوجية، مما جعل القبيلة تمثل كيان سياسي داخل الأحزاب، فحالت القبيلة دون قدرة الأحزاب على تنشئة سياسية لأعضائها في إطار أوسع من القبلية، فقد كانت القبائل محور التفاعلات الحزبية، وشهدت الساحة السياسية تنافسا محموما على استقطاب القبائل، في الفترة الانتقالية (١٩٩٠م – ١٩٩٣) حيث وظفت الأحزاب القبيلة في صراعاتها السياسية، وحركت كوامن القبلية وأججت بواعثها(٢)

---

١) الجو جري عادل دسوقي ، اليمن فوق بركان، صارع القبيلة والسلطة النصر لمن، ، الناشر دار الكتاب العربي دمشق– القاهرة) ط١، ٢٠١٠م ص٧١

٢) الظاهري محمد محسن الدور السياسي للقبيلة مصدر سابق ص٢٢٧ أيضا انظر بالخالق السمدة مصدر سابق ص١٤٩

واستطاع زعماء القبائل المشاركة بقوة في المؤسسات الدستورية، فقد حصد زعماء القبائل في انتخابات عام ١٩٩٣م (٩٤ مقعد) من أصل (٣٠١ مقعدا)(١) ، وبعد أول انتخابات جرت بعد حرب ٩٤م حصد مشايخ القبائل (١٠٢) مقعدا من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب ال (٣٠١)(٢)

وتبعا لسياسة الرئيس صالح حول القبيلة عين أعضاء في المجلس الاستشاري الذي شكل في ٣١مايو عام ١٩٩٠م بنسبة (١٣%) من مشايخ القبائل من إجمالي المجلس الاستشاري البالغ عددهم (٤٥) عضو، وارتفعت هذه النسبة إلى (٢٠%) في المجلس الاستشاري المشكل عام ١٩٩٧م والبالغ عدده (٦٠) عضوا(٣).

إن التنامي الذي حصل لدور القبيلة بعد حرب ٩٤ م يرجع إلى عدة أسباب منها: اختلال موازين القوى الحزبية بعد خروج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة على اثر حرب صيف ٩٤م، حيث سيطرت الأحزاب ذات التوجهات القبلية، ومحاوله الرئيس على عبد الله صالح احتواء القبائل، التي دأبت على البحث عن مصادر دعم خارجية في نفس الوقت الذي كان فيه الخارج وخاصة دول الجوار في حال خلاف مع اليمن، ودعمت حرب ٩٤م، فتم تعويض القبائل من خزانة الدولة، ومنحها المناصب المدنية، والعسكرية، ودعمها في الترشح للانتخابات، وهذه الحالة تتكرر بعد كل حرب تحدث في اليمن. هذا بجانب سعى الرئيس صالح إلى تقويض دور الأحزاب السياسية واستبدالها بالمؤسسات الاجتماعية القبلية كون تلك المؤسسات غير قادرة على المنافسة على السلطة، وتكتفي بالحصول على الدعم المادي والمعنوي.

لقد مثلت المؤسسة القبلية بعد حرب ٩٤م العنصر الأساسي للحكم حيث سيطر مشايخ القبائل على مفاصل الدولة الهامة المدنية والعسكرية، واعتمد الرئيس صالح على التنظيم القبلي داخل الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) وأصبح الانتماء القبلي هو الذي يحدد مكانة الشخص في الحياة السياسية أو الحصول على وظيفة، وتحملت ميزانية الدولة تكاليف باهظة لاسترضاء مشايخ القبائل، والذين يقومون بدور التعبئة والحشد لحصول الرئيس على التأييد الشعبي أثناء الانتخابات الرئاسية، أو البرلمانية

تلك الامتيازات التي منحت للقبائل، بعثت القبيلة من جديد بكل سلبياتها بكونها، الطريق الوحيد إلى الكسب المشروع وغير المشروع، وكانت النتيجة استبعاد كل الكفاءات من الحياة السياسية،

---

١) سميع حسين حسين صالح ، المعارضة السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في اليمن الموحد من عام (١٩٩٠م ١٩٩٧م) رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، السودان جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ص١٧١

٢) د. الظاهري محمد المجتمع والدولة مصدر سابق ص٣٩٧

٣) سميع حسين نفس المصدر نفس الصفحة

فتوشحت البلاد بوشاح التخلف، وانتشر الفساد، وأثيرت النعرات القبيلة، والثار، وكل سلبيات القبيلة بكل تفاصيلها، كما سيطر العرف القبلي في حل القضايا في المجتمع، على حساب النظام والقانون وغياب شبة تمام لوجود حكومة

المطلب الثاني: مظاهر إخلال القبيلة بالاستقرار السياسي في اليمن:

١ـ الثأر القبلي: فكثيراً ما تقوم الحروب، والثارات القبلية القبلية في اليمن حيث بلغ مجموع هذه الحروب في العقد الأخير من القرن العشرين (٤٠٧) حربا، وثارا قبليا (١) وغالبا ما تكون تلك الحروب والثارات نتيجة انتشار ثقافة العنف المسلح، والمشروط بتوافر الأسلحة الخفيفة والثقيلة والتي تنتشر في اليمن بشكل واسع حيث تقدر بعض الجهات وجود ما يقارب (٦٠) (٢) مليون قطعة سلاح تنتشر في أنحاء اليمن، ويشير تقرير تقدم به مجلس الشورى إلى وقوع ١٩٧٩ حاله قتل في إطار الثار القبلي خلال عام ٢٠٠١م (٣) في محافظات صنعاء، وعمران، وذمار والبيضاء

٢ـ التغيرات الاجتماعية والتآكل المطرد للمعايير العرفية، وضعف الحكومة وانتشار السلاح والتنافس على مصادر المياه الشحيحة، واحتدام التنافس بين الزعامات الدينية، غذت الصراعات القبلية، وبلغت الحوادث المسلحة ١٩٩ حادثا مسلحا في الفترة ٣١سبتمر ٢٠٠٨ إلى ٣١ أغسطس ٢٠٠٩م(٤)

٣ـ الصراع السياسي بين القوى الحزبية، حيث تحدث الثارات القبلية على خلفيات سياسية، وتنتشر هذه الحالة في المناطق الوسطى، وتقوم الدولة بتغذية هذه الصراعات بكونها مناطق بعيدة عن المركز بهدف احدث توازنات سياسية، حيث يغلب على هذه المناطق الطابع الحزبي أكثر من الطابع القبلي

٤ـ **الاختطافات القبلية:** حيث تلجأ القبائل إلى عملية الاختطافات، كوسيلة متعارف عليها قبليا وكانت هذه الظاهرة محصورة بين القبائل المتصارعة، حيث يمثل اختطاف احد أفراد القبيلة وسيله ضغط على القبيلة الأخرى، في قضيه النزاع، وعند تطور دور الدولة في الحياة الاجتماعية الاقتصادية استخدمت القبائل الاختطاف في الضغط على الدولة، وانتقلت هذه الظاهرة فيما بعد لاختطاف الأجانب الوافدين إلى اليمن، نتيجة زيادة الدور الأجنبي في الحياة

---

١) د. الظاهري محمد المجتمع والدولة مصدر سابق ص٤١٦

٢ – عايش عبده، حروب الثارات في اليمن تودي بحياة المئات وتقلق الأمن والسلم، مجلة العلوم الاجتماعية، الصادرة ١٥ ابريل ٢٠١١م http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=867

٣ –http://forums.ibb7.com/ibb28072.html

٤) تقيم العنف المسلح في اليمن عدد مايو ٢٠٠١ http://www.yemenviolence.org/pdfs/Yemen-Armed-Violence-IB1-Arabic.pdf

السياسية والاقتصادية (المساعدات) كوسيلة ضغط على الحكومة اليمنية والحكومة الأجنبية في نفس الوقت لتحقيق مصالح القبيلة، وكان أول اختطاف قبلي ضد سياح أجانب فرنسيين(١) في منطقة صرواح (١٨٠) كلم شرق صنعاء احتجزتهم القبيلة لمدة ١٣ يوماً وانتهت عملية الاختطاف بسلام.

ويتضمن الجدول التالي عمليات الاختطاف التي حدثت في اليمن خلال فترة (٩٤- ٢٠٠٠)

جدول رقم (٣)

السنة	عدد عمليات الاختطاف
١٩٩٤	٤٩
١٩٩٥	١٠٥
١٩٩٦	١٣٧
١٩٩٧	١٠٤
١٩٩٨	٩٦
١٩٩٩	١٠٧
٢٠٠٠	٨٤

المصدر: من عمل الباحث استنادا إلى الظاهري محمد محسن ، المجتمع والدولة مصدر سابق ص٢١٨

وترجع الجهات الرسمية دوافع الاختطاف إلى جهات خارجية بهدف الضغط على الدولة والإخلال بالأمن والاستقرار، إلا أن هذه المقولة لا يمكن الأخذ بها كليا، ولا يمكن إنكارها كلياً وبالاعتماد على إحصائيات الجدول السابق يتضح بان ظاهرة الاختطاف، وخاصة اختطاف الأجانب قد بدأت عام ١٩٩٤م ،حين كانت العلاقات مع الإطراف الخارجية الإقليمية غير مستقرة وبلغت أوجها بالقيام بـ (١٣٧) عملية اختطاف عام ١٩٩٦م في الوقت الذي كانت فيه العلاقات مع المملكة السعودية في حالة توتر، نتيجة القضية المتعلقة بالحدود بين البلدين، بينما انخفضت عام ٢٠٠١ إلى ادني مستوياتها منذ حرب صيف ٩٤ لتصل إلى (٨٤) عملية وهي الفترة الزمنية التي تلت إنها ملف الحدود اليمنية السعودية، وبداية علاقات تتسم بالتعاون.

١) د. الظاهر محمد المجتمع والدولة في اليمن مصدر سابق ص٢١٦

ولكن هذا لا يعني بان العوامل والدوافع الداخلية المتعلقة بالقبائل غير موجودة، فغالبا ما تقدم القبائل على الاختطاف لعدة أسباب منها:(١) الحصول على خدمات أو مشاريع عامة كالطريق أو المدرسة أو المستشفى، والضغط على الحكومة لتوظيف العديد من أبناء القبيلة، وقيام بعض النافذين بالاستيلاء على ارض تعود ملكياتها لأحد أبناء القبيلة، والضغط لإطلاق مساجين على ذمة قضية خاصة أو عامة، أو لإنهاء نزاع معروض أمام القضاء منذ فترة طويلة، والضغط على الحكومة لإلغاء القبض على أحد الجناة الذين ينتمون للقبائل، ومطالبة بعض القبائل التي تقطن المناطق النفطية أن يكون لهم نصيب في النفط المستخرج من مناطقهم.

وتأتي قبائل بني جبر التابعة لخولان بمحافظة صنعاء ، وبني ظبيان ، وقبيلة طعيمان بمحافظة مأرب، وقبيلة الحدا بمحافظة ذمار في مقدمة القبائل التي اشتهرت بعمليات الاختطاف خلال فترة الدراسة (٢)

المطلب الثالث: آليات ممارسة القبائل للسلطة السياسية:

وإلى جانب انخراط القبائل في العمل السياسي عن طريق الانتماء إلى الأحزاب السياسية فأنها تمارس العمل السياسي بشكل منفرد،ومستقل عن الأحزاب السياسية كتعبير عن استقلال كيانها وحماية له من الوافد الجديد (الأحزاب السياسية) من وجهه نظر القوى القبلية، ومن هذه الآليات التي تلجأ إليها القبائل لصياغة، وبلوره مواقفها السياسية الخاصة تجاه قضايا عامة منفردة عن العمل الحزبي وسياسة الدولة المركزية، المجالس والمؤتمرات القبلية.

على الرغم من أن ظاهرة المجالس والمؤتمرات القبلية تعود إلى الستينات من القرن الماضي بعد ثورة ٢٦سبتمبر(٣) إلا أن القبائل لجأت إلى عقد تلك المجالس، والمؤتمرات القبلية بعد التعددية الحزبية، فإذا كانت التعددية الحزبية قد أعلنت عام ١٩٩١م فأن أول مؤتمر قبلي انبثق عنة مجلس قبلي كان في نفس العام وهو مؤتمر التلاحم الوطني (٤) حيث شعرت القبيلة بان الحزب السياسي، والذي يمتد من أقصى اليمن إلى أقصاه يهدد وجودها وكيانها السياسي فسعت إلى مقاومته من خلال الحفاظ على كيانها المستقل عن الحزب، والدولة، وقد مكن الصراع السياسي

---

١) جابر بن يحيى البواب، اليمن وظاهرة الإرهاب الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٧م) مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خده، كلية العلوم السياسية والأعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٠٨م ص١٥١

٢) البيان، قضية عربية : الاختطاف في اليمن... المشكلة الآثار الحلول http://www.albayan.ae/one-world/1-2-1998-06-02-1.1018731

٣) عقد أول مؤتمر قبلي بعد ثورة ٢٦ سبتمبر في شمال اليمن بتاريخ ١٩٦٣/٩/٣م وعرف بمؤتمر عمران نسبة إلى مكان عقده

٤) د الظاهري محمد محسن المجتمع والدولة مصدر سابق ص٣٨٥

الذي حدث بين الحزبين الحاكمين خلال الفترة الانتقالية القبائل من استعادة ترتيب نفسها من خلال عملية الاستقطاب المحموم الذي حدث خلال تلك الفترة في محاولة كل حزب لكسب القبائل في صفة.

وخلال الفترة التي تلت إعلان التعددية الحزبية عقدت القبائل عدة مؤتمرات منها:

١- مؤتمر التضامن للقبائل اليمنية الذي انعقد في أوائل تشرين الأول /أكتوبر عام ١٩٩٠

٢- مؤتمر التلاحم الوطني الذي عقد خلال الفترة من (١١إلى ١٢/١٩٩١م) وقد أعلن المؤتمرون عن أهداف هذا المؤتمر والتي تتمحور حول حل مشاكل قبيلة بكيل الداخلية ووحدة جبهتها.

٣-مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية " الذي عقد في وادي (دنة) محافظه مأرب اليمنية في منتصف عام ١٩٩٢م وقد أعلن في هذا المؤتمر أن المؤتمر يمثل قبائل اليمن جميعا التي تربطها روابط الدين والإخاء القبلي ... وقاعدة سبا (النظام الأساسي) المعلن عنة يدعوا الجميع للتسجيل فيه، أي أن هذا المؤتمر يهدف إلى إقامة تكتل قبلي يضم جميع القبائل اليمنية من جميع المناطق دون اعتبار للمكان الجغرافي على غرار الحزب السياسي

٤- المجلس الموحد لقبائل بكيل اليمنية، والذي شكل مرجعيته العليا بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٣م

٥- المجلس الأعلى للقبائل اليمنية، والذي أعلن عن تأسيسه بتاريخ ٦/٣/١٩٩٤م وكانت الأهداف المعلنة لهذا المجلس توحيد الجهود في إطار شعبي منظم والمشاركة في الدفاع عن الوحدة اليمنية، ويلاحظ من خلال توقيت إعلان هذا المجلس بان القبائل تتحرك على ضوء المستجدات على الساحة السياسية وتبحث عن دورها في تلك الإحداث والمستجدات حيث تزامن هذا المؤتمر مع قرب تفجر الوضع في حرب صيف ١٩٩٤م، ولهذا كان من أهداف المؤتمر هو حماية الوحدة الوطنية، كما أن مكان انعقاده في العاصمة صنعاء يعطي دلالات لتدخل سياسي من قبل الأحزاب بهدف تجيش القبائل استعدادا للحرب، وقد ترأس هذا المجلس الشيخ /احمد صالح دويد (له صلة قرابة برئيس الجمهورية علي عبد الله صالح).

٦- مؤتمر مناصب وقبائل حضرموت والذي عقد في مايو ١٩٩٨م

٧- مؤتمر قبائل بكيل الذي عقد في منطقة "الجحلا" بمحافظة الجوف في ٧/١١/٢٠١٠م (١)

وقد اتسمت تلك الفترة الواقعة بين بداية إعلان الوحدة، وحرب ٩٤م بالنشاط السياسي للقبائل اليمنية وخفت ذلك النشاط حتى عاد الصراع السياسي بين الأحزاب من جديد ولكن في غياب العدو التقليدي (الحزب الاشتراكي اليمني) حيث أخذ الصراع يأخذ منحى أخر وأطراف جديدة

---

١) المصدر أن لاين ، المؤتمرات القبلية والسياسة في اليمن http://www.almasdaronline.com/index.php/print.php?news_id=13357

هي الحزب الحاكم من جهة والقبائل من جهة أخرى حتى وصل الأمر إلى تصادم السلطة والقبيلة في قمة الهرم السياسي بعد الانفصال الذي حدث بين المؤسسة القبلية بزعامة عبد الله بن حسين الأحمر وأولاده من بعده والسلطة السياسية ممثلة بالرئيس صالح وأقاربه وحزبه المؤتمر الشعبي العام(١)

الفصل الثالث

المحددات الاقتصادية والسياسية للاستقرار السياسي في اليمن

المبحث الأول: المحددات الاقتصادية:

تمهيد:

يعتبر ثبات ونمو القطاع الاقتصادي من أهم العوامل التي تحقق الأمن والاستقرار في الدولة(٢) فالدولة التي تتمتع ببنية اقتصادية قوية تنمو باستمرار بالتوازي مع المتغيرات الأخرى وتكون قادرة على تخطي أو على الأقل امتصاص آثار التحديات الاقتصادية، وكذا نجاح الدولة في التعامل مع الأخطار الاقتصادية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو الخارجية.

ويمكن رصد علامات الثبات والانهيار لاقتصاد أي دولة من خلال وجود أو عدم وجود المعطيات التالية:

١- التخلف الاقتصادي واستمرار التحديات الاقتصادية الذاتية والبيئية كانخفاض مستوى الناتج المحلي واقترانه بخلل في التوزيع واستمرار العجز في الميزانية وارتفاع نسبة البطالة . التضخم وانتشار الفساد المالي والإداري وارتفاع المديونية الخارجية وضعف الناتج الصناعي والزراعي وانخفاض مستوى المعيشة للمواطنين...الخ

٢- وجود عقبات وتحديات اقتصادية خارجية كالحصار الاقتصادي والمقاطعة التجارية مثلما حدث في العراق أو اليمن بعد أزمة الخليج

٣- التدخل الخارجي في صناعة القرار السياسي والاقتصادي من قبل المؤسسات لدولية أو المنظمات التجارية العالمية أو الشركات العالمية الكبرى

---

(١) د. الظاهري محمد ، المؤتمرات القبلية والسياسية في اليمن، موقع اليمن نيشن، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١م http://www.yemennation.net/news4147.html

٢) ألحميدي محمد محمد – الأمن القومي اليمني – دراسة في التحديات ومصادر التهديد رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، عام ٢٠٠٤ ص٢٦

٣- التبعية الاقتصادية الصريحة للخارج كالاعتماد على المعونات والمساعدات والاستثمارات الخارجية

٤- عدم وجود الخطط الاقتصادية المرنة التي تستطيع الدولة من خلالها التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية كالعولمة والشروط القسرية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

وفي حال الاقتصاد اليمني نجد بأنه يعاني من جميع تلك الاختلالات بشكل متفاوت إلا أن هناك عوامل ثابتة وهامة يعاني منها الاقتصاد اليمني ظهرت بوضوح خلال الأزمات الاقتصادية الخانقة التي يمر بها اليمن في الفترة الراهنة.

ومن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار السياسي في اليمن: عدم استقرار مصادر الدخل، والديون الخارجية، والتضخم والفساد المالي والإداري، وأزمة المياه وزراعة وتناول القات:

المطلب الأول: عدم استقرار مصادر الدخل:

تعاني اليمن من إشكالية عدم ثبات مصادر الدخل حيث اعتمد اليمن على مصادر دخل غير ثابتة ومرتبطة بالعامل الخارجي أكثر من الداخل كما تعاني تلك المصادر من الشح وعدم وجود خطط اقتصادية تعمل على تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة ومن هذه المصادر:

١. قطاع النفط:

يمثل القطاع النفطي في اليمن أهمية إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد اليمني منذ اكتشافه في منتصف الثمانيان من القرن الماضي وحتى اليوم نتيجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات، و شهد هذا القطاع تطور متزايد منذ إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م وظل الإنتاج في تزايد حتى عام ٢٠٠١م حيث زاد مستوى الإنتاج من (٦٩.١) مليون برميل عام ١٩٩٠م إلى (١٦٠.١) مليون برميل عام ٢٠٠١م بينما اتسم الناتج بالتراجع في الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧م) ليصل إلى (١١٧) مليون برميل(١).

وعلى الرغم من انخفاض معدل الإنتاج في هذه الفترة إلا أن زيادة الأسعار التي شهدتها على الصعيد العالمي بسبب الزيادة في الطلب العالمي للنفط وخاصة من الدول التي تشهد نموا اقتصاديا متسارعا مثل الصين، زادت مساهمة هذا القطاع في تركيب الناتج المحلي الإجمالي. وساهم قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متفاوتة تشهد تذبذب وتغير من فترة إلى أخرى حيث مثل عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) نحو ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه انخفض إلى ٢٨% عام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٤): الإنتاج النفطي من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠م:

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠

١) التقرير ألاستراتجيي اليمني لعام ٢٠٠٧ ص٩٧

الكمية مليون برميل	١٤٦	١٣٣	١١٧	١٠٧	١٠٠	١٠٠
سعر البرميل	٥١,٤٧	٦٣,٠٠	٧٣,٣٨	٩٨,٨٨	٦٣,٤٨	١٠٦
سعر الصرف	١٩١,٢٤	١٩٧,٠٥	١٩٨,٩٥	١٩٩,٧٨	٢٠٥	٢٣٦,٦
المصدر: الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهاز المركزي للإحصاء ، مذكرة تفسيريه حول تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٠/٢٠٠٩م) بالأسعار الجارية والثابتة (إصدار شهر مارس ٢٠١٠) ص٧						

وينقسم الإنتاج النفطي بين القطاعات النفطية المختلفة على النحو التالي: قطاع المسيلة ويحتل المركز الأول بين القطاعات النفطية في الجمهورية اليمنية حيث بلغت طاقته الإنتاجية السنوية عام ٢٠٠٦م حوالي ٥١.٧مليون برميل تمثل ٣٩% من إجمالي الإنتاج النفطي (١) يليه قطاع مأرب الجوف بإنتاج سنوي وصل عام ٢٠٠٦م حوالي ٢٥.١ مليون برميل يوميا وبنسبة ١٩% من إجمالي الإنتاج ثم قطاع جنة بنسبة إنتاج ١٢% ثم تأتي القطاعات الأخرى حيث تمثل القطاعات الثلاثة ٧٠% من إجمالي الإنتاج النفطي اليمني وتشهد هذه القطاعات تراجعا مستمرا في الإنتاج منذ عام (٢٠٠٢) وحتى اليوم (٢).

وتمثل نسبة هذه التناقص في إنتاج القطاعات النفطية معدل اكبر من نسبة النمو الإنتاجي في القطاعات الأخرى والقطاعات المتوقع دخولها في السنوات القادمة مما يشير إلى تنامي المخاطر الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير في الاستقرار ولاسيما بان هناك تقارير تتوقع نضوب النفط عام ٢٠١٧م كما أن كبر حجم هذا القطاع ومشاركته في الناتج المحلي الإجمالي والتي تزيد بمعدل ١٠% عن مساهمة القطاعات السلعية الأخرى غير النفطية مثل (الزراعة – الصناعة – التنشئة والبناء – الكهرباء– والغاز الماء) يجعل أي تغير فيه وعدم استقراره يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

كما ارتبط جزء كبير من النشاط الحكومي بالتطور في جانب النفط حيث أن الاستهلاك العام والاستثمار العام الذي يعود مكونا هاما بالنسبة للاستثمار الكلي وبالتالي بالنمو الاقتصادي الكلي والذي يرتبط بحد كبير بالإيرادات النفطية والتي تمثل ٧٠% من الإيرادات العامة ومع عدم الاستقرار في معدل الإنتاج وتناقصه من جهة والتغييرات في معدل الأسعار من جهة أخرى يؤثر في عدم الاستقرار وتعثر خطط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في البلاد كما أن

---

١) د. محسن يحيى صالح– خارطة الفساد في اليمن أطرافة النافذة،صنعاء، الناشر المرصد اليمني لحقوق الإنسان ط١ ٢٠١٠ ص٢٠٠

٢) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧ ص٩٧

الصادرات النفطية تصل إلى أكثر من ٩٠% من صادرات اليمن في الوقت الراهن وبتالي فإن انخفاض في قيمتها سواء نتيجة انخفاض الإنتاج أو الأسعار سيؤدي إلى خلل في الميزان التجاري . (١)

إن اعتماد اليمن على صادرات النفط بنسبة كبيرة تصل إلى ٩٠% انظر الجدول () من صادراته في نفس الوقت الذي يستورد جميع احتياجاته من الخارج يجعل التغير في إنتاج النفط وسعره أو نضوبه كارثة اقتصادية في البلاد والذي سيؤدي حتما إلى عدم استقرار سياسي .

كما يرى الباحث بان أماكن تواجد الثروة النفطية بحد ذاته يهدد الاستقرار حيث تتمركز الحقول الإنتاجية للنفط في مناطق الجنوب والشرق والتي تشهد اضطرابات سياسية نتيجة الدعوات الانفصالية والتي تغذيها أطماع بعض المناطق للانفراد بالثروة كما أن هذه المناطق ترى بان جهوية الثروة يقابلها جهوية في السلطة حيث تسيطر المناطق في أقصى الشمال على اغلب المناصب السياسية العليا والتي تسيطر على الاقتصاد لصالح فئة قليلة، مما يدفع مناطق إنتاج النفط إلى الدعوات الانفصالية كما هو حادث في الجنوب وأيضا أعمال التقطعات التي تقوم بها قبائل المناطق الشرقية (الجوف – ومأرب) والتي ترى بأنها لا تستفيد من هذه الثروة بقدر ما يستفيد منها القوى المسيطرة على السلطة

٢- قطاع الزراعة:

يشهد قطاع الزراعة في الجمهورية اليمنية تراجع وإخفاقات كبرى منذ السبعينات فبينما كان يحقق اليمن الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية تراجع الاكتفاء الذاتي إلى ١٥% وتدنى مساهمة الناتج الزراعي في الدخل المحلي الإجمالي إلى ١٣%، برغم أن المجتمع اليمني مجتمع زراعي ويعمل في هذا القطاع ٥٣% من قوة العمل (٢) كما يعتمد ٥٠% من سكان الجمهورية على عوائد الإنتاج الزراعي، بلغ ما يستورده اليمن من المواد الزراعية خلال الفترة ١٩٩٩م إلى ٢٠٠١م ٨١٢ مليون دولار بما يعادل ٣٧% من إجمالي الواردات، بينما بلغ متوسط الصادرات من نفس المواد ٧١ مليون دولار وهو ما يمثل ٢.٤% من إجمالي قيمة التصدير.

وقد مثل تراجع الإنتاج الزراعي والذي بلغ معدل النمو فيه ٢% فقط مع نمو سكاني يقدر (٣.٥%) خطرا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في اليمن حيث يمثل النمو في هذه القطاع نسبة اقل من نسبة الزيادة السكانية مما يعني وجود فجوه بين النمو السكاني والزراعي وعلى اعتبار بان قطاع الزراعية هو القطاع الأساسي الذي لا يتأثر بالتقلبات والعوامل الخارجية كما هو علية الحال في المصادر الاقتصادية الأخرى كالنفط والسياحة وغيرها إلا أن النمو في هذا

---

١) نفس المصدر ص٩٩

٢) الحميدي محمد محمد مصدر سابق ص١٧٧

القطاع يعد منخفض جدا كمؤشر لمخاطر اقتصادية حقيقية وانتشار للفقر والمجاعة بين السكان(١).

إن الإنتاج الزراعي والذي يعتمد بشكل أساسي على مياه الإمطار يتعرض للتناقص في مواسم الجفاف، كما لا توجد هناك أي خطط حكومية لدعم لهذه القطاع ولهذا نجد بعض المنتجات التي يرتفع إنتاجها في موسم الصيف مثل (البطاطس) تتعرض للإتلاف أو تدني أسعارها لعدم وجود سياسات حكومة فيما يتعلق بالتخزين أو التسويق لتلك المنتجات والتي يرتفع سعرها في مواسم الشتاء إلى أسعار كبيرة مع تدني نسبة الإنتاج، ولهذا نجد بان قطاع الزراعة والذي يواجهه تراجع مستمر مشكلا فجوة كبيرة بين نمو هذا القطاع والنمو السكاني الذي يعد من اكبر المعدلات في العالم ينذر بمخاطر كبيرة على استقرار البلاد بسبب تفشي ظاهرة الفقر ولاسيما بان اغلبيه من يعتمدون على هذا القطاع يتواجدون في الأرياف والذي يمثلون أكثر من ٧٠% من عدد السكان

٣: تحويلات العمالة في الخارج

مثلت تحويلات العمالة في الخارج وخاصة في دول الخليج العربي المصدر الرئيسي للاقتصاد اليمن خلال عقدي السبعينات والثمانيات فقد مثلت ٨٥% من الدخل القومي في تلك الفترة حيث بلغت التحويلات ٤مليارات ريال عام ١٩٧٧م وأحدثت تلك التحويلات للعمالة اليمنية انتقاله كبرى في الاقتصاد اليمن وساهمت في تعزيز موقف الميزان التجاري وميزان المدفوعات وساهمت في تغذية الأسواق المحلية والبنوك بالنقد الأجنبي (٢).

إلا أن هذا المصدر يعد من أكثر المصادر الغير مستقرة بالنسبة للاقتصاد اليمني كونه يرتبط ارتباطا كلياً بالعامل الخارجي ويتأثر مباشرة بعلاقة اليمن بالدول المستقبلة للعمالة كما يتأثر بالوضع الاقتصادي في الدول المستقبلة ذاتها، وقد تعرض هذه المصدر لنكسة كبرى عقب أزمة الخليج

فقد تراجعت تراجعاً واضحاً معدل تحويلات المغتربين التي كانت تجري عبر القنوات الرسمية، وضاعف من الأزمة قرار المملكة العربية السعودية إلغاء التسهيلات التي كان يتمتع بها العاملين اليمنيين من دون بقية العاملين فتساووا ببقية العاملين في أساليب التعامل

---

١) د. محرم إسماعيل عبد الله– ندوة عن واقع إنتاج الحبوب في اليمن – وزارة الزراعة والري الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي ص٤ http://www.yemen-nic.info/files/agric/studies/3.pdf

٢) الحداد رشيد– الاقتصاد الوطني في عهد الرئيس الحمدي صحيفة الوسط اليمنية الصادرة بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٠م متوفر على الرابط التالي http://www.alwasat-ye.net/index.php?action=showDetails&id=2592

كما اتخذت دول الخليج الأخرى إجراءات ضد المقيمين على أراضيها من اليمنيين حيث تم إلغاء الامتيازات التي كانت تمنح لهم في الرواتب حتى أصبح المقيم اليمني يعاني من حالة الفقر بنفس الكيفية التي يعاني منها من في الداخل وتبقى الغربة مجرد هروب من الواقع الاجتماعي مع عدم وجود الجدوى الاقتصادية حيث تتآكل الرواتب مع زيادة الأسعار في الدولة المستقبلة في ظل رواتب مقطوعة منذ أكثر من عشرين عاما.

فأصبح اليمني بين مطرقة الوطن وفساد السلطة وشح الموارد وسندان قوانين دول الخليج التي لا تضمن للمقيمين اليمني منذ خمسين عاما أن يعيش حياة طبيعية، وكان عدد المقيمين في المملكة العربية السعودية قبل أزمة الخليج يقدر بمليون عامل يشكلون ما نسبة ٢٠% من عدد السكان تقريبا وكانت تحويلاتهم السنوية ملياري دولار وقد غادر المملكة حوالي ٤٠٠ ألف يمني عقب الأزمة إضافة إلى ١٥٠الف غادروا الكويت (١) مثلت تلك الأزمة صدمة اقتصادية كبرى لليمن حيث فقدت معظم مصادر الدخل فجأة ولم تستطع اليمن تعويض ذلك المصدر من خلال مصادر داخلية مثل مصادر النفط والغاز وتطوير القطاعات الأخرى حيث تزامنت تلك الفترة مع صراع سياسي داخلي جفف منابع المصادر الاقتصادية الداخلية مما جعل حدة الأزمة تتضاعف حيث عمدت القوى السياسية إلى استخدام مصادر الدخل التي كان بالإمكان بناء اقتصاد يقوم على مقومات ذاتية وتقليل من أهمية المصادر الخارجية الغير مستقرة في الصراعات السياسية والحروب الطاحنة التي زادت الوضع سوء.

ويرى الباحث أنه على الرغم من أهميه مداخلي العمالة من الخارج للاقتصاد الوطني إلا أنة لا يمكن الاعتماد عليها اعتماد كليا كما كان حاصل في اليمن سابقا حيث أثبتت التجارب بان تلك المصادر تمثل مصدر دخل غير أمن كما تتعرض السياسية اليمنية لضغوطات البلدان المستقبلة للعمالة في توجيه سياستها الداخلية ومن أجل خلق استقرار سياسي واستقلال في صنع السياسة الخارجية والداخلية يجب أن تسعى اليمن لبناء قاعدة إنتاجية داخلية مستقلة عن تأثير العوامل الخارجية ما لم ستظل اليمن تعاني من حالة عدم الاستقرار الناتجة من الاعتماد بشكل كبير على الخارج .

٤: الديون والمساعدات الخارجية

أدى الإفراط في الديون الخارجية إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية وعجز اليمن الكامل عن الوفاء بسداد ديونها للعالم الخارجي وتعتبر الديون الخارجية إحدى أهم المشكلات التي يعاني منها اليمن والاقتصاد اليمني والتي يترتب على استمرارها عواقب وخيمة في المجال السياسي

---

١ –موقع المقاتل على شبكة الانترنت – انعكاسات ازمة الخليج على الاقتصاديات وأثارها على البلدان العربية
http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/20/sec03.doc_cvt.htm

والاقتصادي، وخاصتا بعد أن أصبح الهدف من تلك المديونيات هو استخدامها في التجنيد السياسي لصالح النظام وبقاءه في السلطة ولم تعد تمت تلك المديونيات بأي صلة في عملية التنمية، وقد ارتفعت المديونية الخارجية لليمن نهاية العام ٢٠٠٧ إلى ٥.٨ مليار دولار مقابل ٥.٤ مليار دولار لعام ٢٠٠٦م.

وبلغت الديون المستحقة للمؤسسات التمويل الدولية ٣.٠٧٢مليار دولار في عام ٢٠٠٧م مقابل ٢.٧٨١مليار في عام ٢٠٠٦م، وبلغت الديون المستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس ١.٧٨١ مليار دولار ارتفاعا من ١.٧٢٨مليار دولار عام ٢٠٠٦م وارتفعت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء في نادي باريس إلى ١.٢مليار دولار بنهاية ٢٠٠٧ م من ٩٥٩ مليون دولار نهاية عام ٢٠٠٦م (١)

وقد مثلت الديون الخارجية أحد مصادر الخلافات في مجلس النواب اليمني حيث ترفض المعارضة الاستمرار في التمويل عن طريق القروض الخارجية في نفس الوقت الذي يلتهم الفساد المالي والإداري تلك القروض مما يشكل عبئ إضافي على كاهل المواطن اليمني بينما تذهب تلك القروض إلى جيوب المتنفذين في السلطة، وقد بلغت المديونية الخارجية عام ١٩٩٦م ١١.٤ مليار دولار ما نسبته ٢٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي ينخفض في نهاية عام ٢٠٠٦م إلى ٥.٣مليار دولار بما فيها القروض الجديدة بما نسبته ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي (٢) .

بلغ الدين الإجمالي في ٢٠٠٧/١٢/٣م ما يقارب ٥.٨ مليار دولار منها ما يقارب ١.٥مليار دولار ديون غير مستخدمة بسبب سوأ الإدارة وعجزها عن استخدامها وتوظيفها وإذا تم إضافة الدين الداخلي البالغ ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥م تصبح نسبة الدين العام (الدين الداخلي + الدين الخارجي) إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣٨%) وهي نسبة كبيرة تقترب من الحد الخطر غير الأمن خاصتا إذا ما أخذنا في الاعتبار تراجع إنتاج النفط بوتيرة متسارعة (٣)

المطلب الثاني: التضخم والفساد المالي والإداري:

ارتبطت كل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد في الجمهورية اليمنية ومنها التضخم وارتفاع الأسعار في السلع والخدمات بإعلان دولة الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠م والتي أعقبها

---

١) موقع الجزيرة نت – ارتفاع ديون اليمن الخارجية وانخفاض عائدات النفط ٢٠٠٨/٢/٢٤م
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ED3D8177-4DB2-41B2-B7C8-E37CE2CE536A.htm

٢) التغيير نت، ارتفاع المديونية الخارجية لليمن إلى ٥,٦٢٠ مليار دولار، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٨م
http://www.al-tagheer.net/news.php?id=1620

٣) د.محسن يحيى صالح – خارطة الفساد في اليمن مصدر سابق ص١٦١

خلال فتره زمنية لا تتجاوز الشهرين أزمة الخليج الثانية، والتي أدت إلى نتائج كارثية في الاقتصاد اليمني . حيث تم طرد ما يقرب من مليون مغترب كانوا يعملون في الدول الخليجية واغلبهم في المملكة العربية السعودية، كما تم إيقاف المساعدات التي كانت تمنح للحكومة اليمنية من قبل الدول الخليجية والدول الغربية على اثر موقف اليمن من احتلال العراق لدولة الكويت والذي كانت تمثل حين ذاك المورد الرئيسي للاقتصاد اليمني حيث كان يعتمد بشكل كلي على تحويلات المغتربين والمساعدات والمنح.

ولم تكن تلك العوامل الخارجية والمستجدات على الساحة السياسية الإقليمية العامل الوحيد حيث مثلت الأزمات السياسية الداخلية والصراعات بين الأحزاب على السلطة عائق أمام أي إصلاحات اقتصادية تكبح من ارتفاع الأسعار كما ساهمت ظاهرة الفساد المالي والإداري التي تزامنت أيضا مع إعلان الوحدة اليمنية والتعددية السياسية في البلاد من تعطيل التنمية الشاملة حيث ارتبط الفساد المالي والإداري بالفساد السياسي ومحاولة كل طرف من الإطراف في الساحة السياسية اليمنية أقصى الطرف الأخر بطرق غير شرعية

كما عمد النظام السياسي على ترسيخ بقاءه في السلطة على وسائل من شانها فأقمت الوضع الاقتصادي واتجهت أسعار السلع والخدمات في الارتفاع المتصاعد في ظل انشغال الحكومة والمعارضة بالصراع على السلطة فتحمل المواطن اليمني كل الأعباء الناتجة من الفشل في معالجة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الأزمات السياسية المتتالية التي لم تتوقف منذ إعلان الوحدة إلى ساعة كتابة هذا البحث والتي أدت في النهاية إلى خلق حاله من عدم الاستقرار السياسي نتيجة معاناة الأغلبية العظمى من الشعب من ارتفاع الأسعار وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في كل مرافق الدولة.

وقد تجلى الفساد في اليمن من خلال عدة مظاهر حددتها دراسة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية البشرية والتي حددت عدة آليات أساسية من خلالها يتم توزيع مصالح الفساد الكبيرة في اليمن:

١. الميزانية العامة: تسخر السلطة الميزانية العامة للدولة كأحد أدوات الفساد حيث يتم تخصيص اعتمادات مفتوحة وغير مبوبة تنفق منها السلطات العليا دون حدود أو ضوابط كيف تشاء ومتى ما تشاء دون حسيب أو رقيب كما تخصص اعتمادات ضخمة للقطاع العسكري غير قابلة للمناقشة أو للمسألة

كما تخصص مبالغ ضخمة لقطاع زعماء القبائل (ميزانية شؤون القبائل) إضافة إلى ذلك فان الحكومة تتقدم بطلب أخر كل عام وجرت العادة على أن يكون قبل نهاية السنة المالية بشهر أو شهرين بما يسمى بالموازنات الإضافية (الاعتمادات الإضافية) والتي بلغت قيمتها خلال الفترة (٢٠٠-٢٠٠٨) اثني عشر مليار وخمسمائة ألف دولار أمريكي (١٢,٥ $) وتهدف الحكومة من

خلال هذا الإجراء الاستيلاء على فوارق الأسعار التي تحدث نتيجة ارتفاع أسعار النفط أو الدخل الضريبي كما أن هناك مبالغ مالية لا تدخل ضمن ميزانية الدولة (١)

٢ـ نظام المناقصات: جرت العادة على أن مشتريات ومقاولات الحكومة لا تخضع لعروض وضوابط المنافسة القانونية المتكافئة وتمنح المقاولات لأشخاص مقربين من السلطة في إطار شراء الولاءات كما أن خصخصة المنشآت والمؤسسات العامة تحولت إلى هدايا يوزعها الحاكم لمراكز النفوذ (٢) كما تتغاضى السلطات عن التقصير والأخطاء والغش الذي يحدث في عمليات تنفيذ المشاريع حيث يلجأ المقاول إلى الغش بهدف تعظيم المكاسب دون أن يكون هناك أي مسألة أو محاسبة وهناك الكثير من المشاريع الفاشلة نتيجة الغش دون أن نشاهد محاكمة أو مسألة المتسبب كون منفذي تلك المشاريع ينتمون إلى شريحة نافذة في السلطة (٣) ومن ابرز تلك المشاريع مطار صنعاء الدولي الذي بلغت تكاليفه نصف مليار دولار وتم إيقاف العمل به بعد اكتشاف غش في المباني ولم تحاسب الجهات المتورطة كونها جهات نافذة في السلطة

٣. المؤسسة العسكرية والأمنية: يمارس الفساد في المؤسسة العسكرية من خلال: رصد اعتمادات ضخمة للمؤسسة العسكرية والأمنية دون أن تخضع لأي رقابة أو مسألة، وتزوير أسماء جنود وهميين (قوائم الجنود الوهميين) بهدف الاستفادة من رواتب هؤلاء الجنود والتموين الخاص بهم والذي يتم إدراج أسمائهم في قوائم الجنود، وتخصيص اعتمادات بنكية بأسماء قادة الوحدات العسكرية والذين يستنزفون أعتمادات وحداتهم بطرق صرف غير مشروعة وغير قانونية، وعقد صفقات السلاح بصورة شخصية دون الرجوع إلى الجهات المختصة قانونا (وزارة الدفاع، وإقحام المؤسسة الاقتصادية العسكرية (مؤسسة عسكرية تتبع السلطات العليا مباشرة) مجالات التجارة والاستثمار في جميع القطاعات ويبلغ رأس مالها مئات المليارات وتتمتع بحصانة كاملة من المسألة أو الرقابة أو التفتيش وتخضع لسيطرة السلطات العليا(٤).

المطب الثالث: زراعة وتناول القات:

---

(١) د. بأفضل عبد الرحمن ، ندوة الثورة اليمنية واستشراف المستقبل مركز برزان الدوحة،١٠ يونيو ٢٠١١.

(٢) د يحيى صالح مرجع سابق ص٧٢

(٣) انظر موقع البيضاء أن لاين (مطار صنعاء الدولي الجديد مخالف للمقاييس وفي طريقه للانهيار) http://www.albaidaonline.com/index.php?page=news&news_id=3098

٤) د. الفقيه عبد الله– إمبراطورية الصالح – التغيير نت بتاريخ ٢٠١١/٣/٦م –http://www.al-tagheer.com/arts7533.html

بلغت نسبة المتعاطيين للقات في الجمهورية اليمنية حوالي ٧٠% من عدد السكان ([1]) فإذا كانت تقديرات عدد السكان لعام ٢٠١٠م([2]) هي (٢٣,١٥٤٠٠٠) نسمة فان عدد المتعاطين يصل إلى حوالي (١٦,٢٠٧,٨٠٠) فرد ويتعاط القات حوالي (٩٠%) من الذكور البالغين (٥٠%) من الإناث.

بينما يتعاط القات ما بين (١٥% إلى ٢٠%) من الفئة العمرية الأقل من ١٢ سنة ويصل معدل الإنفاق على القات ما نسبته ٥٠% من دخل الأسرة ومن خلال تلك الإحصائيات نجد بان القات يمثل حيز كبير في حياة الأسرة اليمنية حيث يتم الإنفاق على سلعة القات اغلب الدخل على حساب السلع الضرورية ولو تم إنفاق المبالغ المالية على الغذاء والتعليم سيكون له الأثر البالغ في التغيير الاجتماعي نحو الرقي والتخلص من الفقر

حيث بلغ عدد اليمنيون الغير قادرين على توفير الغذاء نحو ثلاثة ملايين عام ١٩٩٩م وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى سبعة ملايين شخص عام ٢٠١١م ([3]) وفي ظل هذا الارتفاع المتزايد في عدد الفقراء يظل القات احد أهم الأسباب في إفقار الإنسان اليمني حيث يستهلك غالبية دخل الأسرة اليمنية دون أن يمثل أي إشباع غذائي وبتزايد عدد الفقراء تتعقد المشاكل الاقتصادية والسياسية في البلاد وتتفاقم مشكلة عدم الاستقرار .

كما يستهلك القات الجزء الأكبر من دخل الأسرة فانه يستهلك أيضا الجزء الأكبر من عنصر العمل حيث يعمل في زراعة القات وتسويقه والاتجار به معظم القوى العاملة التي تعمل في قطاع الزراعة والتي تبلغ ٦٠% من تلك القوة، أي أن غالبية القوى العاملة تعمل في إنتاج سلعة لا تضيف أي قيمة حقيقية للإنتاج والدخل القومي كما تمتد أضرار القات على الإنتاج بان متعاطي القات يتوقفون عن العمل لمدة تصل ما بين (٤-٦) ساعات في اليوم أي إن الإنسان اليمني يضيع ما يقارب من ١٥٠ ساعة في الشهر (١٨٠٠) ساعة في السنة للفرد الواحد وإذا وصل عدد المتعاطين للقات ما يقارب ٧٠% ([4]) من عدد السكان فان الفاقد من ساعات العمل تصل إلى أكثر (٢٠) مليون ساعة عمل يوميا بتكلفة ٤٠٠مليار ريال ([5]) أي ما يقارب ٢ مليار دولار سنويا.

---

١) تقرير منظمة الصحة العالمية عن القات مصدر سابق

٢) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩ مصدر سابق ص١٨

٣ -انظر مأرب برس بتاريخ ١٠ فبراير شباط ٢٠١١م

(٤) صحيفة الحدث الأسبوعية، نسخة إلكترونية، بتاريخ ٢٠١١١١٢١، متاحة على الرابط: http://www.alhadath-yemen.com/news11340.html مصدر سابق

٥) جنان على حسين، ٤٠٠ مليار سنويا ٢٠ مليون ساعة عمل يوميا يستنزفها القات، نبأ نيوز، الرابط: http://www.nabanews.net/2009/17946.html

وفي بلد فقير مثل اليمن فإن هذه النسبة المرتفعة من الوقت في ممارسة عادة لا تعود بالنفع في أي مجال تجعل القات من ابرز العوامل في التخلف الاقتصادي وتتجاوز أضرار القات بضياع ساعات يمكن أن تقضى في أي شي مثمر كما أن القات سبب رئيسي في فقدان ساعات إضافية من أوقات الدوام الرسمي حيث يسبب القات الأرق وعدم القدرة على النوم والتشتت الفكري وبسببه يتأخر الكثير من موظفي كل القطاعات العامة والخاصة عن الدوام بسبب السهر الذي يسببه تعاطي القات كما يلعب دورا في خلق البيروقراطية المفتعلة حيث يتعمد موظفي القطاع العام التأخير في إنهاء معاملات المواطنين بهدف إجبارهم على دفع أموال مقابل إنهاء تلك المعاملات في يسمى (بحق القات) وهذه الطريقة التي يتبعها الموظفين تؤخر المواطنين عن انجاز أعمالهم والذي يؤثر في العملية الإنتاجية كما يخلق حالة من التذمر والكراهية بين المجتمع والدولة ويمثل حالة من حالات الفساد الإداري والأخلاقي

إن القات لا يؤدي إلى خفض معدل الادخار فحسب بل يقضي عليه تماما([1])، وبالتالي لا يمكن اعتماد التنمية ولو بجزء منها على التمويل الذاتي (الادخار) وهو الجزء الذي يمثل في الدول الأخرى المصدر الأساسي في التنمية، وبهذا نجد أن القات يقضي على الادخار والنزعة إليه وهذا يؤدي بدورة إلى انعدام الإنتاج ويتبع ذلك مره أخرى انخفاض في الدخل الذي يذهب معظمة إلى القات وهكذا تقفل الدائرة مرة أخرى فكأن القات يؤدي إلى زيادة وطأة التخلف كما يعد ابرز عوامل الإفقار للشعب اليمني والذي يقضي على المال والوقت والصحة وبزيادة عدد الفقراء تزيد حدة الصراعات والنزاعات وحالة عدم الاستقرار ([2]).

إن زراعة القات وتسويقه والاتجار به وتناوله تمثل الحلقة الأبرز في حياة الإنسان اليمني فيكاد نشاط الشعب اليمني برمته يتمحور حول شجرة القات وعلى الرغم من المخاطر الكبرى التي أصبح القات يمثلها بتهديده للمخزون المائي الآيل للنفاذ ، إلا أن الإنسان اليمني منشغل بقضايا قد طفت على السطح مثل الصراع السياسي على السلطة والحروب والاقتتال في المناطق المختلفة من اليمن.

فزراعة القات هو السبب الرئيسي في استنزاف المخزون المائي وبسب هذا الاستنزاف جفت الكثير من الآبار الجوفية التي حفرت بهدف ري أشجاره ([3])

أن التوسع في زراعة القات من سنة إلى أخرى سيفاقم أزمة الغذاء التي تعيشها اليمن بكون شجرة القات لا تمثل أي قيمة غذائية أو أي إضافة للاقتصاد الوطني ، ومشكلة الغذاء لم تعد

---

١) صحيفة الثورة اليمنية الصادرة يوم الثلاثاء بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠١١م

(٢) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين رصد ودراسة وتحليل، ، مكتبة الجماهير بيروت ط١٩٨١,١ ص١١٩

(٣) الجزيرة الفضائية، حلقة عن أزمة المياسة في اليمن قدمها، محمد خير البيروني بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠٠٣م

مشكلة اقتصادية فحسب وإنما أصبح لها أبعاد سياسية واجتماعية وأمنية فالوطن العربي يعتمد على الولايات المتحدة وكندا واستراليا لتوفير ٥٠% من احتياجاته الغذائية بينما يعتمد اليمن على تلبية ٩٠% من احتياجاته على الخارج(١) وبهذا لا يمكن الحديث عن بلدا مستقلا يعتمد على تلبية عوامل بقائه من العالم الخارجي مما يجعله عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية وراضخا لكل الملاءات القادمة من خارج الحدود والتي تحقق مصالح الدول الأخرى بعد أن أصبح الغذاء سلاحا استراتيجيا في يد الأقطار المنتجة والمصدرة له والتي تستخدمه وسيلة لتحقيق أغراضها السياسية.

يمثل شح المياه ٨٠% من النزاعات والصراعات التي تدور حوله، وستتمحور الصراعات في المستقبل في اليمن حول هذه المشكلة مما يجعل المياه احد محددات الاستقرار السياسي بل ستكون أخطرها في حال استمرت الصراعات السياسية دون الاهتمام بإيجاد حلول للكارثة المحتملة جراء نضوب أحواض المياه وأهمها حوض صنعاء الذي تشتد الضغوطات علية نتيجة السحب الكبير دون وجود مصادر تغذية تعوض تلك السحوبات ففي صنعاء يصل عدد الآبار التي تستخدم لري القات ٥٠٠ بئر بينما يصل عدد الآبار التي تغطي مياه الشرب ٤٠ بئر فقط مما يؤكد بان القات هو السبب الرئيسي لاستنفاذ المخزون المائي والذي سيعرض العاصمة إلى كارثة في المستقبل القريب بكل ما لهذا من تبعات على الاستقرار في البلاد.

المبحث الثاني: المحددات السياسية للاستقرار السياسي في اليمن

تمهيد:

بعد أن توفرت الشروط الموضوعية على المستوى الداخلي في شطري اليمن، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي تم الإعلان عن قيام الوحدة اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م حيث كانت الظروف الداخلية في الشطرين مهيأة أكثر من أي وقت سابق لتحقيق الوحدة

ففي الجنوب شكلت أحداث يناير ظروف صراعية عصية على أن تلتئم هددت مستقبل الدولة الجنوبية، وتزامنت تلك الانشقاقات، والصراعات في الحزب الاشتراكي الحاكم مع متغيرات دولية أبرزها انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية، وسقوط المنظومة الاشتراكية التي كان النظام الجنوبي ينضوي تحت حمايتها ويستمد قوته ودعمه منها(٢)

---

(١)الفقيه عبد الملك الجيمي،القات بين الفقه الإسلامي والقانون، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، السودان، جامعة ام درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون،١٩٩٩م ص٦٥

٢) د. البيضاني عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية السابق، مأزق اليمن في صراع الخليج،، دار المعارف، القاهر ط٢ ١٩٩١م ص٨٧

فوجد النظام الاشتراكي الماركسي نفسه محاصرا في أقصى جنوب شبة الجزيرة العربية ومطوقاً بقوى رأس مالية معادية ومتربصة به.

فكان خيار الوحدة هو اقرب الحلول على الرغم من تقديم بعض الدول الإقليمية (المملكة العربية السعودية) إغراءات للحزب الاشتراكي اليمني للخروج من أزمته مقابل التراجع عن مشروع الوحدة إلا أن خيار الوحدة كان الأقوى من جميع الخيارات الأخرى، كون التراجع لن يحل المشاكل الداخلية، والصراعات السياسية بين الفرقاء السياسيين في الحزب الاشتراكي من جهة ولن يحلها مستقبلا مع الشطر الشمالي من جهة أخرى في حال استمرار التشطير إلا أن إعلان الوحدة لم يوقف الصراعات السياسية ولم يتحقق الاستقرار بسبب وجود عدة محددات تتناولها هذه الدراسة من خلا عدة مطالب .

المطلب الأول:التعددية السياسية كمحدد من محددات الاستقرار السياسي

بعد إعلان الوحدة اليمنية وجد النظامين السابقين نفسيهما أمام معضلة من "يحكم" فأنتجت القريحة السياسية لدي الحزبين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) التعددية السياسية كنهج وخيار ديمقراطي يتم من خلالها التبادل السلمي للسلطة، كان هذا الخيار من بين أربعة بدائل مطروحة وهي (١)

دمج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في كيان سياسي واحد

استمرار المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني كتنظيمين مستقلين مع حق القوى الوطنية الأخرى والشخصيات الاجتماعية في ممارسة النشاط السياسي

أن يعمل الحزبين على حل نفسيهما وترك الحرية لقيام التنظيمات السياسية

تأليف جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر والحزب والقوى الوطنية الملتزمة والمؤمنة بأهداف ومبادئ ثورتي أكتوبر وسبتمبر في إطار تنظيم سياسي مع احتفاظ كل هذه القوى باستقلالها ضمنيا

وكان الرئيس صالح يميل إلى الخيار الأخير باعتبار إن له خبرة في التعامل مع هذا الأسلوب الذي سيمكنه من احتواء الحزب الاشتراكي، إما الاشتراكي ونتيجة لتداعيات أحداث يناير وحرصه على كسب الغرب، وحرصه على عدم ذوبانه في المؤتمر الشعبي العام فضل التعددية الحزبية.

---

١) الطويل ناصر مرجع سابق ص٢٦٨

تم الاتفاق بالأخذ بنظام التعددية الحزبية وانطلق كل حزب في النهاية لتفضيل هذا الخيار من عدة اعتبارات بقدرته على الفوز بالسلطة من خلال سيطرة حزب على الشارع وتمثلت تلك الاعتبارات في التالي:

– دوافع الحزب الاشتراكي لاختيار التعددية:

– راهن الحزب الاشتراكي على قدرته التنظيمية على اختراق الشارع اليمني، من خلال تجربته في التنظيم السياسي في الفترة السابقة والتي كان يتميز بالصرامة والدقة التنظيمية، وراهن على أن المناطق الشمالية ذات الكثافة السكانية التي وصلت إلى مرحلة قناعة من خلال تجربة حكم النظام الشمالي الذي كان يتصف بالشمولية، ونتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والصراعات الاجتماعية ذات النزعة الطائفية والقبلية (١)

– وجود وانتشار عناصر الحزب الاشتراكي في المناطق الوسطى بما كان يسمى (بالجبهة الوطنية الديمقراطية) والذي كان يؤمل عليها في كسب المزيد من الأنصار في تلك المناطق والتي تمتاز بالكثافة السكانية، إلا أن الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمين) وقفوا أمام الحزب حجر عثرة في تلك المناطق والمناطق الأخرى في اليمن بل استطاعوا أن يخترقوا المناطق التي كان يحكمها الحزب في الجنوب سابقا

راهن المؤتمر الشعبي العام على قدرته في الانتشار والتوسع في المناطق الجنوبية التي كان يحكمه الحزب الاشتراكي بسبب الماضي الدموي وخاصة ما خلفته إحداث يناير من شرخ في المجتمع الجنوبي عام ١٩٨٦م إضافة إلى ماضي العناصر الاشتراكية في المناطق الوسطى إبان الصراع بين الشطرين والتي كانت مسرح للصراع ومكان للحروب الشطرية

كما أن الأغلبية العددية لسكان الشمال على الجنوب والذي يسيطر عليهم الطبيعة القبلية والدينية ترفض التعاطي مع الفكر الاشتراكي الماركسي

ويعتقد أن هذه العامل كان الحاسم في تغيير موازين القوى لصالح المؤتمر الشعبي العام ذات الطبيعة القبلية والتيارات الإسلامية الموجودة داخلة حيث يعتبر حزبا فضفاض يتقبل جميع الأفكار والاتجاهات وينضوي تحته الكثير من الاتجاهات الفكرية ويتلاءم مع طبيعة المجتمع اليمني بعكس الحزب الاشتراكي ذات الإيديولوجية الصارمة والتنظيم المنضبط.

كما أن نظام التعددية الحزبية يتيح للأحزاب المنظمات السياسية التي كانت تعمل في طور السرية أن تخرج إلى العلن وفقا لهذا النظام الجديد، وما أن تم الإعلان عن قانون التعددية الحزبية حتى خرجت العشرات من الأحزاب السياسية إلى العلن حتى اتسمت الحياة السياسية

---

١) أزمة الوحدة والانفصال مصدر سابق١٤

اليمنية حين ذاك بظاهرة (التضخم الحزبي) (١) فقد وصل عدد الأحزاب التي أعلنت عن نفسها إلى (٤٦) حزب سياسي واختفت بعض هذه الأحزاب وظهرت أخرى حتى وصل العدد القانوني إلى (٢٢) حزباً.

التعددية الحزبية والاستقرار السياسي:

المؤسسة الاجتماعية القبلية مؤسسة راسخة منذ ألاف السنين فكان التنظيم السياسي وسط هذه الحقيقة الاجتماعية يستلزم من الأحزاب السياسية العمل على كسب القبائل إلى صفوفها عن طريق استمالة زعمائها ، حيث يشكل انضمام شيخ قبلي إلى الحزب السياسي اندفاع جميع أفراد القبيلة إلى الانضمام إلى نفس الحزب، وهو الوضع الذي حول مسار وظيفة الأحزاب السياسية اليمنية من تمثيل التيارات الاجتماعية المختلفة إلى تمثيل قبلي أو اجتماعي أو سياسي ضمن شريحة اجتماعية عليا (٢)

وهذا النمط من التعددية والذي جعل القبيلة هي العنصر الأساسي في التنظيم دفع بالأزمة السياسية بين الحزبين الحاكمين نحو التصعيد، كما وضع أمام الحزب الاشتراكي خيارات جديدة منها العودة إلى ما قبل الوحدة نتيجة عدم التوازن الذي خلقته المؤسسة القبلية، لصالح الحزب الحاكم في الشمال سابقا

فبدأ المشهد السياسي وكأنه صراع بين حزب سياسي قائم على إيديولوجية منظمة وقوى قبلية تقليدية والذي تم تفسيره فيما بعد إلى صراع بين الشمال والجنوب

كذلك فإن الخلفية الثقافية والسياسية لكثير من الأحزاب اليمنية ذات طبيعة صراعية تمجد العنف وتنفي الأخر، فهي ثقافة تمزج بين ثقافة الثار القبلي، وثقافة العنف الحزبي(٣) حيث تستمد التعددية السياسية في اليمن الثقافة الثأرية من القبيلة وتستمد ثقافة الصراع والاستعلاء والإقصاء من الثقافة الحزبية

وتاريخ الأحزاب السياسية اليمنية حافل بتلك النزعة الصراعية، القائمة على الإقصاء للأخر ولم يكن في قاموسها في يوم من الأيام مفهوم التبادل السلمي للسلطة كونه يمثل العمق السياسي لمفهوم التعددية وأهدافها

---

١) الحسني عبدا لله أحمد صالح ، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن (١٩٩٠– ٢٠٠٣م) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٦م ص٧٨ للمزيد حول الأحزاب السياسي اليمنية وأسمائها وبرمجها أنظر د. الظاهري محمد المجتمع والدولة ص٢٨٠

٢) د. الظاهري نفس المرجع ٢٨٤ أيضا الحسني عبد الله نفس المرجع ص ٧٩

٣) د . الظاهري محمد محسن نفس المصدر ص٢٨٤

وتتسم التعددية السياسية في الجمهورية اليمنية بالجمع بين التقليدية والحداثة (القبيلة والحزب) بكون القبيلة مؤسسة اجتماعية وسياسية لها ثوابتها ونطاقها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها وهي تختلف عن الحزب السياسي كليا أو جزئيا

فكان لدمج الحزب بالقبيلة مع بقاء القبيلة (١) دون أيمان بمبادئ الحزب وأهدافه وانحصار أهدافها ومبادئها في إطار هذه القبيلة والتي غالب ما يكون لها إطار جغرافي محدد ومفاهيم ثقافية راسخة شكل كائن (مسخ) (٢) لا هو بالحزب ولا هو بالقبيلة، وتنازل الحزب عن دورة التحديثي كمؤسسة سياسية تحديثية تتجاوز مرحلة القبيلة، ليأخذ نمط الصراع بين القوى السياسية النمط القبلي.

وعلى الرغم من أن التعددية تعني في جوهرها التبادل السلمي للسلطة فان التعددية في اليمن تتسم بتقاسم السلطة لا بتبادلها وخاصة في قمة الهرم السياسي، وهذه السمة ظلت هي السائدة في الوضع السياسي اليمني منذ البدء بإعلان التعددية السياسية إلى حد اللحظة، فقد ساد هذا النمط خلال الفترة الانتقالية بتقاسم الحزبين الحاكمين السلطة فيما بينهما، لتنتهي تلك المرحلة بصراع دموي يخرج أحد الشركاء من السلطة (الحزب الاشتراكي اليمني) يتلوها مرحلة تقاسم أخرى بين المنتصرين في الحرب (المؤتمر الشعب العام والتجمع اليمني للإصلاح) من خلال نتائج انتخابات (١٩٩٣م-١٩٩٧) ولكن استمرارية السيطرة من قبل حزب واحد على السلطة دون أن تفضي جميع الانتخابات إلى تبادل سلمي دفع بالأحزاب السياسية المعارضة إلى التكتل في محاولة انتزاع السلطة من الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) ليبدأ حراك سياسي أخذ النمط الصراعي.

وما يؤكد سمة التقاسم للسلطة في النظام السياسي اليمني لا تبادلها هو ما حدث خلال الأزمة السياسية عام ٢٠١٢م بتقاسم السلطة بين الأحزاب بالتناصف بين المؤتمر والمعارضة وفقا للمبادرة الخليجية. كما أن النظام السياسي نظام تحكيمي باختيار رئيس توافقي في إطار انتخابات فردية لا تنافسية وهذه قاعدة ثابتة في السياسية اليمنية (٣) في الماضي الأمامي والحاضر الجمهوري

---

١) التقرير الاستراتجي اليمني لعام ٢٠٠٤م ص ٤٦

(٢) الظاهري المرجع السابق ص ٢٨٥

٣) المولى سعيد ، اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة، ، ، مدراك للنشر والتوزيع لبنان بيروت ط١ ٢٠١١م ص ٢٢١

المطلب الثاني:حرب صيف ٩٤ وتأثيرها على الاستقرار السياسي:

لقد كانت حرب صيف ٩٤م نتاج الصراع السياسي بين القوى السياسية فلم تكن هناك خلافات أو صراعات بين أفراد الشعب اليمني شماله وجنوبه شرقه وغربه إلا أن مصالح القوى النافذة كانت هي المحك في تلك الصراعات والتي كانت نتائجها خوض حربا ضروس أودت بحياة الآلاف من أبناء الشعب اليمني ودمرت البنية الاقتصادية تدمير شامل

فقد وصلت خسائر الحرب إلى ما يقارب ١٢مليار دولار ([١]) وخسائر بشرية ما يقارب ١٠ ألف قتيل وجريح ، ولم تتوقف تلك الخسائر الناتجة عن الحرب حتى اللحظة فقد شقت الصف اليمني وخلقت حالة من الصراع الكامن بين أبناء الشعب الذي لازال مستمر حتى اللحظة حيث كان للحرب نتائج معنوية عندما تصرف بعض المسئولين والنافذين تصرف المنتصر على المهزوم والذي خلق بدورة حالة كبت عند سكان المناطق الجنوبية لتكون تلك التصرفات وقود لصراع سياسي من جديد فلم تسعى الحكومة لإنهاء أثار الحرب بل عمقت مفهوم المنتصر والمهزوم

وأطلقت أيادي الفاسدين لنهب الأراضي في المناطق الجنوبية وسرحت الآلاف من منتسبين القوات المسلحة والأمن التابعين للحزب الاشتراكي كتصرف وقائي من وجهه نظر الحكومة إلا أن الحكومة لم تلتفت لخطورة هذا التصرف إلا بعد مرور أكثر من عقد عندما خرج هؤلاء في مظاهرات وتمردات مطالبين بحقوقهم

كما أخلت الحرب بالتوازن السياسي حيث كان لخروج الحزب الاشتراكي من اللعبة السياسية على أثر الهزيمة في حرب صيف ١٩٩٤م أن سيطر حزبين سياسيين على السلطة في بادئ الأمر حيث شكلا ائتلاف من حزبي المؤتمر الشعب العام والتجمع اليمني للإصلاح ، وغاب دور المعارضة فقد كان حزب الإصلاح حزبا معارضا في الفترة الانتقالية ولكنة انتقل بعد الحرب إلى السلطة

ولكن لم يمنح سوى وزارات خدمية تعاني من مشاكل كبيرة وجرت صراعات وتنافسات على المراكز القيادية ، بين الحزبين ، في نسخة مشابهة للصراع السياسي بين شريكي الحكم في الفترة الانتقالية ، حتى الانتخابات الثانية في دولة الوحدة عام ١٩٩٧م والتي حصل فيها المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية المريحة وأسفرت عن خروج حزب التجمع اليمني للإصلاح للمعارضة ([٢])

---

١ – ألحكيمي محمد– التركة الثقيلة للحرب مقال في موقع مأرب برس http://marebpress.net/articles.php?print=5421

٢ – مصطفى نصر طه مصدر سابق ص ٢٤٥

المطلب الثالث: حروب صعدة والاستقرار السياسي:

ارتبطت الحروب التي شهدتها منطقة صعده شمال اليمن باسم الحركة الحوثية وهي حركة سياسية تعد تطور لتيار ألإمامه الشيعية الجارودية في اليمن مستغلة التوغل الأثنى عشري الإيراني في المنطقة وكشفت عن نفسها عبر سلسلة من الأحداث بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٩م مستغلة سوء الأحوال (١) السياسية والمعيشية.

ولم تكن الحركة الحوثية معروفة في اليمن إلا بعد اندلاع أول مواجهات مع السلطة في ١٨ يونيو ٢٠٠٤م وعلى الرغم من مقتل قائد الحركة وزعيم تنظيم الشباب المؤمن حسين بدر الدين الحوثي، إلا أن الحرب عادت من جديد، وأخذت شكل حرب العصابات، وخلايا نشطت في العاصمة قامت بعمليه اغتيالات لقادة، وضباط، وأفراد الأمن، وارتبط وجود الحركة الحوثية باتحاد الشباب المؤمن والذي مثل اللبنة الأولى للحركة

تأسست حركة الشباب المؤمن عام ١٩٨٦م (٢) بعد أن بدأت كحركة مدروسة على يد العلامة صلاح أحمد فليته عام ١٩٨٢م وكان محمد بدر الدين الحوثي يدرس مادة عن الثورة الإيرانية (٣) .

وفي عام ١٩٨٨م تجدد نشاط الحركة بواسطة بعض الرموز الملكية التي نزحت إلى المملكة العربية السعودية عقب ثورة ٢٦سبتمتبر عام ١٩٦٢م(٤) وكان أبرزهم مجد الدين ألمؤيدي وبدر الدين الحوثي.

بعد إعلان الوحدة اليمنية والتعددية السياسية تكتل أصحاب المطالب الشيعية في عدة أحزاب منها (حزب الحق) بقيادة مجد الدين المؤيدي ونيابة بدر الدين الحوثي وحصد حزب الحق مقعدين عن محافظة صعده في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ابريل من عام ٩٣م فاز فيها كل من حسين بدر الدين الحوثي وزميله عبد الله عيضه الرزامي.

ولم تنته تلك الفترة الانتخابية إلا وقد قدما استقالتيهما من حزب الحق نتيجة اختلافات بين جناحي بدر الدين الحوثي، وجناح مجد الدين المؤيدي (١) حول توجهات كل منهما من الناحية

---

١ - الأحمدي عادل علي نعمان- الزهر والحجر - التمرد الشيعي في اليمن (يونيو ٢٠٠٤ - فبراير ٢٠٠٦) مصدر سابق ص١١

٢) د. السرجاني راغب- قصة الحوثيين في اليمن - موقع نبأ نيوز بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩ http://www.nabanews.net/2009/22131.html

٣) مجموعة باحثين - الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية،، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث صنعاء ط١ ٢٠٠٨م ص ٥٨

٤) عادل الأحمدي المصدر السابق ص١٨

الدينية، ورؤية كلم منهما حول شرط النسب في الوالي (٢) وإتباع الحوثي للمذهب ألاثني عشري الذي لا تعرفه اليمن، إلا أن الشروط التي وضعها كلا الطرفين سواء جناح بدر الدين الحوثي الذي تبنى الأسلوب المسلح ضد الدولة، والجناح الأخر الذي انتهج الأسلوب السياسي أخذت أبعاد مذهبية.

حيث كان من ضمن الشروط التي وضعها الطرفين كشروط لوقف المواجهات المسلحة:

– إعادة اعتماد المذهب الزيدي، والشافعي كمذهبين رئيسيين للدولة، واحترام فكريهما والمناسبات المتعارف عليها

– ضمان الحرية الفكرية، وعدم التضييق على طباعة،ونشر، وتوزيع سائر أنواع الإنتاج الفكري والفني، وفتح منطقة صعده للإعلام الخارجي، والمحلي.

– سحب جميع القادة المنتمين للتيار السلفي، وأن يستبدل بهم آخرون ليكون ذلك عاملاً مساعدا لنشر السكينة في المحافظة.(٣)

– سحب جميع الخطباء السلفيين، وإعادة مساجد المنطقة إلى أبنائها

– سحب مركز دماج (٤) السلفي من المحافظة باعتبارها زيدية فوجود المركز استفزاز ومحاربة للمذهب الزيدي

– منح الحرية الفكرية الكاملة، والسماح بممارسة جميع الشعائر الدينية حسب المذهب الإسلامي المعروف لأهل المنطقة دون أي اعتراض أو مضايقة

– منع نشر جميع الكتب السلفية في المناطق الزيدية.

– الترخيص بإنشاء جامعة لتدريس العلوم الزيدية على غرار (جامعة الإيمان) السلفية و(جامعة الأحقاف) الصوفية الشافعية (٥).

وهكذا فإن الخلاف الدائر بين الحوثيين وبعض علماء الزيدية إنما هو خلاف ثانوي أشبه بتقاسم الأدوار ما بين تيارين تيار مسلح (جناح عسكري) وتيار دعوي ديني (سياسي). أو ربما هو خلاف حول التوقيت والأسلوب إلا أن حسين بدر الدين الحوثي لم يكن يعير تلك الخلافات

---

١ نفس المصدر ص١٣٢

٢) د. السراجي راغب المصدر السابق

٣) الحوثيون، سلاح الطائفة وولاءات السياسية مرجع سابق ص٢٧٠

٤ هو المركز الذي أسسه وقام عليه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، العالم السني المحدث ذو الأصول الهادوية المنتمي إلى المنطقة

٥) عادل الأحمدي الحوثية في اليمن مرجع سابق ص٥٠

اهتمام وكانت له أجندة أخرى تتعلق بصراع سياسي ذات أبعاد خارجية (١) وخطط لتجهيز لصراع مسلح.

ولم تكن الدولة قد اكتشفت حجم تنظيم الشباب المؤمن فبينما كانت الدولة تطالب الحوثي لتسليم نفسه كان حسين الحوثي يجهز للمواجهة من خلال تنظيم المليشيات، والتحصينات الدفاعية واقتناء الأسلحة (٢) وكان لانشقاق الحوثي، والرزامي عن حزب الحق أن أضعف الحزب وانقسم أتباعه بين الحوثي ومجد الدين المؤيدي ومنهم من انضم إلى حزب المؤتمر الشعبي العام (٣) إلا أن الكفة في ذلك الانقسام رجح لصالح تيار الحوثي الذي استغل الدعم الإيراني المخصص لتصدير الثورة.

قام الحزب الحاكم(المؤتمر الشعبي العام) بعد انشقاق حزب الحق بدعم حركة الشباب المؤمن بقيادة الحوثي بهدف تفكيك حزب الحق حيث اتجهت التعددية السياسية في ذلك الحين تأخذ منحا جيوسياسي، حيث تمدد الحزب الاشتراكي في الجنوب، وحزب الإصلاح في الوسط مما أجج مخاوف المؤتمر الشعبي العام، أن يمثل حزب الحق المناطق الشمالية الزيدية، على حساب شعبية وتواجد المؤتمر الشعبي العام .

- بعد إعلان الوحدة اليمنية والتعددية السياسية كان المؤتمر الشعبي العام في حالة تحالف استراتيجي مع حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) وفي ظل الصراع الذي تخلل الفترة الانتقالية بعد الوحدة وفي إطار لعبة التوازنات بين الحزبين الاشتراكي المؤتمر الشعبي العام سعى الحزب الاشتراكي إلى إيجاد حليف فكري مضاد بتشجيع حزب الحق وتقويته عملا بمبدأ التوازنات وتفعل رابطة النسب العلوي بين بدر الدين الحوثي وزعيمي الحزب الاشتراكي على سالم البيض وأبو بكر العطاس لتفضي تلك التحالفات إلى دعم الاشتراكي للحوثي والرزامي في انتخابات عام ١٩٩٣م(٤) .

ونتج عن ذلك التحالف تأييد الحوثي لمحاولة الانفصال عام ٩٤م، وعلى أثر ذلك الموقف من الحوثي حدثت مناوشات في محافظة صعده انتهت بشن هجوم على منزلة وتدميره بالأسلحة الثقيلة وفراره إلى لبنان ثم انتقل إلى إيران وعاد إلى اليمن عام ٩٧م(٥).

---

١) نفس المصدر ص ٦٦

٢) الصنعاني عبد الله محمد- حرب صعدة من أول صيحة إلى أخر طلقة - خلفيات وتداعيات الحرب على الحركة الحوثية ، دار الأمل القاهرة ط١ ٢٠٠٥م ص ٧٥

٣) الأحمدي عادل المصدر السابق ص١٣٤

٤) الحوثية في اليمن المصدر السابق، ٧٠.

٥) نفس المصدر نفس الصفحة أيضا انظر الحوثية والأطماع المذهبية في اليمن في ظل التحولات الدولية مرجع سابق ص١٦٠

- بعد حرب ٩٤ م وخروج الاشتراكي من السلطة، واحتدام المنافسة بين حزبي المؤتمر والإصلاح كان للمؤتمر الغلبة فيها، حيث استطاع أن يزيح شريكة وحليفة السابق من خلال انتخابات ٩٧م وانتقل إلى خانة المعارضة ورغبة من المؤتمر الشعبي العام لتقليص كل من حزب الإصلاح وحزب الحق من خلال ضربهم بتنظيم الشباب المؤمن (١) عن طريق الدعم المالي بمبلغ ٤٠٠الف ريال لتنظيم الشباب المؤمن من خزانة رئاسة الجمهورية إلا أن جماعة الشباب المؤمن لم تلبث أن اتخذت منحى مضاد للسلطة ابتدأ من عام ٢٠٠٢م (٢)

- مع تطور الأحداث في المنطقة العربية واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣م خرج الحوثيون في مظاهرات ضخمة تجوب العاصمة اليمنية صنعاء ضد الاحتلال الأمريكي وقابلتها الحكومة اليمنية بشدة وبدأت الحرب بين الطرفين عام ٢٠٠٤م استخدمت السلطة ٣٠الف جندي وأسفرت الحرب الأولى بمقتل زعيم التنظيم حسين بدر الدين الحوثي على يد القائد الميداني (جواس) .

وتأزم الموقف بين الطرفين تماما وتولى قيادة الحركة بعد مقتل حسين الحوثي والدة بدر الدين الحوثي وكان من الواضح من خلال المعارك الشرسة التي خاضها الحوثي ضد قوات الجيش في الحرب الثانية أن الحركة كانت قد استعدت بشكل جيد من ناحية التنظيم، والتسليح وهو الأمر الذي وضع عدة تساؤلات في ذلك الحين حول مصدر قوه ودعم الحركة الحوثية،حيث استطاعت مقاومة الجيش اليمني بكل عتاده خلال عده سنوات.

إلا أن الطرف المستفيد من سيطرة الحوثيين على صعده والظروف الإقليمية التي تزامنت معها الأحداث تؤكد بأن إيران قد وضعت اليمن ضمن أجندتها السياسية بهدف تطويق المملكة العربية السعودية من جهتها الجنوبية(٣).

سقط خلال المواجهات الأولى ٤٧١ جنديا من القوات المسلحة مقابل ٣٣٨ من إتباع الحوثي بينما سقط ٥٤ جنديا في المواجهات الثانية مقابل ٩٢ من أتباع الحوثي بينما بلغ عدد الجرحى في صفوف الجنود ٢٧٠٨ جنديا(٤).

---

١) الأحمدي عادل نفس المصدر ص١٣٥

٢) د . راغب السرجاني (نبا نيوز) المصدر السابق

٣) جواس هو احد القيادات العسكرية التي اوكل اليها مهمة إنها التمرد في صعدة وهو من القيادات العسكرية للحزب الاشتراكي اليمني حيث كان قائد لمعسكر باصهيب في محافظة ذمار أثناء حرب صيف ٩٤م ويأتي اختياره لقيادة الحملة العسكرية لأسباب جيوسياسية حيث ينتمي إلى المحافظات الجنوبي يجعل الحرب حرب وطنية أكثر منها حرب بين السلطة وحركة متمردة

(٤)الشجاع أحمد أمين، (اليمن وحرب صعدة الثالثة) بين اخفاق الداخل وتوظيف الخارج مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=11&id=30

وبلغت الخسائر التي تكبدتها الدولة اليمنية في الحرب السادسة ٢.٥٢ مليار دولار وهو مبلغ يعادل ثلث موازنة عام ٢٠١٠م ونقلت دراسة عن السفارة الأمريكية في صنعاء أن خسائر الحروب الست التي خاضها الحوثيين ضد الدولة قد بلغت ٣ مليارات دولار بينما وصلت الخسائر للحرب السادسة ٢٤ مليون دولار يوميا، وبلغ عدد القتلى والمعوقين من النزاع من الحرب الأولى حتى الحرب الثالثة ٧٢٧ قتيلا و(٥٢٩٦) جريحا فيما بلغ عدد القتلى في الحرب الرابعة مفردها تسعه ألف قتيل (٩٠٠٠ ألف) وعشرون ألف جريح وعشرين ألف يتيم وتسعة ألف أرملة(١).

وتركت الحرب أثار اجتماعية خطيرة تمثلت في نزوح ٢٥٠ ألف شخص وتشريدهم من منازلهم وفقدان الأرواح وتدمير النسيج الاجتماعي و زرع نوازع الشر وحب الانتقام والثار والتربص والاقتتال، كما أدت الحرب إلى إتلاف الممتلكات العامة والخاصة والتي نتج عنها مزيد من الفقر والبطالة وخلق بيئة خصبة للطرف.

واستمرت الحرب وفشلت الوساطات التي حاولت وضع حد لها نتيجة عدم رضاء الكثير من القيادات العسكرية والأمنية عن الاتفاق حيث ترى هذه القوى بان الحرب واستمرارها تجعل منها نشاطا اقتصاديا تتقاطع مع مصالح خارجية، كما أصبحت حرب صعده وسيلة ارتزاق للمليشيات القبلية التي تقاتل إلى جانب الدولة ضد الحركة الحوثية والذي أدى إلى إلهاب الصراع وإطالته وتتنافس القبائل المتخاصمة وزعمائها على المناصب والموارد ففي حين تتعرض بعض القبائل والمجموعات للتهميش يتلقى البعض الأخر دعم ومساعدات مقابل محاربة المتمردين(٢).

لقد كان حسين بدر الدين الحوثي الذي تزعم تمردا زيديا في صعده يدرك بأنه لن يستطيع قلب نظام الحكم في هذه المرحلة بعد أن اتسع اليمن جغرافيا بعد الوحدة وأصبح الزيود يمثلون نسبة اقل من ما كان علية قبل ناهيك عن انضمام بعض مشايخ القبائل الزيديه إلى المذهب السني إلا انه كان له هدف مرحلي يتمثل في بناء تنظيم حركي فكري على أساس مذهبي وولاء طائفي ليحقق قدراً من التماسك فاتبع مسلكاً مشابهاً للتنظيمات الشيعية المدعومة من إيران ونشط في تحقيق ذلك في المناطق ذات الخلفية المذهبية الزيدية والأكثر أمية (٣) صعده – عمران – الجوف.

---

١) إبراهيم القديمي، الجزيرة نت – حرب صعدة تستعص عن الحل بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧م
http://aljazeera.net/news/pages/56c18004-6526-4876-840f-07cbabdbc999

٢) تقرير مجموعة الأزمات الدولية، نزع فتيل الأزمة في صعدة، تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٦ بتاريخ ٢٧مايو ٢٠٠٩م

٣) الحوثية في اليمن مصدر سابق ص ٧٢

وكان انضمام الحوثي للمؤتمر الشعبي العام يهدف إلى إيجاد مظلة أمنه لمشروعة السياسي والتكفير عن تأييده لحركة الانفصال التي قام بها الحزب الاشتراكي إلا أن السلطات اليمنية اكتشفت المخطط نتيجة لعمليات استخباراتية محلية وخارجية مما دفع بالقيادة السياسة لفك الارتباط بحركة الشباب المؤمن التي دعمتها سابقا نكاية بالإخوان المسلمين (١)

ودعت الحكومة الحوثي للمجيء إلى صنعاء لتقديمه للمحاكمة تحت عنوان الخيانة العظماء وهو الأمر الذي دفع الحوثي لرفض الاستجابة لدعوة الحكومة وبداية الصراع المسلح.

إلا أنه وعلى الرغم من أن الحوثي قد اعتمد على التنظيم المذهبي التعبئة الطائفية واستمد العون من الجانب الإيراني إلا أن الخلافات والصراعات السياسية الداخلية والتي طفت على السطح بوضوح بعد اندلاع الثورات العربية قد لعبت دور في تقوية موقف الحوثي في مقارعة السلطة فبعد سقوط نظام القذافي اتضح بأن حسين عبد الله الأحمر نجل شيخ مشايخ حاشد وتاجر السلاح فارس مناع قد لعبا دور محوري في الصراع عن طريق تزويد الحركة الحوثية بالمال والسلاح الذي قدمه العقيد معمر القذافي لزعزعة استقرار المملكة السعودية في إطار الصراع الدائر بينهما (٢) .

وكان حسين الأحمر بعد اشتداد الخلاف مع السلطة والتي وطدت علاقتها مع المملكة السعودية ولم يعد الأحمر الرجل الأول في العلاقة مع السعودية اتجه إلى ليبيا لطلب الدعم من القذافي لتشكيل حزب سياسي مناهض للسلطة والمملكة إلا أن والده الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رحمه الله أقنعه بالعدول وقبول تشكيل مجلس (التضامن الوطني) بدعم سعودي بدلا من الحزب السياسي المزمع تشكيله على نفقة القذافي (٣)

فمصدر القوة الذي فاجئ الجميع للحركة الحوثية كان داخلي إلى جانب الدعم الخارجي كما أعتمد الحوثي على عدة مصادر للدعم والتمويل المادي والمعنوي، منها (٤):

---

١) د. عبدالخالق السمدة ورقة مقدمة بعنوان (السلم والأمن) في ندوة، ملامح الدولة اليمنية بعد سقوط النظام، صنعاء ٣١مارس ٢٠١١م، نظمها مركز ابعاد للدراسات والبحوث، الصحوة نت، متوفر على الرابط التالي http://al-islah.net/details.aspx?pagename=gen&pageid=12833

كذلك انظر الاصلاح نت على الرابط التالي http://al-islah.net/details.aspx?pagename=gen&pageid=12833

٢) قناة العربية برنامج با نوراما بتاريخ ٤ سيتمبر ٢٠١١م

٣) حشد نت – ليبيا تبحث عن يد في اليمن – ماذا عن حسين الأحمر http://hshd.net/print3752.html

٤) لصنعاني عبد الله محمد– الحرب في صعده من أول صيحة إلى أخر طلقة (خلفيات وتداعيات الحرب ضد الحركة الحوثية) مصدر سابق ص٧٨

الريع المتحصل إلى يد الحوثي من الخمس والزكاة وإيرادات الجمعيات الخيرية التابعة لتنظيم الشباب المؤمن

المساعدات الخارجية من المؤسسات التابعة لأسرة آل حميد الدين التي كانت تحكم اليمن قبل ثورة عام ١٩٦٢م وأبرزها مؤسسة الحسني بجدة

المساعدات المقدمة من الهيئات والمؤسسات الشيعية في الخارج والتي تقدم الدعم المادي والفكري منها (مؤسسة انصارين – قم الإيرانية – أبو القاسم الخولي (لبنان) مؤسسة زيد بن علي (الأردن) مؤسسة الثقلين (الكويت) رابطة آل البيت (لندن) مؤسسات تابعة لحزب الله في لبنان – صادق الشيرازي (الكويت)

الدعم المالي من الحكومة اليمنية لحركة الشباب المؤمن المقدر ٤٠٠ إلف ريال شهريا بالإضافة إلى الاختلاسات في شركه النفط فرع صعده والتي بلغت قبل اندلاع المواجهات ٣٩ مليون ريال(١)

كما اتضح خلال المواجهات بين الجيش والحوثيين وجود عناصر متعاطفة مع الحوثي أوساط القوات المسلحة حيث وجد في المواقع التي سيطر عليها الجيش مواد غذائية من مخازن الجيش كما ساعد الحوثي على الصمود قيام القيادات العسكرية بتغيير الخطة كلما أوشكت المعركة على الانتهاء والحسم وكانت تلك الأقوال مجرد حرب إعلامية في حينها إلا أن الأحداث على الساحة السياسية بعد اندلاع المظاهرات بهدف إسقاط النظام أظهرت مدى الخلافات والصراعات التي كانت تدور رحاها بين أجنحة السلطة في المؤسسة العسكرية والقبلية حيث كان انشقاق الجيش مؤكدا بان حرب صعده لم تخل من تصفية حسابات بين أجنحة السلطة والقوى النافذة في النظام.

إلى جانب الكوارث الاقتصادية والإنسانية التي أحدثتها حروب صعده إلا أن الخطر الماحق التي تشكله قضية صعده في أنها أسست لصراع سياسي على أسس طائفية وخاصتاً في ظل التحولات التي يشهدها اليمن والمنطقة العربية بشكل عام ففي نفس الوقت الذي يقدم حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) نفسه كبديل للنظام السياسي كونه اكبر أحزاب المعارضة انتشارا نجد الحركة الحوثية ترى في سيطرة حزب الإصلاح إقصاء لها وتهميش وتقزيم للمذهب الزيدي ولاسيما بان غالبية أعضاء حزب الإصلاح يأتون من المناطق الشافعية ومن المؤشرات التي ظهرت في هذا الاتجاه هو تسابق الحركة الحوثية والإخوان المسلمين على السيطرة على

---

١) نفس المصدر ص ٧٣

المحافظات القريبة من صعدة ودارت معارك شرسة بين الجانبين في محافظة الجوف(١) في محاولة من كلا الطرفين للسيطرة على المناطق التي انسحبت منها القوات الحكومية

المطلب الرابع: الحراك الجنوبي والاستقرار السياسي

بدأ الحراك الجنوبي بعد الصراع السياسي بين الحزبين الحاكمين خلال الفترة الانتقالية حيث عمل الحزب الاشتراكي على استعادة الدولة الجنوبية والتي انتهت تلك الفترة بحرب مسلحة خرج بعدها الحزب الاشتراكي من المشهد السياسي الداخلي وبعد انتهاء الحرب وخروج القيادات السياسية في الحزب إلى الخارج تم تشكيل التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج) في ٧-٧-١٩٩٤م (٢) كما ظهرت قيادات سياسية جنوبية في الداخل تطالب بإصلاح مسار الوحدة.

وتمثلت هذه القيادات في شخصين هما (محمد حيدر بامسدوس – وحسن باعوم) واللذان طالبا من داخل وخارج الحزب الاشتراكي بضرورة إصلاح مسار الوحدة وإزالة أثار حرب صيف ٩٤م (٣) .

إلا أن الدعوات الانفصالية لم تصدر حتى الآن عن تجمعات سياسية تاريخية كالأحزاب السياسية المعروفة أو تجمعات قبلية أو مناطقية جماعية فما يزال الانفصال قيمة سلبية لغالبية اليمنيين بما فيهم الجنوبيين (٤) كما أن الداعين للانفصال لا يضعون ذلك وفق برنامج سياسي متكامل وإستراتيجية متسقة،و كانوا جزء من الدولة اليمنية الموحدة ولم تعرف عنهم معارضة للوحدة قبل عام ١٩٩٤م وأبرزهم (حسن باعوم) الذي عاش نازحا في اليمن الشمالي بعد أحداث ١٣يناير ١٩٨٦م في عدن حيث كان من أنصار الرئيس السابق على ناصر محمد وآخرين كانوا من ضمن المؤسسة العسكرية لدولة الوحدة مثل (العميد ناصر النوبة) (٥)

وكذا الذين خرجوا بعد حرب ٩٤م كانوا قيادات انفصالية عادوا وانخرطوا في الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) (٦) .

إلا أن الحراك الجنوبي اخذ في التطور والتنامي بالتوازي مع الأزمات السياسة والاقتصادية التي تشهدها اليمن وبدأت الأصوات المنادية بالانفصال تعلوا على تلك التي تتمسك بالوحدة.

---

١) حشد نت، مواجهات عنيفة بين الإصلاح وجماعة الحوثي في الجوف، بتاريخ الأربعاء ١ يوليو ٢٠١١م متوفر على الرابط التالي http://www.hshd.net/news9010.html

٢) انظر موقع التجمع اليمني الجنوبي (تاج) على شبكة الانترنت بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١١م

٣) السقاف محمد على أبو بكر المصدر السابق

٤) التقرير الاستراتيجي السنوي لعام ٢٠٠٨م ص٢٧

٥) نفس المصدر ص٢٨

٦) انظر نبأ نيوز، تعيين أحمد الصوفي سكرتير لرئيس الجمهورية للشؤون الإعلامية بتاريخ ٨فبراير ٢٠١١م او على الرابط http://www.nabanews.net/2009/34088.html

على الرغم من عدم نجاح تلك الأصوات المنادية بالانفصال منذ اللحظات الأولى لدحر محاولة الانفصال عام ٩٤م إلا أن هناك عدة أسباب خلقت أجواء سياسية واقتصادية واجتماعية مكنت العناصر النشطة والمتطرفة في الحراك من الحركة بحرية وتعميق مفهوم الانفصال في أوساط سكان المناطق الجنوبية ومن هذه الأسباب مايلي:

أن أي مشروع وطني عملاق بحجم الوحدة اليمنية كان لا بد أن يصاحبه رؤية إستراتيجية تبحث في أمكانية نجاحه وتطويره وضمان استمراره وهو ما لم يحدث بعد قيام الوحدة اليمنية (١) وتحول المشروع السياسي المفترض إلى مشروع سياسي لأحزاب وتجمعات سياسية تهدف إلى البقاء والسيطرة على السلطة

تركت حرب صيف ٩٤ م أثار سيئة على الحياة في الجنوب([٢]) والتي أدت إلى ميلاد القضية الجنوبية(٣) والحراك الجنوبي والمطالبة بفك الارتباط حيث تم حل جيش وأمن القوات التي كانت تابعة للحزب الاشتراكي بعد حرب صيف ٩٤م بتسريح غالبية قادة وأفراد الجيش والأمن وأحالتهم إلى التقاعد والبالغ إجمالي عددهم (٨٢٢٠٠) فرد كما بلغ عدد الموظفين المدنيين المحالين للتقاعد الإجباري (٥٦٦٩١٦) من أصل (٦٨٠٠٠٠)(٤) والذي شكل ما يسمى (حزب خليك في البيت)(٥) الأمر الذي ساعد على انتشار البطالة بين صفوف المواطنين الجنوبيين وشعورهم بالمهانة والذل (٦)إلا أن تلك الإحصائيات لا يمكن الاعتماد عليها كون التنافس بين الحزبين الحاكمين خلال الفترة الانتقالية دفع بالأحزاب إلى تضخيم الهيكل الإداري والعسكري بأسماء وهمية أو لا تمت بأي صلة للوظائف التي يشغلونها

ركز الحزب الحاكم على إدارة الصراع السياسي بعد الحرب بطريقة انتقامية من جهة وحذرة من جهة أخرى حيث كانت التحديات والمؤامرات تحاك ضد الوحدة بعد الحرب وخاصة وأن العلاقة بالإطراف الخارجية التي دعمت الانفصال والتي تأوي القيادات الانفصالية لازالت لها أهداف في اليمن مما دفع الحزب الحاكم إلى إطلاق مشروع شراء الولاءات القبلية والمناطقية والتي تحولت

---

١) د. الروحاني عبد الوهاب ، الحراك الجنوبي في اليمن ....قراءة في الأسباب) نشوان نيوز بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٥م http://www.nashwannews.com/news.php?action=view&id=3773

٢) مجموعة باحثين ،أزمة الجنوب الجديد القديم في تقسيم اليمن ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث . صنعاء ، ط١ ٢٠٠٩ ، ص٢٩

٣) منقوش ثريا ، القضية الجنوبية وقضايا تاريخية وفكرية من اليمن، ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق ط١ ٢٠١١م ص١٣٠

٤) السقاف محمد على أبو بكر نفس المصدر السابق

٥) التقرير الاستراتيجي السنوي لعام ٢٠٠٨ ص٣٩

٦) عادل الجوجري مصدر سابق ص١٣٦

فيما بعد إلى مشروع الانفراد بالسلطة. والذي مكن الكثير من قادة العمل السياسي والإداري والعسكري من إفساد الحياة العامة في جميع المحافظات وفي كل مؤسسات الدولة من منظور إظهار النفوذ وإظهار القوة متأثرين بأجواء وأثار حرب ٩٤م (١)

تعامل كثير من قادة العمل السياسي والإداري مع مواقعهم ووظائفهم القيادية باعتبارها فرصة اللحظة الأخيرة للإفساد والكسب غير المشروع فأطلقوا العنان لممارساتهم الخاطئة حتى وجد الكثير من أبناء المناطق الجنوبية والشرقية والغربية أن كل شي حولهم أصبح في حكم المستباح. وهنا نجد أن القوى السياسية والعسكرية والقبلية والحزبية تعاملت مع الوضع بعد الحرب بعقلية تقاسم المغانم حيث تسابقت تلك القوى للحصول على اكبر قدر من المكاسب فسيطرت القوى المتنفذة على الممتلكات الخاصة والعامة في المناطق الجنوبية وغيرها من المناطق اليمنية ومثلت الأراضي التي كانت ملك للقطاع العام في حكم الاشتراكي محور التنافس بين القوى النافذة

مثلت قضية نهب الممتلكات العامة والخاصة من أراضي ومبان جاهزة مؤسسات ودوائر حكومية مختلفة بداخل مدينة عدن وبعض المحافظات الشرقية واستملكوها بطرق غير قانونية وهو ما حدث أيضا في المحافظات الأخرى مثل صنعاء والحديدة وتعز واتخذت كحجة استند عليها نشاط الحراك الجنوبي في تصعيد مطالبه لفك الارتباط٢.

اتبعت السلطات أسلوب انتقائي في عملية التعيينات لأبناء القادة والمتنفذين والشخصيات الغير مرغوب فيها من أبناء المناطق الجنوبية والشرقية والذي خلق حالة من السخط وعدم الرضاء (٣) وفي الحقيقة أن تلك السلوكيات التي مارستها السلطة والنافذين فيها لم تكن مقتصرة على المناطق الجنوبية بل مورست في جميع محافظات الجمهورية دون استثناء ودوافع الحراك الجنوبي سبقت حرب صيف ٩٤م ولم تأتي الاحتجاجات إلا كامتداد للصراع السياسي بين الأحزاب على السلطة وتم التصعيد تبعا للأوضاع السياسية التي تتمخض عن الصراع وخاصتا بعد احتدام الصراع بين الأحزاب السياسية الرئيسية واحتدام الصراع المسلح في صعده.

إن خروج الحزب الاشتراكي من السلطة لم يكن المحطة الأخيرة في الصراع السياسي وكان من البديهي أن يسعى الحزب إلى إدارة الصراع بكل الوسائل سعيا إلى تحقيق أهدافه في استعادة دولته في الجنوب.

---

١) د. عبد الوهاب الروحاني المصدر السابق

٢) مجموعة باحثين ، حال الأمة العربية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م ، ثنائية التفتت والاختراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١ ٢٠٠٨م ص١١٠

٣) التقرير الاستراتجي السنوي لعام ٢٠٠٨ ص٣٩

ومنذ خروج الحزب الاشتراكي بعد حرب صيف ٩٤م ظل يراهن على انهيار الدولة نتيجة المعطيات على الأرض من تدهور اقتصادي وزيادة حدة الفقر وانتشار الفساد وانقسام النخبة في قمة الهرم السياسي وكان لتفننه في إدارة الأزمات قد أكسبته خبرة وقدرة على تطوير أساليبه والتأني في قطف الثمار (١) إلا أن تلك الرهانات لم تنجح

وعند تصاعد الاحتجاجات في الداخل فضل الحزب الاشتراكي والقيادات في الخارج البقاء على خط الجنوب الساخن والذي يشكل أرضية حاضنه للحزب وكأي أزمة سياسية راهنة على الساحة العربية والإسلامية تتخذ الأزمات طابعا دراماتيكيا لها آليات ومراحل وهذا ما يمكن ملاحظته في أزمة دار فور في السودان (٢) ويسعى الحراك لتحقيق أهدافه من خلال عدة مراحل:

المرحلة الأولى: اعتمدت المرحلة الأولى على آليات دستورية وقانونية وإعلامية كالمظاهرات والاعتصامات والخطابات والبيانات وتشكيل الجمعيات واللجان الشعبية الداعية لنيل الحقوق والمطالبة بالحريات ونقد الأوضاع والحديث عن ممارسة الدولة في الجنوب خطوة أولى في الحراك الجنوبي منذ حرب صيف ٩٤ م (٣).

وخلال هذه المرحلة والتي أطلق عليها (الحراك السلمي) تم تشكيل عدة جمعيات والتي لم تطالب بالانفصال صراحتاً ومن هذه الجمعيات والتنظيمات: جمعية المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين والتي شكلت في مارس ٢٠٠٧م وتوجت بتشكيل مجلس التنسيق الأعلى للحراك برئاسة (العميد ركن ناصر النوبة) وانتشرت تشكيلاتها على مستوى جميع محافظات ومديرات الجنوب، وجمعية العاطلين عن العمل، ومنظمة ولجان مناضلي ثورة ١٤أكتوبر، وجمعيات المزارعين والتي توحدت تحت مسمى مجلس تنسيق الجمعيات الزراعية، وجمعية الدبلوماسيين المسرحين.

المرحلة الثانية: تطورت مراحل الحراك الجنوبي في سياق التطورات التي تشهدها الساحة السياسية من صراع بين النخب السياسية وحروب في أقصى الشمال بين السلطة والحركة الحوثية ومكايدات سياسية بين الأحزاب فلم يجرؤ الحراك الجنوبي على الإعلان صراحة عن أهدافه الانفصالية في عام ٢٠٠٧م إلا أن المستجدات دفعت بقيادات الحراك للإعلان عن دعواتها صراحتاً لنيل الاستقلال ومن هذه الكيانات التي نادت بالانفصال المجلس الأعلى للنضال السلمي لتحرير واستعادة أرض الجنوب الذي تأسس في ٢٠٠٨/١٠/١٣م برئاسة حسن باعوم وحركة النضال السلمي الجنوبي (نجاح) التي تأسست في شهر مارس عام ٢٠٠٩م.

---

١) مركز الجزيرة للدراسات والبحوث (القديم الجديد في تقسيم اليمن) –http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id=66

٢) نفس المصدر السابق

٣) السقاف محمد على أبو بكر مصدر سابق

وفي هذه المرحلة انشأ ناصر النوبة رئيس مجلس التنسيق الأعلى لجمعية المتقاعدين العسكريين والأمنيين في ٢٠٠٨/١/١٩م كيانا أخر لا يقتصر على العسكريين ومطالبهم الحقوقية سمي (الهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب) وفي أيار مايو عام ٢٠٠٩م تم دمج جميع الكيانات التي شكلت منذ عام ٢٠٠٨م تحت (قيادة الثورة السلمية) واختير نائب الرئيس اليمني السابق على سالم البيض رئيسا له إلا انه في ٣٠ نوفمبر تم التراجع عن التسمية ليكون (المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب) واختير بأعوم رئيسا له (١) .

نلاحظ من خلال التجمعات واختلاف التسميات أن الحراك الجنوبي يهدف إلى الوصول إلى حالة إجماع في المناطق الجنوبية (٢) للانتقال للمرحلة التالية كما أن التغيير في التسميات بين ثورة سلمية وحراك سلمي يأتي كرد فعل للتطورات في الساحة السياسية والصراع بين القوى والأحزاب السياسية كما يأتي التغيير في القيادات لتجنب استغلال السلطة بوصف نشاط الحراك بالمؤامرة الخارجية في حال كانت القيادة من العناصر المقيمة في الخارج مثل نائب الرئيس السابق على سالم البيض .

المرحلة الثالثة: بعد أن استطاع الحراك الجنوبي أن يأخذ حيزا في وسائل الإعلام المحلية والدولية واهتمام داخلي وخارجي انتقل إلى مرحلة العصيان المدني والتي من خلالها حاول شل حركة الحياة في المحافظات الجنوبية ونجح بشكل جزئي في بعض المحافظات إلا انه لم يحصل على استجابة كما كان يأمل في الكثير من المحافظات

وفي هذه المرحلة اخذ الحراك في محاولة لتدويل القضية من خلال مناشدة المجتمع الدولي للتدخل لتخليص اليمن الجنوبي من المحتل الشمالي (٣) وعمدت قوى الحراك على تصوير المواجهات التي تدور بين عناصر الحراك والقوى الأمنية على انه إبادة جماعية أملا في أن يدفع المجتمع الدولي للتدخل واتخاذ قرارات أممية كطرح الاستفتاء أو الحكم المستقل كخيارات للخروج

---

١) انظر موقع (التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج)) على شبكة الانترنت بتاريخ ١٧يوليو ٢٠١١م

٢ http://marebpress.net/news_details.php?sid=36006&lng=arabic

٣) انظر شبكة الإعلام العربية على الانترنت (البيض يطالب بقوات دولية لإخراج "المحتل الشمالي" من جنوب اليمن) http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=290368&pg=2

من الأزمة (١) وهو ما راهن علية رموز الأزمة السياسية المقيمين في الخارج في لندن ونيويورك وواشنطن (٢)،

المرحلة الرابعة: كان من ضمن أجندة الحراك الجنوبي في حال لم يتم النجاح في تدويل القضية ولم يستجيب المجتمع الدولي أو تم التدويل ولم تستجب القيادة السياسية في صنعاء لمطالب الحراك في فك الارتباط عندها يتم تشكيل تنظيمات مسلحة والقيام بحرب عصابات والدخول في حاله حرب مع أجهزة الدولة(٣) إلا أن تلك المرحلة تم تأجيلها وانتظار ظروف أفضل وخاصة وان الصراع السياسي بين أجنحة النظام السياسي في صنعاء يتطور بطريقة دراماتيكية وبدأت المؤشرات تلوح مؤكدة انهيار النظام السياسي أو انهيار الدولة وعندها يمكن للحراك فرض الانفصال عن طريق القوة (٤).

وعند اندلاع المظاهرات والاعتصامات في جميع محافظات الجمهورية مطالبة بإسقاط النظام السياسي توقف نشاط الحراك الجنوبي والتحق بميادين الاعتصامات(٥).

إلا أن عناصر الحراك انقسمت فيما إذا كان إسقاط نظام الرئيس على عبدا لله صالح يعد نهاية للقضية الجنوبية والمطالبة بفك الارتباط حيث صرحت بعض القيادات بان نهاية النظام هو نهاية للمطالبات الجنوبية بالانفصال إلا أن قيادات أخرى أكدت بان الثورة القائمة ما هي إلا عبارة عن أزمة سياسية بين أجنحة النظام السياسي في صنعاء واصدر مجلس الحراك الذي عقد في ٢٠١١/٥/٩م بمحافظة أبين مديرية لودر بيانا كانت افتتاحيته قد وصفت الجنوب بالمحتل من قبل نظام الجمهورية العربية اليمنية كما وصفت ساحات الاعتصام بساحات الجمهورية العربية اليمنية (٦) .

---

١ مأرب برس، انباء عن نية على ناصر والعطاس إتباع النموذج السوداني لانفصال الجنوب عن الشمال بتاريخ الأحد ٢١ أغسطس ٢٠١١م http://marebpress.net/news_details.php?sid=36091&lng=arabic ايضا انظر مأرب برس على الرابط التالي http://marebpress.net/news_details.php?sid=36126&lng=arabic

٢) مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث (أزمة الجنوب – القديم الجديد في تقسيم اليمن) مصدر سابق) http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id=66

٣ –نفس المصدر

٤) من حديث المعارض في الحراك الجنوبي المقيم في الخارج احمد عمر بن فريد لقناة عدن لايف بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٨م

٥) مركز الجزيرة للدراسات (جنوب اليمن والثورة سيناريوهات الوحدة والانفصال) المصدر أن لاين بتاريخ ١مارس ٢٠١٢م http://www.almasdaronline.info/index.php?page=news&news_id=29308

٦) المجلس اليمني (مجلس الحراك الجنوبي يعلن تأييده لثورات الشباب في الجمهورية العربية اليمنية) http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=592132

كما أكدت قيادات جنوبية إنهاء تعول على نتائج الثورة الشبابية في التوجه نحو الانفصال (١) إلا أن اجتماع القاهرة الذي عقدته قيادات معارضة في القاهرة في الفترة ٩الى ١١مايو ٢٠١١م وضح التباين في مواقف تلك القوى من قضية الوحدة حيث يذهب جناح يقوده الرئيس اليمني السابق على ناصر محمد بوجوب المحافظة على الوحدة بينما يتبنى جناح رئيس الوزراء السابق لدولة الوحدة حيدر أبو بكر العطاس مشروع الدولة الفيدرالية إلا أن جناح نائب الرئيس السابق على سالم البيض يتخذ موقف متشدد نحو الوحدة ويرى بان الانفصال هو الخيار الوحيد (٢)
كان لا بد للسلطة أن تتحرك لاحتوى الحراك وانتهجت عدة طرق في سبيل ذلك فاستغلت الانقسام الذي أحدثته حرب ١٣يناير عام ١٩٨٦م والتي انتقل على أثرها ما يقارب من ٢٠الى ٣٠ إلف أسرة من الويه الجيش الجنوبي سابقا مع أسرهم إلى الشمال سابقا حيث حرصت السلطة على بقاء ذلك الانقسام بهدف إضعاف الحراك (٣) وهو ما دفع الحراك لرد الفعل بعقد مؤتمرات التصالح والتسامح بين الفصائل الجنوبية لتفويت الفرصة أمام السلطة لشق الصف (٤) – وجهه الرئيس على عبدا لله صالح لتلبية المطالب التي ينادي بها عناصر الحراك وتم تسوية ما يقارب (٤٥,٠٠٠) ألف (٥) من أوضاع المتقاعد العسكريين إلا أن السلطة لم تعترف بوجود مشكلة بشكل كليا وإنما أقرت بها جزئيا وان تلك المشكلة ناتجة عن سوء الإدارة وليس ورائها دوافع سياسية (٦).
إلا أن الحراك استمر في التصعيد فكان العرض العسكري الذي قام به العسكريين المسرحين في ٢٠٠٧/٧/٧م هو تاريخ ذكرى انهزام الحزب الاشتراكي أمام القوات الحكومية بمثابة ناقوس الخطر والذي جعل السلطة تستشعر مدى خطورة القضية فسارعت للاستجابة لمطالب الحراك وصرفت عشرات المليارات من الريالات لامتصاص الغضب في المناطق الجنوبية وقامت برفع

---

١) المصدر قناة العربية – برنامج ((واجهه الصحافة) بتاريخ ٢٠١١/٦/١٠م. المصدر اون لاين (الحراك الجنوبي يحيي يوم المعتقل) بتاريخ ٢٠١١/٣/٧م
http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=17471
ايضا انظر موقع اليمني الجديد على شبكه الويب (الحراك الجنوبي يتوقع قيام دولة الجنوب) بتاريخ ٢٠١١/٦/٨م http://newyemen.net/dgNews/emailnews.php?id=6815

٢) د. محمد النعمان – (لقاء القاهرة للقيادات الجنوبية أبعاد واهداف) البديل نت، ٢٠١٠/٥/١٢م
http://albadell.com/details.asp?id=6346&catid=3

٣) السقاف محمدابو بكر مصدر سابق

٤) التقرير الاستراتجي االسنوي لعا م ٢٠٠٨ مصدر سابق ص٤٧

٥) أ .د بن قنه. عمر– جريدة الراية القطرية، العدد (١٠١٣٤) بتاريخ ٢٠١٠/٢/٤م

٦) التقرير الاستتراتيجي السنوي لعام ٢٠٠٨م ص٤٧

الأجور المرتبات (١) إلا أن هرولة السلطة للاستجابة لمطالب الحراك دفعه لرفع سقف مطالبه لتصل إلى ألمطالبه بفك الارتباط وحق تقرير المصير والتشكيك في شرعية الوحدة وهو ما افقد الحراك شعبيته(٢) واكسب السلطة شرعية قمع تحركاته

– كثفت السلطة من تواجدها العسكري في اغلب مدن الجنوب خاصتا في مدينة الضالع ولحج وأبين (٣) وهي المناطق التي كان الحراك يهدف إلى الانتقال إلى مرحلة العمل العسكري فيها

– قامت السلطة بإصلاحات سياسية متمثلة في انتخاب محافظي المحافظات من قبل أعضاء مجلس النواب بدلا من تعيينهم بقرار جمهوري وهدفت السلطة من خلال هذا التعديل سحب البساط من تحت أقدام المعارضة التي كانت تطالب بانتخاب المحافظين بطريقة مباشرة من الشعب وتم انتخاب المحافظين في انتخابات قاطعتها المعارضة وتولى محافظين من نفس المحافظات لأول مره في تاريخ الجمهورية اليمنية في جميع محافظات الجمهورية عدى محافظتي المحويت وحجه وهي محافظات شمالية أصرت السلطة تعيين محافظين جنوبيين فيها بحجه تعويد المواطنين على تقبل أن يحكمهم أشخاص من محافظات أخرى (٤)

– تم تشكيل لجنة للتحقيق في قضايا نهب الأراضي في المناطق الجنوبية والغربية عرفت بلجنة (بإصره هلال)(٥) والتي قدمت عريضة بأسماء ١٥ شخصية نافذة في السلطة والوسط العسكري والاجتماعي (٦) قامت بالسطو على أراضي عامة وخاصة بدون أي وجهه قانوني (٧) إلا أن الرئيس على عبدا لله صالح لم يتعامل مع التقرير بشكل جدي ويرى الباحث بان الرئيس صالح اعتبر المواجهة مع الشخصيات التي وردت في التقرير ستضعف موقفة في الصراع الدائر مع المعارضة وأن مواجهه نافذين من الحجم الكبير سيضعف موقفة في ذلك الصراع وخاصة وأن القوى المعارضة هي التي تدفع لذلك التصادم في نفس الوقت الذي تساهم في الفساد وهذا الوضع يعيدنا إلى المشهد السياسي قبل نشوب حرب صيف ٩٤م عندما أصر علي سالم على

---

١) نفس المصدر السابق ٤٨

٢ نفس المصدر ص٤٩

٣) السقاف نفس المصدر

٤ التقرير الاستراتيجي اليمني لعام ٢٠٠٨م مصدر سابق ص٥٠

٥ –بآصرة هو الدكتور صالح بآصرة وزير التعليم العالي في الجمهورية اليمنية) عبدالقادر علي هلال وزر الإدارة المحلية السابق والذي قدم استقالته على اثر اتهامات وجهت له من قبل أطراف في السلطة بتعامله مع المتمرد ين الشيعة في محافظة صعده في قضية ما يعرف (بنت الصحن الحوثي)

٦) انظر جريدة الوسط اليمنية بتاريخ ٣فبراير ٢٠١٠م

٧) الصحوة نت بتاريخ ٢٠١١/٣/١٨م

قيام الرئيس صالح بإلقاء القبض على العناصر الضالعة في عملية الاغتيالات فكان رد الرئيس على عبد الله صالح (تعالوا نتعاون للقبض عليهم وإلا لن افعل حتى ولو كانوا باب القصر الجمهوري)

– كلف رئيس الجمهورية نائبة عبد ربه منصور هادي بتنفيذ معالجات في ثلاث محافظات شملها تقرير (بإصره هلال) وهي عدن أبين لحج من أصل خمس محافظات وتم حل نحو ٩٠% من مشكلات الأراضي حسب المصادر الرسمية (١)

أما عن موقف أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك)، ففي البداية كان موقف المعارضة مترددا من اتخاذ موقف مؤيد أو معارض من الحركات الاحتجاجية في المناطق الجنوبية (٢) بسبب أن القوى المكونة لتكتل أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) لا تزال في حالة اختلاف حول الأسباب التي أدت إلى حرب صيف ٩٤م والتي ساهم اكبر أحزابها في حسمها (التجمع اليمني للإصلاح) إلا أنها أبدت تأييدها للمطالب المشروع التي يرفعها الحراك وبعد أن تطورت الاحتجاجات اندفعت المعارضة لمشاركة الحراك في تحركاته كما وظفت وسائل إعلامها لتأييد مطالب الحراك (٣) ولا تكاد تخلو صحف (٤) المعارضة من الحديث عن (القضية الجنوبية) دون أن تفصح عن ماهية القضية .

إلا أن المعارضة لم تكن السبب الرئيسي في الدفع بالحراك إلى حيز الوجود في بداية الأمر كما يذهب إليه الحزب الحاكم إلا أن التطورات التي حدثت في الجنوب كانت امتداد للتطورات في الصراع السياسي بين القوى السياسية والنخب السياسية في قمة الهرم السياسي حيث قررت المعارضة الركوب على موجه الجنوب في عملية تهدف إلى الضغط على الحزب الحاكم في القضايا المختلف عليها في إطار الصراع السياسي على السلطة

إلا أن أهداف الحراك التي أصبحت معلنة (تقرير المصير) سبب إحراج لأحزاب المعارضة ومخاوف من تطور الحراك في اتجاه الانفصال الفعلي دون أن تستطيع تلك الأحزاب فرملته وتصبح أمام مسئولية تاريخية إلا أن التطورات الدراماتيكية في الأحداث والانقسامات في النخبة والتي ظهرت فيما بعد قد تعطي تفسير لانضمام شخص مثل طارق ألفضلي إلى الحراك بعد أن

---

١) الحالمي درهم محسن أحمد (دور المعارضة في الاستقرار السياسي) مصدر سابق ص ١٨٦

٢) التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٨ مصدر سابق ص٥٠

٣) نفس المصدر نفس الصحفة

٤ لمعرفة موقف صحف المعارضة من القضية الجنوبي انظر الصحون نت بتاريخ ٢٠١١/٨/٢م كذلك انظر بكيل نت على الرابط http://www.bakeel.net/news_details.php?lng=arabic&sid=570 ايضا انظر الاشتراكي نت http://www.aleshteraki.net/news_details.php?lng=arabic&sid=6113 ايضا انظر http://www.aleshteraki.net/news_details.php?lng=arabic&sid=5471

كان عضو في الحزب الحاكم وهو صهر (العميد على محسن الأحمر) قائد الفرقة الأولى(١) مدرع الذي انشق عن نظام على عبد الله صالح مما يؤكد بان اطراف الصراع جعلت من الحراك الجنوبي كورقة رابحة في الصراع السياسي فقد أخذ موقع القضية الجنوبية يتغير في حسابات أحزاب المعارضة اليمنية فبينما كان الإصلاح السياسي في بداية الأمر هو المدخل الحقيقي للإصلاح الوطني الشامل من وجهه نظر أحزاب المعارضة أصبحت الانتخابات هي المدخل ثم أصبحت القضية الجنوبية هي بوابه الإصلاح الوطني بهدف الحصول على تأييد المناطق الجنوبية ضد النظام (٢)

المطلب الخامس: سياسات السلطة والاستقرار السياسي:

لا يختلف اليوم الوضع في اليمن عن ما كان علية في عهد الإمام او عهد التشطير الذي ساد فيه الفساد والظلم والاستبداد والانغلاق وتجهيل الشعب وتوفرت الشروط الموضوعية ذاتها في ذات البيئة وذات المجتمع فاستلزمت ذات النتائج (٣)

فواقع اليمن السياسي اليوم يشهد انسداد في الوضع والجانب الاقتصادي وضعف الأداء الحكومي وضعف الدخل القومي وغياب الاستثمارات الكبرى وانتشار الفساد المالي والإداري ووصول النسيج الاجتماعي إلى أسوأ مراحل تفككه وتمزقه مناطقياً وطائفياً وقبلياً واسرياً مع تراجع ملحوظ في الثقافة والقيم الأخلاقية والالتزام الديني ومستوى التعليم وكل تلك المشاهد والتعقيدات في المشهد السياسي اليمني كانت نتاج للسياسات السلطة التي أصبحت عاجزة في مواجهه الأزمات وتبحث عن استخدام القضايا الوطنية والتلاعب بها ككروت رابحة للبقاء والاستمرار في السلطة لأطول وقت ممكن (٤)

بعد إعلان الوحدة وخلال الفترة الانتقالية اتبعت السلطة والتي كان يتقاسمها الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام – الحزب الاشتراكي) سياسات تهدف إلى السيطرة على السلطة وإقصاء الأخر

فلم يمض على الوحدة إلا القليل حتى ظهرت السياسيات الحزبية والتي قدمت مصالحها الضيقة على المصالح الوطنية واتبعت سياسات تكتيكية من خلالها عمد المؤتمر الشعبي العام إلى الدفع

---

١) انظر صحيفة ١٤ أكتوبر بتاريخ ٢٧يوليو ٢٠١١م العدد (١٥٢٣٠)

٢) الحالمي درهم محسن احمد، دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي (٢٠٠٣-٢٠٠٨م) مصدر سابق ص ١٨٧

٣) مجموعة باحثين – الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية الناشر مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث صنعاء ٢٠٠٨م بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية ٢٠٠٩م ص٣

٤) نفس المصدر ص٣

بالشيخ الأحمر إلى تشكيل حزب إسلامي جديد يقف أمام تطلعات الحزب الاشتراكي ويقول ما يستحي أن يقوله النظام السياسي ويقوم بتوتير الأوضاع وخلق الأزمات بين شريكي الحكم وقد أقر الشيخ الأحمر بطلب الرئيس صالح منه وحلفاءه الإسلاميين بتشكيل حزب سياسي ليكون رديفا للمؤتمر الشعبي العام ويقوم بمعارضة الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الحزب الاشتراكي كما سعى الرئيس على عبد الله صالح إلى تفكيك الحزب الاشتراكي عن طريق الإغداق بالأموال والفلل والسيارات لأعضاء الحزب في محاولة لخلق صراعات بين أعضائه(١).

وهو ما أدى في النهاية إلى تحول التنافس وسياسة الإقصاء إلى حرب دموية خاضها الطرفين في صيف ١٩٩٤م وبعد الحرب اتبع الرئيس على عبد الله صالح سياسة تتلاءم مع المرحلة من ناحية وترسيخ نظام حكمه من ناحية أخرى فقد ركزت سياسات النظام بعد حرب ٩٤م على عدة نواحي منها القضاء على ما تبقى من الحزب الاشتراكي اليمني واتبع في ذلك عدة وسائل منها تطهير المؤسسة العسكرية من المواليين للحزب الاشتراكي وإغلاق ومصادرة ممتلكاته ومقاره، وتحجيم دور الإخوان المسلمين.

وكذلك زيادة التحام النظام السياسي بزعماء القبائل، فقد منحهم الرئيس ميزات أكثر من تلك التي كانت لهم قبل حرب ٩٤م وقبل الوحدة وزاد من تواجدهم في المراكز القيادية العسكرية والأعمال التجارية والمقاولات وتمكن النظام من التمدد في هذه الفئة وكسبها بشكل اكبر عن طريق منحها الاعتمادات المالية وفرص الاستثمار والمناصب الهامة والدرجات الوظيفية والسيارات والشراكه في الاستثمار كما أعتمد على فئة المشايخ في إدارة المناطق المحلية واحتواء الأزمات التي قد تطرأ بين الدولة وبعض القبائل إلى حد تشكيلها لنظام موازي لنظام الدولة

كما عمدت السلطة إلى إحياء التشكيلات القبلية الحضرية والبدوية التي تلاشت بعد الاستقلال في المناطق الجنوبية وعملت على إعادة سلطات القبائل على أفرادها ونتيجة لذلك الدعم الذي قدمته السلطة للمؤسسة القبلية انتعش الحراك الاجتماعي باتجاه ترسيخ وإعادة المفاهيم القبلية التي اندثرت فأحيت قبائل الجنوب أعرافها وتماسكها وإبراز مشايخها (٢) لأنها تدرك بان الشيخ مفتاح الحصول على المطالب والامتيازات

وبعد حرب ٩٤ أدخلت السلطة ثقافة القبيلة السائدة في الشمال إلى المناطق الجنوبية بتعميم مصلحة شؤون القبائل على الجنوب وعينت مشايخ وعقال حارات وهو ما لم تعرفه عدن وبقية المحافظات الجنوبية طيلة تاريخها (٣)

---

١) الجو جري عادل– اليمن فوق بركان مصدر سابق ص١٣٢

٢) الطويل، مصدر سابق، ص ٢٠٩.٢٠٠

٣) السقاف محمد علي أبو بكر ، الحراك الجنوبي قوة فاعلة غير رسمية،، مركز الجزيرة للدراسات، الجزيرة نت بتاريخ ٢٠١١/٤/٧م –

وقد كان لتلك السياسات التي اتبعتها السلطة اليمنية دور في إضعاف دور الدولة وتقوية دور القبيلة فانبعثت الولاءات القبلية والمناطقية والمذهبية من جديد في محاولة لخلق كيانات تحمي نفسها من جهة والحصول على دعم السلطة من جهة أخرى.

كما اتبعت السلطات اليمنية سياسات تتعامل من خلالها مع المراحل والمتغيرات واضعة هدف البقاء والاستمرار في السلطة أهم الأهداف دون سواه من الأهداف الأخرى التي تتعلق بالاستقرار أو التنمية، ومارست السلطة التمييز بين المواطنين لأسباب غير قانونية والذي أدى بدوره إلى شعور عدد كبير منهم بعدم الاعتزاز والجور والظلم فكانت نتيجته تراجع شرعية الدولة وتراجع وجودها في ضمائر الناس وعقولهم (١).

وتضافرت عدة عوامل في التأثير السلبي على مكانه الدولة وهيبتها لدي غالبية المواطنين كان أبرزها

-غياب المشروع السياسي العادل للنظام وتواضع ما يحمله من أهداف (الحفاظ على السلطة والبقاء فيها أطول فترة ممكنة) وما يتمثل علية من ضعف الدافعية لحشد وتجنيد المواطنين لتحقيق ذلك الهدف واستيعابهم لحماية ذلك المشروع، وفساد القدوة فجميع القوى السياسية تمارس الفساد والإفساد وتفتح الباب بمصراعيه لبقية المواطنين لنفس الممارسة (٢)

-أخضعت السلطة الوظيفة العامة للدولة لمعايير مزاجية وغير قانونية تداخلت فيها اعتبارات القرابة والوساطة والمصلحة وحرم وأقصي أصحاب المصلحة الحقيقية من الكفاءات والخبرات والخريجين من الشباب (٣)

- اتبعت السلطة سياسة الخصخصة للمؤسسات والشركات العامة وبيعها بثمن بخس لقاء مصالح متنفذين ومن ثم الاستغناء عن وظائف العاملين في هذه المؤسسات والشركات العامة الأمر الذي فقدت معه ألاف الأسر مصادر عيشها ودخولها الأساسية (٤) وشكلت اللجنة العليا للخصخصة عام ١٩٩٩م بطريقة أتاحت لمجموعة من النافذين تملك المؤسسات الصناعية

---

http://errorpage.aljazeera.net/AJA-error/index.htm

١) التقرير ألاستراتجيي السنوي لعام ٢٠٠٥م ص ٤٥

٢ نفس المصدر ص٤٦

٣) د. الروحاني عبد الوهاب (الحراك الجنوبي قراءة في الأسباب) مأرب برس بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٠م http://marebpress.net/articles.php?id=6431

٤) نفس المصدر

والتجاريـة والفندقيـة والخدميـة للقطـاع العـام والمخـتلط إضـافة إلـى تملـك المنشـآت والمبـاني والعقارات(١)

–عمدت السلطة اليمنية على الإغداق على المؤسسة العسكرية وتخصيص ميزانية مفتوحة معلنة وغير معلنة وعمدت على تجهيزها بأحدث الأسلحة(٢)

– عمدت السلطة على خلق أجهزة أمنيـة متعارضـة يراقب كل منهـا الأخر (٣) وحرصـت علـى سياسـة تزييـف ومناطقيـة الجيـش والأمـن باسـتيعاب الطيعـين مـن أبنـاء الريـف الأميـين والقبائـل الموالية واستبعاد ذوي الكفاءة والمؤهلات وأبناء المدن (٤)، وتوزيع المقاعد والكيانات العسكرية والأمنية على كوتات لأقطاب الأسرة والنخبة الحاكمة واستبعدت أبناء مناطق معينة

فأبناء المناطق الوسطى لا يستطيعون الالتحاق بالكليات العسكرية والأمنية ما لم يحصلون على تزكية من احد النافذين ولهذا شكلت أجهزة الجيش والأمن على أساس مناطقي مما جعل محافظة صـنعاء(قبل الوحـدة) تشـكل ٧٣.٧ % مـن إجمـالي النخبـة العسـكرية فـي الجمهوريـة (٥) كمـا سيطرت النخبة المنتمية لمحافظة صنعاء على ٥٩.٥% من إجمالي المحافظين ومثلت شريحة يقرءا ويكتب ٥٠% من هذه الشريحة بينما خلت محافظة مثل محافظة الحديدة على أي تمثيل بسبب طابعها غير القبلي .

وبعد أن استطاع نظام الرئيس على عبد الله صالح أقصى الحزب الاشتراكي من السلطة بعد حرب صيف ٩٤م عمد إلى تهميش القيادات السياسية المتبقية في الداخل وأقصى الكثير من منتسبي الحزب من الجهاز العسكري والمدني من وظائفهم بدأ للنظام السياسي أن حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) والذي كان الحليف لحزب الرئيس طيلة فترة حكمة لليمن أصبح المنافس الأقوى في الساحة السياسية وشعر النظام السياسي بان الإخوان أصبحوا يشكلون خطرا على السلطة (٦)

فبدأ في تقليص نفوذ حزب الإصلاح ذات التوجهات الإسلامية في الإطار الاجتماعي عن طريق استقطاب القوى الاجتماعية (زعماء القبائل) والتي كانت قد التحقت بحزب الإصلاح أبان

---

١) الروحاني محمد أبو بكر السقاف – مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ ٢٠١١/٤/٧م

٢) د.محسن يحيى صالح – خارطة الفساد في اليمن وإطرافه النافذة، صنعاء، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط١ ٢٠١٠ ص ١٢٦

٣) د . يحيى صالح نفس المصدر نفس الصفحة

٤) المصدر السابق ص١٢٧

٥) أبو أصبع بلقيس أحمد منصور– النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (١٩٧٨– ١٩٩٠م) مصدر سابق ص٤٦

٦) انظر مركز الجزيرة للدراسات على شبكة الانترنت (الحوثية) مصدر سابق

الصراع مع الحزب الاشتراكي خلال الفترة الانتقالية قبل حرب ٩٤م وبذلت السلطة لهذه الزعامات الأموال والمناصب في سبيل ذلك وهذه السياسة التي اتبعتها السلطة أدت إلى تهميش الكفاءات من خريجي الجامعات والطبقة المثقفة والكفاءات في جميع المجالات حيث حرمت هذه الفئة من الحصول على ابسط حقوقها في التوظيف وشغل المناصب.

فقد كانت السياسات التي اتبعتها السلطات اليمنية في توزيع القيم والتجنيد السياسي تتنافى مع متطلبات التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي(١) حيث كانت تلك الطبقة التي استهدفتها السلطة تشكل في غالبها من الأميين بهدف قدره تلك الجماعات على التجنيد السياسي في المجتمع الذي يتسم بالقبلية والولاء للشيخ والعشيرة كما أن تلك الفئة الاجتماعية لا تعترض على الأخطاء التي يقترفها النظام بسبب الاستلاب الفكري الذي تعاني منه كما أنها لا تعترض على مبدأ توريث السلطة كون تلك الزعامات القبلية غالبا ما تورث المشيخ لأبنائها في نفس الوقت تجهل الالتزامات الدستورية هذا بعكس الطبقة المتعلمة والمثقفة التي قد تشكل عقبة في قضية التوريث نتيجة الحس الوطني الذي غالبا ما يتمتع به الإنسان المتعلم والمثقف ولهذا اتخذت السلطة موقف العداء من الشباب المتعلم والطبقة المثقفة.

يضاف لذلك عمل السلطة على إبقاء بعض مسببات النزاع والصراع المجتمعي ومحاولة توظيف التنوع المجتمعي اليمني توظيفا نزاعياً عبر إذكاء الصراع وتشجيع النزاعات بين القوى المجتمعية وإشاعة حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والسياسي لان النخبة السياسية اليمنية تعتقد بأن شيوع حالة الصراع وتهميش دور المؤسسات الحديثة (كالمؤسسات التشريعية والقضائية والحزبية) كفيلاً وفقا لوعي السلطة باستمراره كملاذ وملجأ للقوى الاجتماعية الفاعلة ومن ثم تحاول إطالة عمرها السياسي بحكم الضرورة ويغدو حاكما بديلا للوجود المؤسسي الفاعل(٢).

وكانت محصلة تلك السياسات التي اتبعتها السلطة اليمنية انتشار ثقافة الشك بين قوى المجتمع وشيوع حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي واستشراء الفساد في جسد المجتمع والدولة اليمنية، وسعت السلطة للتعويض عن غياب شرعية الانجاز عبر حضور ما يمكن تسميته بـ (شرعية الاشرعية) عبر توظيف الوضع غير المستقر مجتمعياً ودفع الأطراف المجتمعية إلى القبول بالوضع الراهن ونتيجة لعجز القوى السياسية والاجتماعية عن تنظيم نفسها والتصالح فيما بينها نمت ثقافة القبول بالوضع الراهن خوفا من تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية إلى الأسوأ.

---

١)مأرب برس، صحيفة أمريكية : صالح قد يحافظ على الرئاسة بالأموال وشراء النخب لكنه لم يفعل شيا لرفاهية بلدة المنهار بتاريخ الأربعاء ٢٣ فبراير ٢٠١١م
http://marebpress.net/news_details.php?sid=31359

٢) التقرير الاستراتيجي اليمني لعام ٢٠٠٤م ص٤١

وهو ما ظهر بشكل واضح أثناء الثورة الشعبية التي شهدتها اليمن في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١، حيث عبرت الكثير من القوى المجتمعية والقبلية عن خوفها من عدم قدرتها من تجاوز الإشكاليات التي خلقتها السلطة في الإطار الاجتماعي وسادت مشاعر الخوف من أن تعم الفوضى والثأر في حال سقوط النظام، وهو ما أطال أمد الثورة، وأضعف قدرتها على الحسم والفعالية.

الباب الثاني
المحددات الخارجية للاستقرار السياسي في اليمن

تمهيد:

مما لا شك فيه بان البيئة الخارجية وما تتضمنه من عوامل تدخل في تحديد مسار السياسيات للوحدة الدولية وتفرض على صانع القرار السياسي تغيرات لا يمكن تجاهلها فهو يتأثر سلبا أو إيجابا بتلك الأحداث في البيئة الخارجية ويختلف هذا التأثير من دولة إلى أخرى تبعا لقدرة وأهمية هذه الدولة وارتباطها بتلك المتغيرات (١) أو الأزمات التي قد تحدث في البيئة السياسية الخارجية سوى على المستوى الإقليمي والدولي ، تلك التفاعلات بين الوحدات الدولية ينتج عنها الاستقرار أو عدم الاستقرار سوى للوحدة الدولية أو على مستوى النظام السياسي الدولي أو الإقليمي

وخلال العقد الأخير من القرن العشرين ارتبطت العلاقات الخارجية اليمنية وتفاعلاتها مع الوحدات الدولية الأخرى بموقف تلك الوحدات من الوحدة اليمنية كونها تمثل ابرز حدث تشهده اليمن والمنطقة العربية بشكل عام إلا أن المتغيرات والأزمات السياسية على المستوى الدولي والإقليمي أفرزت متغيرات ومعادلات سياسية جديدة تأثرت اليمن بتلك الأزمات وارتبط الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها بمجريات الأحداث التي تدور على المستوى الدولي والإقليمي ومثلت عدة أحداث ومتغيرات على المستوى الدولي والإقليمي منعطف هام في العلاقات الدولية وما تلاها من أزمات وصراعات ومن خلال هذا الباب تتناول الدراسة أهم الأزمات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي كان لها اثر على اليمن ومثلت محدد من محددات الاستقرار السياسي .

١- شرهان فؤاد حسين احمد- اثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية اليمنية تجاه العمل العربي المشرك (١٩٩٠ -٢٠٠٣م) دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جمهورية مصر العربية معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية ص١٣٣

الفصل الأول

المحددات الدولية للاستقرار السياسي في اليمن

المبحث الأول: نهاية الحرب الباردة والاستقرار السياسي في اليمن

نتج عن انتهاء القطبية الثنائية، وأفول عصر الحرب الباردة، أن تغير هيكل النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى سيطرة قطب واحد على السياسية الدولية، ويعد النظام الدولي واحدا من المحددات الرئيسية والمؤثرة على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى ، فحرية الحركة التي تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على هيكل النظام الدولي أو طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذه التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل الوحدة الدولية نفسها.

ويتحدد الشكل البنيوي للنظام الدولي القائم على أساس القطبية الأحادية بانفراد دولة واحدة بعناصر القوى والنفوذ، نتيجة التمركز الشديد للموارد والإمكانيات المتاحة وعلى نحو يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الدولية التي يتألف منها النظام الدولي (١) ونتيجة التغير في هيكل النظام الدولي في أوائل عقد التسعينات وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسية الدولية، كانت الأنظمة العربية من أكثر الأنظمة الإقليمية عرضة للتأثير بعد انتهاء الحرب الباردة على الصعيدين البنيوي والقيمي، و يتميز النظام العربي عن بقية الأنظمة الأخرى انه البيئة التي احتضنت أحداث حرب الخليج.

حملت التطورات التي أتت بها نهاية الحرب الباردة وتغير بنية النظام السياسي الدولي الكثير من الفرص، ومثلها من الإشكاليات، التي أثرت على الاستقرار في اليمن، ومن الايجابيات التي حصدها اليمن من التغيير في بنية النظام السياسي الدولي ما يلي:

١. كان لنهاية الدور السوفيتي إيذانا بنهاية الصراع بين شطري اليمن، وانتهت أهم المعيقات أمام تحقيق الوحدة اليمنية (٢)

٢ـ غلبت الإدارة الأمريكية المصالح الإستراتجية في دعم إجراءات إتمام الوحدة، لان النظرة الإستراتيجية الأمريكية رأت بان عدم قيام الوحدة سيؤدي إلى استمرار الصراع بين الشطرين ويسبب حالة عدم استقرار في جنوب شبة الجزيرة العربية، كما أن قيام الوحدة سوف يقضي على ما تبقى من توجهات راديكالية في جنوب اليمن ذات التوجهات الماركسية، وفي هذا الاتجاه

---

١ –د. فهمي عبد القادر محمد– النظام السياسي الدولي – دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة ، الناشر دار وائل عمان ط١ ١٩٩٧م ص٦١

٢) مصطفى نصر طه مصدر سابق ص٢٠

قامت الولايات المتحدة في أبريل عام ١٩٩٠م بإعادة علاقاتها من جنوب اليمن في إشارة إلى تأييدها للوحدة اليمنية، واعتراف مسبق بالجمهورية اليمنية، واستمر هذا التأييد بعد الأزمة الخانقة التي واجهت اليمن بعد انتخابات عام ١٩٩٣م، وأثناء حرب صيف ٩٤م على الرغم من ما سببته أزمة الخليج وموقف اليمن منها، وموقف حلفاء واشنطن في المنطقة الداعم للانفصال وتصادمت في تلك الأزمة إرادتان، إقليمية ممثلة في دول الخليج باستثناء دولة قطر التي أيدت استمرار الوحدة، وإرادة دولية مثلها الموقف الأمريكي الذي بعث للقوى الإقليمية عدة رسائل في هذا الشأن، منها ما يحذر دول الخليج من الاعتراف بالدولة الجنوبية، كما منعت سفينتين مصريتين كانتا محملتين بالسلاح إلى عدن، وحذرت الولايات المتحدة حلفائها في الخليج من إرسال أسلحة إلى الطرفين المتحاربين (١)

وعلى الرغم من تلك الفرص التي حصدها اليمن نتيجة سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة،إلا أن اليمن مثله مثل أي دولة من العامل الثالث التي تعاني من الضعف وشح الموارد فقد عانت من محدودية الخيارات وحرية الحركة التي حرمت منها مثلها مثل أي دولة ضعيفة أخرى والتي كانت تتوفر في ظل نظام القطبية الثنائية، ومن هذه الإشكاليات التي واجهت اليمن ما يلي:

(أ) تعاملت الدول الفاعلة في النظام الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي مع التحول الديمقراطي، وقضايا حقوق الإنسان، والحريات بمنظور مصلحي، حيث يتذبذب موقف هذه الدول من تلك القضايا حسب علاقتها بالأنظمة الحاكمة، وما يتعلق بمصالحها فالأنظمة التي لا يتوافق سلوكها السياسي مع مصالح الدول الكبرى تكون مطالبة بتطبيق النظام الديمقراطي، وحماية الحريات، وحقوق الإنسان

بينما تغض الطرف عن الأنظمة التي يتوافق سلوكها مع مصالحها، ويظهر ذلك بوضوح في ما يحدث في العالم العربي اليوم حيث تؤيد الدول الغربية الثورات العربية، والتحولات نحو

---

١) المصدر اون لاين (بنية وتوجهات النظام الدولي الجديد بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١)
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:D6WUKx7OQBcJ:www.almasdaronline.com/index.php%3Fpage%3Dnews%26article-section%3D12%26news_id%3D2351+%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D

الديمقراطية في الدول التي لا ترتبط معها بمصالح إستراتيجية بينما تغض الطرف عن دول حليفة لها مثل دول الخليج العربي.

(ب) اشترط الأمريكيون منذ السنوات الأولى من الوحدة اليمنية الأخذ بالنظام الديمقراطي مع عدم تصديره إلى الخارج وتحديدا المملكة العربية السعودية، كما أن الدعم الأمريكي للديمقراطية في اليمن لا يتصف بالدوام، وإنما يخضع للمستجدات التي تؤثر على مصالحة، حيث بدأ قويا حتى عام ١٩٩٨م ثم بدا بالتراجع، و يعود ذلك إلى بداية الإعمال الإرهابية في اليمن، ووصل هذا التراجع إلى أقصاه بعد أحداث ١١ سبتمبر حيث فضلت الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بالجوانب الأمنية والحرب على الإرهاب بدلا عن الديمقراطية

(ج) بعد أزمة الخليج الثانية عانت اليمن كثيرا من جراء هيمنة قطب واحد على السياسية الدولية حيث مارست الولايات المتحدة وحلفائها على اليمن ضغوطات اقتصادية، وسياسية كبيرة وكانت الخيارات أمام اليمن محدودة، نتيجة غياب التوازن الدولي، وهيمنه الولايات المتحدة على جميع الوحدات الدولية الأخرى التي قد تمثل من خلال العلاقة معها فرصة للمناورة وفك الضغط الاقتصادي.

(د) بعد حرب ٩٤م مارست المملكة العربية السعودية حليفة القطب الأوحد في العالم ضغوطات اقتصادية، وسياسية على اليمن في سياسية هادفة إلى إخضاع اليمن للتسليم بالأمر الواقع فيما يتعلق بقضية الحدود. وكانت اليمن قادرة على المناورة في هذا الملف فيما لو كان هناك قطبا أخر في العالم. وأعطت الولايات المتحدة حليفتها السعودية مجال في هذا الشأن ولم تتحرك في اتجاه حل الأزمة، إلا بعد أن رأت بان حلها يخدم مصالح اكبر تتعلق بتهدئة الأوضاع في المنطقة استعدادا لاحتلال العراق والذي حدث عام ٢٠٠٣م

وفيما عدا تلك الايجابيات التي حصدتها اليمن من خلال تغير النظام العالمي، وانتهاء الحرب الباردة فان التغير في النظام الدولي صار في الاتجاه السلبي، بسبب الاختلال في ميزان القوى وتصادم التوجهات الأمريكية مع دول المنطقة العربية، والإسلامية في مواضيع، وقضايا كثيرة (١) ومحدودية الخيارات السياسية أمام صانعي القرار في الدول العربية ومنها اليمن، وتعاظمت كلفة التصادم مع توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث تصبح الدول في وضع حرج عندما تتعارض توجهاتها، ومصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة على قمة النظام السياسي الدولي.

المبحث الثاني: تطورات العلاقات اليمنية الأمريكية

---

١) هنتغتون صموئيل ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: دمالك بن عبيد شهيوة ود. محمود محمد خلف، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١ ١٩٩٩م ص ٧٣.

المطلب الأول العلاقات اليمنية الأمريكية قبل أحداث ١١سبتمبر

مرت العلاقات اليمنية الأمريكية بعدة مراحل منذ حرب صيف ٩٤م، حيث وقفت الولايات المتحدة في صالح الوحدة اليمنية منطلقة من عدة اعتبارات. منها أن الوحدة اليمنية تمثل عامل استقرار في المنطقة، والذي يخدم مصالح الولايات المتحدة، ويضمن سيطرة أفضل على مضيق باب المندب. ولهذا ازداد دور اليمن كدولة لها دور مؤثر في الإستراتجية الأمريكية ،وأخذت بعدا إقليميا مثل تأثير في هذه العلاقة سلبا أو إيجابا بكل الأحداث التي شهدتها المنطقة.

وفي ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٥م (١) أقدمت اريتريا على احتلال جزيرة حنيش اليمنية، واستطاعت اليمن أن تحل تلك القضية عن طريق التحكيم الدولي، والذي نال إعجاب الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ودخلت العلاقة مع الولايات المتحدة مرحلة متطورة، حيث رأت في اليمن عامل استقرار في البحر الأحمر والقرن الإفريقي وهو الهدف الذي يعد استراتيجيا بالنسبة لها لتأمين مصالحها في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك فان العلاقة بين البلدين قد تذبذبت بسبب ميول الولايات المتحدة لإسرائيل، والذي أدى إلى زيادة الضغوط الشعبية على صانع القرار السياسي في اليمن وخاصة وان حركة الإخوان المسلمين حين ذاك تتزعم حركة المعارضة اليمنية. إلا أن البلدان اتفقا على مكافحة الإرهاب الدولي وقامت اليمن بالتوقيع على عده معاهدات دولية في هذا الشأن

وبرزت العلاقات الأمنية بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية خلال زيارة وفد أمريكي إلي اليمن عام ١٩٩٧م، والذي طلب من اليمن استحداث أجهزة متخصصة لمكافحة الإرهاب، وإعادة صياغة المناهج التي تدرس في الكليات العسكرية، وتجلى ذلك التعاون بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٧أبريل عام ١٩٩٧م بتقديم الولايات المتحدة وسائل مكافحة الشغب والهراوات الكهربائية، وتدريب العديد من رجال الشرطة في مجال مكافحة الإرهاب، وأخذت العلاقات بين البلدين منحى أكثر تطورا بعد التفجيرين في دار السلام ونيروبي عام ١٩٩٨م من خلال إشراك اليمن في عملية تتبع الجناة

كما وافقت اليمن على إشراك محققي اف بي أي مع أبي حسن المحضار عقب حادث خطف السياح الستة عشر الأجانب في ديسمبر عام ١٩٩٨م، والذي قتل أربعه منهم في عملية الاختطاف، ووسط هذه العلاقات التعاونية تم تفجير المدمرة الأمريكية يواس أس كول في أكتوبر ٢٠٠٠م والذي أسفر عن مقتل ١٧ بحارا أمريكا، وإصابة ٣٨ آخرين وعلى اثر هذا الحادث

---

١) عبد القادر عزوز محمد، عدم الاستقرار السياسي في القرن الأفريقي ، العدد (٢٣٧٨) بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٩م http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144415

وصل إلى اليمن العديد من المحققين الأمريكيين ، وهو ما خلق حالة صراع سياسي بين السلطة والمعارضة كونه يمس بالسيادة الوطنية.

وعلى الرغم من التعاون الذي أبداه اليمن في التحقيق في قضية تفجير المدمرة كول إلا أن العلاقات تراجعت نتيجة عدم قدرة اليمن على السيطرة، وممارسة سلطاتها على كأمل أراضيها والذي جعل اليمن ملاذا للإرهاب حسب تعبير الناطق باسم الخارجية الأمريكية والذي وصف الإجراءات الأمنية بأنها متساهلة وغير مجدية، وظهرت مساعي للكونغرس بفرض عقوبات على اليمن بتجميد المساعدات

المطلب الثاني:العلاقات اليمنية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية وبين العرب ومحيطهم العالمي(١) وساعدت في تدشين مرحلة جديدة في الصراع على ضوء إفرازات تلك الأحداث، وتداعياتها، ومتطلبات هذه المرحلة واستحقاقاتها ، ففي الأول من مارس من عام ٢٠٠٢م قال: الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال لقاء صحفي عقدة في ولاية ايوا أنه أبلغ الرئيس على عبد الله صالح أثناء محادثة أجراها معه أنه الآن لا يمكن إلا أن تكون مع أو ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كنت معانا نريد نتائج

وقد تعرضت اليمن لعمليات إرهابية أكثر من تلك التي حدثت بعد الحادي عشر من سبتمبر وكانت تطالب المجتمع الدولي للتعاون معها في مكافحة الإرهاب إلا أن الدول الغربية لم تعير ظاهرة الإرهاب أهمية (٢) إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

حينها أكد الرئيس جورج بوش (الابن) بان الإستراتيجية الأمريكية أصبحت هي إستراتيجية الحرب الاستباقية لمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة، وأداة لإعادة تشكيلها، وقبلت اليمن كامل مقتضيات هذه الإستراتيجية وهي في حالة من الرعب من انتقام أمريكي قادم بعد الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١سبتمبر ، حيث كانت هناك رؤية أمريكية لليمن تقول إن رجال القبائل الذي يسيطرون على أجزاء من البلاد يؤمنون ملاذا أمنا لعناصر القاعدة لخدمة إغراضهم الخاصة، فالقبائل حول محافظة مأرب ، وهي منطقة نائية شرق العاصمة صنعاء وبالقرب من الحدود الصحراوية للمملكة العربية السعودية ضلوا لفترة طويلة يتلقون دعما مناوئا للحكومة

١ – ولد الباه السيد عالم ما بعد ١١سبتمر ٢٠٠١م الإشكالية الفكرية والإستراتجية، ، الناشر الدر العربية للعلوم بيروت ط١ ٢٠٠٤م ص١٠١

٢) شرهان فؤاد حسين احمد– مصدر سابق ص١٣٣

اليمنية من جهات خارجية من بينها ماركسيو الشطر الجنوبي سابقا، والسعودية ثم أضيف إليهم منذ عهد قريب عناصر راديكالية مرتبطة بالبعثيين العراقيين، وتنظيم القاعدة

والذي شجع ظاهرة مساندة وإيواء القبائل للعناصر الإرهابية، هو انتماء أغلبية عناصر الجيش والشرطة للمناطق القبلية، الذين يرفضون إطلاق النار على قبائلهم فعندما تفعل القبائل ذلك فإنها على ثقة بان مطالبها سوف تتحقق، ولن تكون السلطات قادرة على إجبارها على شي، وهذا ما جعل القبائل تسعى باستمرار للبحث عن مصادر دعم خارجية (١)

وبعد الأحداث أبدت اليمن استعداها الكامل للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في التحقيق، وملاحقة الضالعين في العملية، وقامت السلطات اليمنية بالقبض على بعض المشتبه بهم عند عودتهم إلى اليمن، وكان الاهتمام اليمني بمطاردة عناصر القاعدة محل إعجاب الولايات المتحدة الأمريكية مما أعاد الثقة في العلاقات التي ساءت بعد تدمير المدمرة يو اس اس كول، واعتبرت اليمن شريك في مكافحة الإرهاب الدولي، وكان لزيارة الرئيس على بعد الله صالح إلى الولايات المتحدة عام ٢٠٠١م دور في زيادة التقارب اليمني الأمريكي، وزيادة الثقة وإزالة الشكوك، والعوائق، وتوقيع اتفاقية أمنية بهدف تعزيز قدرة النظام على الاعتماد على الذات (٢)

وفي هذا الشأن قيل بان اليمن قد منحت الولايات المتحدة حق التحرك بحرية في المياه الإقليمية مقابل مساعدات تقدر بحوالي (٤٠٠) مليون دولار سنويا. كما تجاوبت مع الطلب الأمريكي الذي يفيد بوجود أشخاص من تنظيم القاعدة في اليمن حيث قامت الحكومة اليمنية بمطاردة هؤلاء الأشخاص والاشتباك مع العناصر التي تأويهم

كما وفرت الحكومة اليمنية الحماية للعناصر الأجنبية المقيمة في اليمن ، و شهدت اليمن أحداث بعد الحادي عشر من سبتمبر والتي كان لها الأثر على الأمن والاستقرار وعلاقاتها بالدول الأخرى حيث تم تفجير ناقلة النفط الفرنسية (ليمبرج) في ميناء الضبة بالمكلا محافظة حضرموت، والذي أدى إلى احتراق الناقلة، ووفاه شخص، وإصابة أخريين بجراح، وتدفق النفط الخام إلى البحر بكميات كبيرة.

ونتيجة للأحداث، والتفجيرات التي شهدتها اليمن بعد الحادي عشر من سبتمبر، والتي تؤكد وجود عناصر تنظيم القاعدة في اليمن، قررت الولايات المتحدة أن تقوم بعمليات عسكرية داخل الأراضي اليمنية (٣) والذي أدى بدورة إلى زيادة التذمر والعدى للولايات المتحدة الأمريكية

---

١١) التقرير الاستراتيجي اليمني لعام ٢٠٠٩م ص٣٤٨

٢) ردمان محمد مهيوب حسن– أبعاد الدور اليمني في تحقيق واستقرار الخليج العربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة في العلوم السياسية، جمهورية مصر العربية، جامعة أسيوط، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة ص ٢٣٨

٣) التقرير ألاستراتجيي اليمني ٢٠٠٩ ص١٤٩

أوساط الشعب اليمني، وزادت التدخلات الأمريكية في الشأن اليمني، وسمح للطيران الحربي الأمريكي بالقيام بعمليات عسكرية، وملاحقة الجماعات والشخصيات في الأراضي اليمنية،

وكانت تتوالى ردود الأفعال من جانب عناصر تنظيم القاعدة على العمليات التي تقوم بها القوات الأمريكية داخل الأراضي اليمنية من تلك الردود ، إقدام شخص يدعى (عايد عبد الرزاق كامل) بإطلاق النار على أربعة أطباء أمريكيين يعملون في مستشفى المعمدان بجبلة محافظه آب قتل خلالها ثلاثة وجرح الرابع، والمستشفى تابع لجمعية المعمدان الأمريكية (التنصيرية) ويذهب المراقبون إلى أن هذه العملية جاءت للانتقام لمقتل أبو علي الحارثي وكان لهذا الحادث أثره على العلاقات الأمريكية اليمنية.

وضعت السلطات اليمنية المنافذ البحرية، والبرية تحت مراقبة القوات الأمريكية،وحلق الطيران العسكري بدون طيار بشكل مستمر في الأجواء اليمنية ، و تطورت العلاقات الإستراتاجية بين النظام السياسي اليمني والولايات المتحدة الأمريكية ووصلت إلى قمتها في عهد الرئيس جورج بوش حيث غدت اليمن مسرح اختبار لمواجهة التهديدات الأمنية للأمن القومي الأمريكي تحت منظور مكافحة الإرهاب ومواجهة الاضطرابات وفشل الدولة اليمنية.

ولم تكتفي الولايات المتحدة بمطاردة عناصر تنظيم القاعدة بل تطور نشاطها في هذا الشأن عن طريق دعم النظام السياسي اليمني في مواجهه القاعدة، وتزويده بالمساعدات ووسائل مكافحة الإرهاب، كما توسع نشاطها الدبلوماسي ولاستخباراتي لتقوم بعلاقات ودعم مباشر لبعض القبائل ومنظمات المجتمع المدني في عمل خارج عن الأعراف الدبلوماسية

حيث نشط السفير الأمريكي السابق (ادموند هول) في المحافظات القبلية مأرب، والجوف وشبوه، وقام بافتتاح بعض المشاريع الممولة من الإدارة الأمريكية، وأقحم نفسه في الكثير من القضايا المحلية إلى درجة انه طالب بإغلاق مدراس تحفيظ القرآن الكريم كونها من الوسائل التي تفرخ الإرهاب وتشيع ثقافة العنف

فنتيجة تلك الأعمال الإرهابية التي قام بها تنظيم القاعدة في اليمن وضعف الدولة في التصدي لها لانشغال السلطات اليمنية بالصراع السياسي مع القوى المعارضة، واتخذت من الحرب على الإرهاب احد وسائل ذلك الصراع سواء عن طريق استخدام النظام السياسي لورقة القاعدة في معركته مع القوى المعارضة أو في استخدام المعارضة الانتهاكات الأمريكية المتكررة للسيادة الوطنية اليمنية في حشد الرأي العام ضد السلطة وما كان لذلك الانشغال عن القضايا الهامة التي تتعلق بالتنمية ومعيشة المواطن من مضاعفات على الاستقرار السياسي حيث ولدت الإخفاقات في التنمية المزيد من انتشار الأفكار المتطرفة وإتاحة فرصة اكبر لتنظمي القاعدة للانتشار والتوسع في اليمن.

المبحث الثالث: الحرب الدولية على الإرهاب والاستقرار السياسي في اليمن:

كانت الجمهورية اليمنية من أكثر الدول تضررا بالإرهاب، ويرجع ذلك إلى أن اليمن تاريخيا تعد وجهه رئيسية لكل المذاهب، والأديان، والحركات الدينية لما تتمتع به من خصائص سواء على المستوى الجغرافي المتمثل في صعوبة التضاريس أو من ناحية التركيبة الاجتماعية التي تتسم بالقبلية القابلة للتجنيد والانقسام، مما جعل اليمن وجهة لكل الحركات المتمردة

و في الآونة الأخيرة وبعد ظهور تنظيم القاعدة مثل الموقع الجغرافي لليمن والذي يجاور المملكة العربية السعودية، وهي الدولة التي كانت في بادئ الأمر معنية بالإرهاب وظهرت أسبابة ودوافعه منها نتيجة سياساتها وعلاقاتها مع الغرب وخاصتاً بعد التدخل الأجنبي في العراق والذي رأت فيه الحركات الإسلامية حربا ضد الإسلام ومن غير الجائز الاستعانة بالأجنبي ضد المسلمين([١])

والذي أدى بدورة إلى تطور الصراع في هذا الشأن بظهور تنظيم القاعدة الذي يقوده أسامه بن لادن الذي ينحدر من أصول يمنية فكان لجوار اليمن للسعودية احد الدوافع التي دفعت القاعدة أن تتخذ من اليمن كأحد المعاقل لها في حربها ضد الوجود الأجنبي في المنطقة العربية والذي كان له أضراره البالغة على الأمن الاستقرار في اليمن التي تعاني مشاكل الاقتصادية وينتشر فيها الفقر والأمية الذي مكنها من التوغل في المجتمع والقدرة على البقاء وممارسة نشاطها.

في نفس الوقت الذي استطاعت المملكة العربية السعودية بإمكانياتها المادية الضخمة السيطرة على التنظيم وطرده خارج حدودها ، كما كان لتزامن ظهور التنظيم مع الوحدة اليمنية والانقسامات والصراعات التي حصلت بين القوى السياسية اليمنية فرصة سانحة للتنظيم في ترتيب صفوفه بناءا على تلك الصراعات، والانقسامات، ومثل وجود القاعدة في الأراضي اليمنية عامل تهديد على المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة مما دفع العالم الغربي لخوض حرب ضد هذا التنظيم، وكانت اليمن من بين الدول التي نالت النصيب الأكبر من الحرب ضد الإرهاب بكل ما له من تأثير على أمنها واستقرارها.

فاليمن تقع في نطاق جغرافي مهم للمصالح الحيوية الأمريكية المتمثلة في حرية الوصول إلى منابع النفط، وضمان حرية الملاحة التجارية، والعسكرية في البحر الأحمر، وخليج عدن وفي

---

١) العشملي محمد أحمد ، الزحف إلى الجحيم (١٩٤٠- ٢٠٠٥) حرب الكل ضد الجميع . مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١ ٢٠٠٦م ص٢٧٩

هذا الإطار تهتم الولايات المتحدة الأمريكية في تامين هذه المصالح وتأمين أنظمة الحكم الحليفة في الخليج وأمن إسرائيل (١)

وفي إطار تحقيق تلك المصالح اتبعت الولايات المتحدة إستراتجية سياسية نحو اليمن لتحقيقها منذ بداية التسعينات وحرب الخليج الثانية، كان أمن الخليج يأتي في مقدمة السياسيات الأمريكية ولاسيما الناتج عن الدولة الوليدة التي أتت بها الوحدة اليمنية عام ٩٠ م والذي يرى الجيران فيها تهدداً لاستقرارهم، وخاصة وهناك قضايا عالقة بين اليمن والسعودية لم تحل أهمها قضية الحدود. وبعد حرب ٩٤ م وانهيار الدولة الوليدة سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا لم يكن إمامها إلا القبول بالشروط الأمريكية الخليجية للخروج من الأزمة الخانقة، سواء فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، ونظام السوق الحر، والمحافظة على مظهر الديمقراطية طالما ستعمل هذه الركائز على إعادة العلاقات إلى مسارها قبل حرب الخليج الثانية.

فعملت اليمن من أجل استعادة العلاقات والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في الجوانب العسكرية، من خلال تقديم تسهيلات عسكرية في عدن في عملية استعادة الأمل في الصومال حيث، سمحت بأن تكون عدن مكانا للإدارة، والتوجيه، والتخطيط للقوات الأمريكية العسكرية المنتشرة في مقديشو، ومن ثم توسيع التعاون الأمني والعسكري فيما بعد تدريجيا مع تطور الأزمة الداخلية والحرب الأهلية عام ٩٤م والذي تطور فيما بعد إلى مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه

ويلاحظ ومن خلال العلاقة التي سادت بين الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين إعلان الوحدة وأزمة الخليج وحرب الانفصال، نستطيع أن نكتشف من ذلك المناخ السياسي العوامل التي أدت إلى نمو وتطور تنظيم القاعدة في اليمن، حيث كانت العلاقة بين اليمن من جهة والولايات المتحدة والمملكة السعودية من جهة أخرى علاقة قائمة على الشك والريبة منذ الموقف اليمني من حرب الخليج الثانية، حيث كانت اليمن ترى بان دول الخليج وخاصة السعودية سيكون لها موقف انتقامي، في نفس الوقت الذي كان تنظيم القاعدة يستهدف المملكة السعودية في المقام الأول، مما جعل أهمية وجود ونشاط تنظيم القاعدة في اليمن يأتي في مراحل متأخرة عند السلطات اليمنية، بل أنها ساهمت في في وجوده عن طريق غض الطرف عن التحركات التي يقوم بها ما دام تلك التحركات تستهدف خصم سياسي في تلك المرحلة.

كما مثل الصراع السياسي الداخلي عامل داعم لتواجد تنظيم القاعدة من خلال استخدام تلك الورقة في الصراع بين القوى السياسة، و أصبح تنظيم القاعدة طرف في الصراع السياسي خلال الفترة الانتقالية (٢) حيث لعبت السلطة بتلك الورقة سواء في تهديد الخصوم الخارجيين

---

١ – المركز اليمني للدراسات والبحوث الإستراتيجية – التقرير الاستراتيجي السنوي لعام ٢٠٠٩ص ٣٤٦

٢ – البواب جابر بن يحيى– اليمن وظاهرة الإرهاب الدولي (٩٠– ٢٠٠٧) مصدر سابق ص١٢٦

المتربصين بالوحدة، أو من خلال تحالفها مع التنظيم في حسم الصراع السياسي الداخلي، وقد يكون الغموض الذي اكتنف عمليات الاغتيالات التي طالت مسئولين سياسيين حزبيين له علاقة بالغموض الذي اكتنف علاقة القاعدة بالسلطة والقوى السياسية الداخلية ، حيث بدأت العلاقة بين السلطة والجماعات الإسلامية المتطرفة في الفتور بعد الحرب وظهرت عمليات من تنظيم القاعدة تستهدف النظام اليمني والمصالح الأمريكية.

وكانت الأهداف التي استهدفها تنظيم القاعدة خلال الفترة (١٩٩٢م -٢٠٠٢م) أغلبها في المصالح والرعايا الأجانب مما يؤكد بان الإرهاب قد ارتبط في بادئ الأمر بالصراعات الإيديولوجية(١).

كما شهدت تلك الفترة توتر في العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها في المنطقة حيث جمدت الولايات المتحدة معوناتها، ومساعداتها لليمن على اثر موقف اليمن من أزمة الخليج الثانية ، كان أخر تلك العمليات في تلك الفترة هو تدمير المدمرة الأمريكية يواس اس كول قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتفجير سفينة النفط الفرنسية لمبرج بعد أحداث سبتمبر ، إلا أن اليمن شهد هدوء نسبي من الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) حيث كانت إحداث سبتمبر من الضخامة والقوة ما جعلت اليمن يرتعب من ردة الفعل الأمريكية وخاصة وان السلطات اليمنية تساهلت في التعامل مع التنظيم بل استخدمته في سياساتها ، كما يلاحظ بان العمليات للتنظيم قد عادت من جديد في إطار الصراعات السياسية الداخلية حيث كان أول تفجير تشهده تلك الفترة متزامنا مع بداية الدعاية الانتخابية للرئيس صالح في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦م (٢).

نشطت أعمال تنظيم القاعدة في اليمن مع التطور في العلاقات اليمنية الأمريكية، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ، وفي إطار الصراع السياسي الداخلي لجأ النظام السياسي إلى تضخيم دور تنظيم القاعدة وخطرة على المصالح الأمريكية والإقليمية بهدف جلب المعونات ودعمه للبقاء في السلطة وخاصة بعد أن رصت المعارضة اليمنية صفوفها ونافست على منصب الرئيس بمرشح واحد يمثل جميع أطياف المعارضة اليمنية، إلا أن الإرهاب جعل من الرئيس صالح الخيار الأفضل لدي الأمريكان.

ومن بين تداعيات التعاون الاستراتيجي الأمريكي اليمني في محاربة الإرهاب على الاستقرار السياسي:

---

(١) د. عبدالله الفقيه – الصراع السياسي والإرهاب في اليمن http://www.al-tagheer.com/editor_images/faqeeh.pdf

٢ -جابر بن يحيى البواب – اليمن وظاهرة الإرهاب الدولي مرجع سابق ص١٤٩

١- الإستراتجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في اليمن عطلت آليات التبادل السلمي للسلطة حيث ركزت على دعم وبقاء النظام السياسي بحجة كونه القادر على محاربة الإرهاب

٢- استغل النظام السياسي الحرب على الإرهاب لاستخدامه كورقة في تصفية خصومة السياسيين وتقليص دورهم السياسي

٣- اندفعت القوى المعارضة للنظام السياسي والقوى الاجتماعية التي تشعر بالظلم لتتعاطف مع الجماعات الإرهابية، كما أزداد الشعور بالعداء للولايات المتحدة الأمريكية مما عقد مهمة مكافحة الإرهاب

٤- كان لعدم الاستقرار السياسي في اليمن تأثير على العلاقة بواشنطن، حيث احتلت أولويات تأمين السلطة في صنعاء بعد صيف ٩٤ على ما عداها من أولويات الأمن الوطني للدولة وارتبط دعم السلطة وبقاء النظام بتدخلات إستراتيجية واسعة في اليمن (١)

٥- أن زيادة تعاون النظام السياسي اليمني مع الأمريكان في الحرب ضد الإرهاب رافقه تراجع في الاهتمام الأمريكي والغربي بالقصور في التقدم اتجاه الديمقراطية

٦- أصبحت العمليات الإرهابية محل جدل بين أطراف العمل السياسي الداخلي، كما تم توظيفها في الصراع السياسي، فبينما تتهم السلطة المعارضة بالتواطؤ مع التنظيم (٢) تتهم المعارضة السلطة بالتفريط بالسيادة الوطنية، ويظهر ذلك عند قيام الطيران الأمريكي بقتل أبو علي الحارثي في مأرب أو قصف المعجلة بالطيران الأمريكي

٧- كان للحرب الدولية على الإرهاب، والتعاون اليمني في هذا الإطار آثار سلبية على حقوق الإنسان والحريات العامة حيث تعرض الكثير من الصحفيين والنشطاء السياسيين للاعتقال والتعذيب

كانت أهم تداعيات الحرب الدولية على الإرهاب تتمحور في تعطيل آليات الانتقال السلمي للسلطة، حيث أصبح الحرب على الإرهاب يأتي في سلم الأولويات للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، مما جعل النظام السياسي يتخذ الإرهاب الورقة الرابحة في صراعه مع القوى المنافسة، وصور للعالم أن كل معارضيه لهم علاقة بالإرهاب وهذا ما جعل الصراع يحتدم بين السلطة والمعارضة بشكل شرس مولداً بيئة حاضنة للإرهاب.

وتنبهت الولايات المتحدة الأمريكية لهذه القضية مؤخرا حيث اتضح بان حالات القمع التي تقوم بها الأنظمة السياسية، والسيطرة المستمرة على السلطة هو السبب الرئيسي لتوليد الإرهاب، حيث

---

١ – نفس المصدر ص١٥٠

٢ – الحسني نهى عبدالله– اثر ظاهرة الإرهاب الدولي على السياسية اليمنية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جمهورية مصر العربية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ٢٠٠٥م ص١٣٣

يدفع القمع والفساد التي تمارسه الأنظمة السياسية بالشعوب إلى ممارسة العنف ولا تتوانى في تأييد أي أعمل من شانها تضر بالمصالح الأمريكي المؤيدة للنظام فأبدت تأييدها للثورات العربية ألا أن الوضع في اليمن له بعض الخصوصيات بسبب الوجود الفعلي لتنظيم القاعدة والذي تطور خلال الصراع السياسي الداخلي خلال العقدين الماضيين فكانت المطالب الشعبية بإسقاط النظام على شاكلة النظام المصري التونسي تلقى بعض التحفظ من الإدارة الأمريكية والدول الأخرى وفضلت الانتقال السلس والسلمي للسلطة مع رغبتها في تغيير الرئيس صالح بحيث لا يؤدي سقوط النظام إلى صراع سياسي يمكن القاعدة من السيطرة والانتشار وتهديد المصالح الأمريكية ودول الجوار.

ووصول الإدارة الأمريكية إلى مرحلة قناعة بأن نظام الرئيس على عبد الله صالح فشل في محاربة الإرهاب نتيجة زيادة عدد خصومة السياسيين في الداخل بسبب الفساد والفوضى التي سادت البلاد

الفصل الثاني

المحددات الإقليمية للاستقرار السياسي في اليمن

تتعدد المحددات النابعة من البيئة الإقليمية المحيطة بالجمهورية اليمنية والتي كان لها انعكاساتها على الاستقرار السياسي في اليمن، ومن بين هذه المحددات:

أولاً: الأزمات الإقليمية وتأثيرها على الاستقرار في اليمن

المبحث الأول: أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق

تعتبر منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي بالتحديد محور التفاعلات والصراعات الدولية والإقليمية في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث اعتبر العالم الإسلامي وخاصة العالم العربي الطرف الثاني في هذه الصراع، ولهذا تركز وتمحور الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة العربية التي شهدت أحداث كبرى بعد الحادي عشر من سبتمبر

وكان احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية أهم تلك الأحداث ومحور التفاعلات الدولية والإقليمية، حيث كان لذلك الاحتلال تبعات ومضاعفات على الاستقرار في اليمن ،كما هو الحال في أزمة الخليج الثانية والتي أثرت عليه بشكل كبير، فنتيجة ذلك الاحتلال تغيرت موازين القوى في المنطقة، واشتد الصراع بين القوى الإقليمية [1] وحدث فراغ جراء غياب العراق كقوة إقليمية فاعلة في المعادلة السياسية في المنطقة العربية والخليج، وفي خضم تلك الصراعات الإقليمية فإن اليمن كان احد الساحات التي دارت وتدور فيها رحى تلك الصراعات

مثلت الأزمة العراقية نقطة تحول فيما يتعلق بارتباطات قضايا الشرق الأوسط كما شكلت تحولا في دور الفاعلين، فمنذ بداية الأزمة أدى التغير الذي طرأ على هيكل السلطة التقليدي في العراق وفي سياساته (أفول قوة الأقلية السنية) واستبداله بهيكل جديد (صعود الأغلبية الشيعية) والذي أدى بدورة للتأثير على تطورات الأمن السياسي للمنطقة وتصاعد أهمية العامل الشيعي والكردي

١–السعودية في الثمانينيات – السياسية الخارجية – الأمن والنفط – صدر عن مؤسسة بروك نجز ترجمة حسين موسى ط١ ١٩٨٩م

في العراق الجديد وزيادة النفوذ الإيراني (١) والذي دفع الدول المجاورة للتدخل (المملكة العربية السعودية) ليبدأ تتطور جديد في مسار العلاقات الإيرانية السعودية، والقائم في الأساس على صراع سياسي تحت عباءات دينية.

استطاعت إيران من خلال استغلال الضعف في العلاقات العربية، وغياب إستراتيجية للأمن القومي العربي،أن تسخر العامل الديني المذهبي في إدارة صراعها، ومد نفوذها في المنطقة العربية ،واستطاعت أن تكسب الحركات المسلحة في لبنان وفلسطين (حركة حماس – حزب الله) في مواجهه إسرائيل، والسياسيات الأمريكية الداعمة لها، والذي لقي مواجهه من المملكة العربية السعودية والدول العربية الحليفة (دول الاعتدال) وتوسع نطاق تلك الصراعات بين القوى الإقليمية الباحثة عن النفوذ المملكة السعودية وإيران ليصل إلى اليمن عن طريق تشجيع ودعم الشيعة الزيدية في منطقة صعدة شمال اليمن.

وللوصول إلى تأثير انبعاث الصراع المذهبي بعد سقوط بغداد تحت الاحتلال الأمريكي، وسيطرة الشيعة على مقاليد الحكم، واحتدام الصراع السعودي الإيراني في المنطقة وتأثير ذلك الصراع على الاستقرار في اليمن، لا بد من بحث العلاقات اليمنية الإيرانية، لتحديد مسار ذلك الصراع وتطوراته

المبحث الثاني: العلاقات اليمنية الإيرانية

تعتبر الوحدة اليمنية نقطة التحول الرئيسية في السياسة الخارجية اليمنية ومن أكثر العوامل المؤثرة في توجهاتها على المستوى الإقليمي والدولي، حيث أدت إلى تعديل في طبيعة علاقاتها الخارجية، وفتحت أفاقا جديدة للعلاقات مع الخارج، ولكنها أفرزت في نفس الوقت عددا من (١) الاشكاليات

فقد أدت التطورات التي شهدتها اليمن إلى لفت أنظار صانع القرار السياسي في طهران والتي كانت تعاني من ضغوطات مع محيطها الإقليمي مع دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية التي تمثل المنافس للنفوذ الإيراني وتدار المنافسة بينهما من خلال توظيف سياسي للدين من كلا الطرفين([٢])

تلك العلاقة بين إيران ودول الخليج إضافة إلى العلاقة المتوترة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية شكلت بيئة ضاغطة على إيران مما دفعها إلى تشكيل شبكة من الروابط والتحالفات الإقليمية في المحيط السياسي والجغرافي بغرض امتلاك المزيد من القدرات في مواجهه التهديدات

---

١) عبده محمود ، تقرير واشنطن– أزمات الشرق الأوسط تغزز النفوذ الإيراني، بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩م http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1394/title/%D8

٢ –السعودية في الثمانينيات – السياسية الخارجية – الأمن والنفط – صدر عن مؤسسة بروك نجز ترجمة حسين موسى ط١ ١٩٨٩م

التي تتعرض لها، وبالتالي زيادة فرصها في تعزيز مكانتها الإقليمية وحماية مصالحها الإستراتيجية (١) وتجسيدا لهذه الإرادة فقد كانت إيران أول الدول التي بادرت بالإعلان عن تأييدها للوحدة اليمنية، وتنامت العلاقات السياسية، والتجارية، والثقافية بين اليمن وإيران وشهدت الفترة التي تلت الوحدة كثافة ملحوظة في عدد الزيارات التي قام بها المسئولين الإيرانيين لليمن وتوافقت مصالح البلدين في كسر الطوق التي فرض عليهما من قبل القوى الإقليمية

وهناك العديد من الأسباب والدوافع التي أدت إلى تأييد إيران للوحدة اليمنية واهم هذه الأسباب هي:

الموقع الجغرافي ألاستراتجيي لليمن والذي يمكن أن يخدم مصالحها في المستقبل إذا استهدفت بشكل مباشر من أعدائها في المنطقة، ولهذا سعت إلى استقطاب اليمن بضمه إلى شبكة التحالفات الإيرانية للتعاون والتنسيق لمواجهه الأخطار التي يمكن أن تمس البلدين

تطابق الموقف اليمني والإيراني وخاصتا في عقد التسعينات حول الترتيبات الأمنية التي تهدف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لفرضها في المنطقة

بعد انتهاء حرب تحرير الكويت في فبراير عام ١٩٩١م اتجهت السياسية الأمريكية وحلفائها إلى عزل إيران، واحتوائها، وبناء طوق سياسي، وعسكري، واقتصادي حولها وهو نفس النهج الذي اتخذته دول الخليج مع اليمن، مما دفع البلدين إلى التقارب لمواجهه وكسر الطوق والتعاون في المجالات الاقتصادية (٢)

استغلال حالة التوتر في العلاقات اليمنية الخليجية وخاصة السعودية في إطار الحرب الباردة بين البلدين

بعد احتدام القتال بين الفرقاء السياسيين في اليمن أيدت إيران بقاء اليمن موحدا فقد أدلى: الرئيس هاشمي رافسنجاني حين ذاك بتصريح لمجلة العالم التي تصدر في لندن بتاريخ ١٩٩٤/٦/٧م بأن إيران تعتقد بوجوب بقاء اليمن موحدا، وأنها تعارض تجزئة اليمن، وفي خضم الاندفاع الإيراني لمساندة الوحدة اليمنية اندفعت دول الخليج باستثناء دولة قطر إلى محاولة استعداء الجانب الأمريكي للوحدة اليمنية بدعوى أن إيران تدعم أحد الأطراف في الحرب (٣) وترك الموقف الإيراني الداعم للوحدة اليمنية في حرب ٩٤م اثر ايجابي لدي صانع القرار السياسي في اليمن، حيث ساهم ذلك في تحسين العلاقة بين البلدين.

---

١) الزرقي نبيل على ، العلاقات اليمنية الإيرانية(١٩٩٠- ٢٠٠١م) رسالة ماجستير،اليمن ، جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد قسم العلوم السياسية ٢٠٠٥م ص ٦٧

٢) نبيل على الزرقي المرجع السابق ص٧٠

٣) نفس المرجع ص٧٦

فكانت إيران وتأييدها للوحدة اليمنية، ومن ثم دعم اليمن في حرب الانفصال كانت قد قرأت المشهد السياسي اليمني، وعلاقته بمحيطه الإقليمي الرافض للوحدة فسعت منذ وقت مبكر للإعلان عن تأييدها للوحدة وهي تعي بان ذلك سيرفض من قبل القوى الإقليمية الأخرى وخاصة المملكة العربية السعودية، كما نحت دول عربية خليجية في نفس المنحى

حيث أيدت دولت قطر الوحدة اليمنية، ودعمت اليمن في حرب الانفصال لرغبتها في خلق توازن في المنطقة يخفف من الضغوط السعودية والنفوذ التي تمارسه على الدول الخليجية إلا أن مسار الأحداث ومن خلال التحالف الأمريكي اليمني فيما بعد على الإرهاب وحساسية وخطورة التوتر في العلاقات اليمنية السعودية على الاستقرار الداخلي في اليمن مكن المملكة العربية السعودية من العودة لممارسة نفوذها في اليمن

وخاصة بعد إنهاء ملف الحدود بين البلدين، واحتدام الصراع السياسي الداخلي بين القوى السياسية ، حيث رأى النظام السياسي بان التحالف مع المملكة السعودية أمر ضروري لإدارة الصراع الداخلي، لتمتعها بنفوذ على المستوى السياسي والاجتماعي داخل اليمن، فلم يكن هناك أي مقارنة بين الاحتفاظ بعلاقات يمنية إيرانية مقابل توتر العلاقات بين اليمن والسعودية لاعتبارات جغرافية وتاريخية وقدرة السعودية على التأثير في مجريات الأمور داخل اليمن، كما أن اليمن ترتبط بعلاقات اقتصادية مصيرية مع المملكة لا يمكن التضحية بها في مقابل أي علاقات اقتصادية أخرى مع إيران أو دولة قطر ناهيك عن العلاقات اليمنية الأمريكية التي تمر تاريخيا عبر الرياض.

وفي عام ٢٠٠٤ أخذت السياسة الخارجية اليمنية تنحاز إلى المواقف الإقليمية المعادية لإيران وتراجع دعمها للمقاومة العربية في (فلسطين – ولبنان) حيث تحرك الشيعة في صعده في حربهم الأولى ضد النظام السياسي والذي بناء مواقفه الخارجية على أساس أن إيران تدعم الشيعة في اليمن إلا أن الجهات الرسمية لم تكن قد أعلنت صراحة عن ذلك الدعم.

لم يكن النظام السياسي يوظف العلاقات والتوجهات الخارجية في إطار السياسية الخارجية فحسب، بل يأتي الوضع الداخلي في مقدمة حسابات النظام، حيث برزت صراعات حادة بين النظام السياسي ومعارضيه على السلطة وخاصة بعد عام ٢٠٠٣م بعد أخر انتخابات برلمانية خاضتها البلاد حيث استطاع الحزب الحاكم (حزب الرئيس) أن يقلص دور القوى المعارضة وخاصة الإخوان المسلمين (حزب التجمع اليمن للإصلاح) مما دفع المعارضة من جميع الأطياف السياسية للتكتل تحت مظلة واحدة (أحزاب اللقاء المشترك) والتي أجمعت لأول مره على ترشيح شخص واحد يمثل هذه الأحزاب في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م

و ظهرت أزمة حادة بعد الانتخابات نتيجة قدرة الحزب الحاكم على إقصاء جميع القوى مستخدما مقدرات الدولة في ذلك، وبدأت جميع القوى السياسية في اللعب بجميع الأوراق بما فيها

حرب صعدة ضد الحوثيين، واندفع النظام السياسي لتوظيف الحرب في السياسية الخارجية ومحاولة جر السعودية في مواجه الخصوم الداخليين عن طريق التصريح بان إيران تدعم الحركة الحوثية شمال اليمن.

في أواخر شهر تشرين الأول أكتوبر عام ٢٠٠٩م تحدث مسئولون يمنيون لوسائل الإعلام المحلية عن اعتراض سفينة محملة بالأسلحة كانت قادمة من إيران، واعتقال خمسة إيرانيين "مرشدين " كانوا في طريقهم إلى المتمردين الحوثيين (١).

وكشفت بعض التقارير عن مخطط استراتيجي إيراني يهدف إلى جعل منطقة البحر الأحمر منطق نفوذ إيرانية، وتلعب اريتريا دوراً من خلال هذا المخطط عن طريق تأمين جسر عبور للأسلحة الإيرانية بواسطة قوارب متجولة (٢) واتهم المعارض الاريتري بشير إسحاق رئيس دائرة العلاقات الخارجية الديمقراطية الاريتري النظام السياسي في أسمره باستهداف الأمن والاستقرار السياسي في المنطقة، والعمل على زعزعة النظام في كل من المملكة العربية السعودية واليمن وتحدث عن وجود معسكر تدريب للحرس الثوري الإيراني (الباسيج) في الأراضي الاريترية وعلى طول السواحل وبالأخص في ميناء عصب الاريتري أحد المناطق القريبة من السواحل اليمنية السعودية (٣).

كما أكد رئيس جهاز الأمن القومي ومدير مكتب رئيس الجمهورية (على محمد الانسي) على دعم إيران للمتمردين الحوثيين في اليمن، وان السلطات اليمنية احتجزت باخرتين قادمة من إيران عام ٢٠٠٩م ويعتقد بان لها علاقة باريتريا (٤)

وقد زادت احتمالات التدخل الإيراني في الشؤون اليمنية مع ارتفاع حدة التصريحات الرسمية فقد صرح متكي بوجوب الالتزام بالاتفاقية التي تتوسط فيها دولة قطر لحل الأزمة كونها وسيلة جيدة لاستعادة الأمن والسلم في اليمن كما صرح بعض رجال الدين ونواب إيرانيين بوجوب دعم الشيعة

---

١) موقع (eu (realite)) لاعبون إقليميون يعملون على زعزعة استقرار اليمن،-http://www.realite-eu.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=9dJBLLNkGiF&b=5067613&ct=8861995

٢) موقع تورس – ضاق درعا بتدخلاتها لدعم الحوثيين – مخطط إيراني لضرب الاستقرار في المنطقة http://www.turess.com/alchourouk/150887

٣- معارض اريتري يكشف عن وجود معسكرات إيرانية لتدريب الحوثيين، موقع نشوان نيوز ، ٢٠٠٩/١٢/٩م http://www.nashwannews.com/news.php?action=view&id=3169

٤ -الميثاق نت، مدير مكتب رئس الجمهورية لدية أدلة على تورط إيران في دعم التمرد بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩م http://www.almethaq.net/news/news-12894.htm

في اليمن (الحوثيين) (١) كما تأتي تصريحات قائد الحرس الثوري الإيراني (محمد علي جعفري) لتثير المخاوف وتأكد الشكوك من النوايا الإيرانية حيث قال: بان قوات الحرس الثوري ستكثف تواجدها في خليج عدن لضرورات دفاعية، وهو ما اعتبره المراقبون يشكل خطورة على أمن اليمن والمملكة العربية السعودية (٢) وخاصتاً وان إيران تتخذ الجزر اليمنية على البحر الأحمر كمعسكرات لتدريب الحوثيين (٣).

توترت العلاقات بين اليمن وإيران على اثر تلك الشكوك التي تغذيها تصريحات المسئولين الإيرانيين، ووسائل الإعلام، ورجال الدين والتي تزامنت مع رغبة يمنية في الانحياز التام إلى جانب السعودية بهدف مواجهه الخصوم الداخليين، فرفضت اليمن استقبال وزير الخارجية الإيراني على رأس وفد لليمن للمرة الثانية، كرد فعل على تصعيد إيران والتدخل في الشأن الداخلي اليمني بإطلاق اسم حسين بدر الدين الحوثي على احد شوارع طهران (٤)

ومن خلال تلك التدخلات الإيرانية في الشأن الداخلي اليمني حسب التصريحات الرسمية تصاعد التوتر بين الحكومة اليمنية والحوثيين من جهة، وبين الحوثيين والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، وهو ما دفع بالمملكة للتدخل العسكري المباشر في الحرب السادسة

ومن خلال ما سبق نجد بأنه لا توجد أدلة قطعية تثبت بوجود تدخل إيراني أو دعم مباشر للحوثيين في اليمن ولكن يظل هناك احتمال في هذا الجانب قياسا مع السياسة الإيرانية في مناطق عربية أخرى في جنوب لبنان أو دعم حماس في قطاع غزة، ودعم شيعة العراق كما نلاحظ بان كل التدخلات الخارجية في اليمن لا تستهدف اليمن بطريقة مباشرة وإنما تأتي في أطار صراع مع المملكة العربية السعودية

وهنا يمكن الإشارة إلى جميع التدخلات التي حدثت في الماضي والحاضر، مثل التدخل الناصري والذي كان يهدف إلى تطويق السعودية من جهتها الجنوبية على اثر عمل السعودية على إفشال الوحدة المصرية السورية، كما يأتي التدخل الليبي في إطار الخلافات الشخصية بين العقيد القذافي والأسرة السعودية، بينما نجد أيضا بان إيران ليس لها مصلحة في التدخل في اليمن دون النظر إلى صراعها مع المملكة العربية السعودية.

---

١) صحيفة الوطن الالكترونية اليمنية، ارتفاع حدة التوتر بين صنعاء وطهران بتاريخ ١٨اغسطس ٢٠٠٩م.
http://www.alwatanye.net/59237.htm

٢ . المصدر السابق

٣) من حديث الدكتور النفيسي عبد الله لقناة العربية في برنامج (إيران وامن الخليج) بتاريخ ٢٠١١/٦/١٧م

٤) موقع الإسلام اليوم (للمرة الثانية اليمن يرفض استقبال وفد إيراني برئاسة متقي بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٠٩م
http://islamtoday.net/bohooth/artshow-12-123661.htm

فقد مثلت السياسة السعودية محور الصراعات والتدخلات في اليمن سواء تدخل السعودية في الشأن اليمني بشكل مباشر وممارسة النفوذ السياسي عليها، أو أن تكون اليمن هدف للتدخل من أطراف خارجية بهدف مواجهه السعودية، وهنا يضاف الصراع السعودي الإيراني كأحد محددات الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية.

كما يلاحظ بان الأحداث الداخلية في اليمن، والصراعات الحزبية، والصراعات بين السلطة والمؤسسة القبلية، والصراعات، والانقسامات التي حدثت في المؤسسة العسكرية، قد يعطي تفسيراً لقدرة الحركة الحوثية على الصمود والاستمرار في حربها مع السلطة، حيث كان يذهب المحللون إلى تفسير الصمود والقدرة القتالية للحركة نتيجة الدعم الخارجي في إشارة إلى إيران.(١)

إلا أن تلك الانقسامات التي اتضحت خلال اندلاع ثورة الشباب تؤكد بان الحوثي استطاع اختراق صفوف الجيش، والقبائل اليمنية، كما حصل على دعم إعلامي من قبل إعلام أحزاب المعارضة، مما يعطي شكوك في صحة التدخل الخارجي، حتى الرأي العام المحلي كان في صالح الحركة الحوثية نكاية بالسلطة التي تمارس الفساد

---

١) شجاع أحمد أمين ، الاعتداء الحوثي على الأراضي السعودية .... دوافعه واسبابه، مركز الجزيرة العربية للدراسات http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=11&id=40

الفصل الثالث

النفوذ السعودي وأثره على الاستقرار في اليمن

تمهيد:

ارتبطت الحياة السياسية في اليمن منذ النصف الأول من القرن العشرين بما يدور في نطاقها الإقليمي بعد أن عاشت معزولة فترة من الزمن وكانت المملكة العربية السعودية ومنذ نشأتها الأكثر تأثيرا على الوضع السياسي في اليمن فكون المملكة العربية السعودية دولة ناشئة تجاورها اليمن ببعدها التاريخي الضارب في أعماق التاريخ والذي امتد نفوذها في بعض الحقب التاريخية ليشمل الجزيرة العربية بما فيها المملكة العربية السعودية .

فقد اتسمت العلاقة بين البلدين في بادئ الأمر بالحساسية التاريخية من جانب ومن الجانب الأخر نشأت المملكة العربية السعودية في حالة تزاوج بين الدين والسياسية مما جعل البعد الديني هو المسيطر في سياسية المملكة في علاقاتها الخارجية وخاصة في الفترة التي كانت فيها الدولة فتية تتطلع للتوسع وتثبيت أركان الحكم السياسي في البلاد

وكان الاختيار النظام السياسي السعودي التيار الوهابي بزعامة محمد بن عبد الوهاب حينها أبعاد ومغزى سياسي بكون ذلك التيار المنبثق من المذهب(الحنبلي) والذي لا يشترط القرشية في الحكم وهو الشرط الذي لا يتوفر في الأسرة الحاكمة السعودية في نفس الوقت الذي كان يحكم الأراضي المقدسة أشراف مكة والذين ينتمون إلى سلالة الهاشمية فكان لابد من تبرير ديني ومذهبي للنظام السعودي في مواجهه أشراف مكة وادعائهم في الحق في الحكم كونهم ينتمون إلى سلالة الرسول محمد صلى الله علية وسلم (١)

وعند قيام المملكة العربية السعودي كان يجاورها من الجهة الجنوبية اليمن الذي كان يحكمه حين ذاك نظام سياسي على أساس ديني يدعي الحق الإلهي في الحكم ويحصر الخلافة في البطنين الحسين والحسين ، ولهذا أخذت العلاقة بين البلدين أبعاد دينية في محاولة من المملكة

---

١ ال محمود –عبدا لواحد سعيد– الوهابية –نشأة مشبوهة وحركة انحراف – بدون دار نشر ص٣٥

مد نفوذها لليمن لاحتوى المذهب الزيدي ثم تطور هذا النفوذ بأبعاد سياسية وأمنية ومورس بعدة وسائل ومن خلال هذا الفصل سوف تتناول الدراسة النفوذ السعودي وأثره على الاستقرار السياسي في اليمن من خلا عدة مباحث كالتالي

المبحث الأول: الأبعاد الدينية والتاريخية للنفوذ السعودي

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية للنفوذ السعودي

المبحث الثالث: وسائل النفوذ السعودي

المبحث الأول: الأبعاد الدينية والتاريخية للنفوذ السعودي

تعريف النفوذ:

يعرف (روبنستون) النفوذ بأنه: تأثير دولة بأساليب غير حربية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تصرفات دولة أخرى بحيث تؤدي في النهاية لتحقيق مصلحة الدولة المؤثرة (١)

ويرى (جريجري جويس) في كتابة العلاقات اليمنية السعودية بان هناك عاملين يمكنا التأثير الخارجي من التسلل إلى عملية صنع القرار في الدولة وهي (البناء الحكومي – وتحكم الدولة في المجتمع)

وقد عرف (جامزروستو) النظام الذي يمكن اختراقه أو التسلل إلية بأنه النظام الذي يستطيع أفراد غير أعضاءه أن يساهموا بطريقة مباشرة في صنع القرار السياسي وممارسة النفوذ على قراراته التي يتخذها بالاشتراك مع أعضاء من المجتمع من حيث تحديد القرارات والفوز بالتأييد لصالح أهدافه (٢)

المطلب الأول: البعد الديني والتاريخي للنفوذ السعودي قديما

تاريخيا كانت اليمن هي الدولة الوحيدة في شبة الجزيرة العربية يمتد نفوذها في مراحل تاريخية لشمل الجزيرة العربية بأكملها ،ويعد دخول المذهب الزيدي إلى اليمن في عام ٢٨٤م على يد يحيى ابن الحسين والذي أصبح يمثل مذهب النظام السياسي فيما بعد في اليمن ، وقيام المملكة العربية السعودية الأولى في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي متحالفة مع المذهب الوهابي الذي أسسه الشيخ محمد ابن عبدا لوهاب في القرن الثاني عشر الهجري (٣) اصبح في الجزيرة العربية اتجاهين متعارضين في الدين هما الزيدية الشيعية الخاصة باليمن والتي كانت تنتمي إلى الطبقة الموجهة والعائلة الحاكمة ، والاتجاه الأخر هو الوهابية السعودية وهي الحركة الإصلاحية التي استوحت مذهبها من السنة (الحنبلية)

---

١ – المعلم عمر عائش ناجي _ اثر النزاعات على الاستقرار والتنمية في اليمن الفترة (١٩٦٢– ٢٠٠٠م) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث واللاجئين غير منشور ص ٢٥

٢ – نفس المصدر

٣ – المُصلح نت – أسباب صعود الإسلام السياسي بتاريخ ٢١يوليو ٢٠١١م

واستطاعت الوهابية أن توحد الجزيرة العربية تحت سلطة الأسرة السعودية وأتباعها الذين يسمون (الموحدين) والذين يعتبرون أنفسهم المسلمين الحقيقيين (١) فقد كان الطابع الديني يشكل عاملا حاسما في الدولتين (اليمن والسعودية) ولهذا اتخذ النظام السعودي من الدين حجة في توسيع نفوذه ومحاولة تحجيم دور المذاهب الدينية المخالفة فقام الوهابيون بغزو اليمن بحجة الدعوة إلى التوحيد وهدم أضرحة الأولياء والقباب (٢) التي يعتقد اليمنيون قداستها ويعد حرب بين اليمن والسعودية المدعومة بالحركة الدنية الوهابية عام ١٢٢٩هـ والتي انتهت بقبول اليمن بهدم القباب بعد فتوى من علماء اليمن بإنهاء بدعة

ويعود توسع الحركة الوهابية في اليمن إلى عدة عوامل من أهمها:

قوة (ال سعود) المتزايدة بعد توسعهم في معظم شبة الجزيرة العربية واستيلائهم على مدينة مكة المشرفة والذي تزامن مع انتشار مبادئ الدعوة الوهابية في عسير(٣)

عدت الحركة الوهابية التوسع في اليمن ضرورة حتمية لاستكمال السيطرة على الجزيرة العربية

ضعف حكم الأمام المنصور على اليمن لانشغاله بنفسه وانتشار الاضطرابات في البلاد

كان لأهمية عوائد الموانى اليمنية الواقعة على البحر الأحمر ما يغري ال سعود لبسط السيطرة عليها (٤) .

وعلى أساس النهج الديني للدولة السعودية والذي اتخذ من الفكر الوهابي السلفي سندا له والذي لا يقبل بوجود مذهب مخالف وهو المذهب الشيعي في اليمن ، فلم يتخذ المذهب الوهابي نهجا إقليما دفاعينا كونه يمثل الأقلية تجاه المذاهب الأخرى التي تنتشر في الجزيرة العربية وهي كثيرة ومتناقضة ففي الجنوب والوسط نجد أهل السنة الشافعية والمالكيين يقاومون ضغطا من دعاة الوهابية بالإضافة إلى الفرق السنية المتنافرة هناك الشيعة من زيدية واسما علية في اليمن وخوارج وعبيديين في عمان وقرامطة في الإحساء

فكان الفكر الوهابي المتحالف مع الأسرة السعودية يدعوا والى العودة إلى الإسلام الأول إسلام الأكثرية السنية بهدف السيطرة على المذاهب الأخرى فلم يكن في حالة دفاع بل اتخذ طابع الهجوم والفتح والتدخل (٥) وكان من أهم مظاهر الخلاف المذهبي بين اليمن والسعودية هو

---

١ – الهيصمي خديجة العلاقات اليمنية السعودية (١٩٩٢- ١٩٨٠م) مرجع سابق ص ٥٠

٢ – جمحي سعيد علي ال المعلم- القاعدة في اليمن – النشأة -الخلفية الفكرية – الامتداد الناشر مكتبة الحضارة صنعاء ط١ ٢٠٠٨م ص٢٥٦

٣ – ألصفواني صادق محمد الأوضاع السياسية الداخلية في اليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي الناشر الجمهورية اليمنية وزارة الثقافة والسياحة ط١ ٢٠٠٤م ص١٧١

٤ – ألصفواني صادق محمد ألصفواني مصدر سابق ص١٧١

٥ – الهيصمي خديجة نفس المصدر السابق ص ٥٣

نظرة الوهابية إلى الطائفة الزيدية بأنها غير إسلامية شانهم شان الشيعة الأمامية لأنهم تشيعون لأهل البيت النبوي إلى درجة التأليه المنافية للتوحيد

ومن هنا يتضح بان الدولة السعودية قد نشأت على أساس ديني والذي كان بدون الدعم المؤسسة الدينية لن تستطيع الأسرة السعودية أن تمد نفوذها وتوحد الأراضي السعودية وخاصة وهي تسيطر على المقدسات الإسلامية والتي تحتاج إلى تبرير ديني لتحكم من خلاله لا أن ذلك لا يعني أن تتكفئ على نفسها مع وجود مذاهب دينية مناقضة لنهجها الديني فاتخذت طابع التوسع والانتشار تحت عباءة الدين

فالبعد التاريخي الديني يستند إلى صراع طويل بين حكام اليمن وبين الأسرة السعودية الحاكمة منذ قيام الدولة السعودية (١) في منتصف القرن الثامن عشر (١٧٤٤م) بتحالف بين محمد بن عبدا لوهاب ومحمد بن سعود(٢) في نجد واحتدم الصراع من اجل توسيع رقعة الدولة السعودية على حساب الأراضي اليمنية وتمكنوا من بسط سيطرتهم عليها تحت مزاعم دينية ، تمثلت في الحملات التي كان يقوم بها أمراء نجد لتبليغ الدعوة الوهابية (دعوة التوحيد) في بعض المناطق اليمنية لإدخال أهلها في الدعوة الوهابية والذين كانوا يؤمنون بان اليمنيين قد خرجوا من عن الملة وأحلت دمائهم ما لم ينضموا إلى الدعوة الوهابية

وبعد تأسيس الدولة السعودية الثانية قام ال سعود لدوافع دينية وتاريخية وأمنية على احتلال مناطق جيزان ونجران وعسير عام ١٩٣٤م فقبل ذلك الاحتلال لم تكن تبعد مكة المكرمة عن أطراف إقليم عسير ٢٠٠كيلو متر(٣) مما يجعل ذلك الاحتلال وضم الأراضي اليمنية يأخذ أبعاد دينية وتاريخية كون اليمن كان يضم معظم أراضي شبة الجزيرة في حقب تاريخية مختلفة كما أن المذهب الزيدي الحاكم في اليمن يمثل خطر على المقدسات الإسلامية بكونه يدعي الحق الإلهي في الحكم وأنهم هاشميين قرشيين ولا بد من إبعاد حدود الدولة الشيعية الزيديه في اليمن عن حدود مكة

وبعد هزيمة عام ١٩٣٤م وتوقيع اتفاقية الطائف التي تعطي السعودية حق السيطرة على الأراضي المتنازع عليها وتجدد كل ٢٠ عام (٤) فلم تكن هذه الاتفاقية حاسمة في تحديد أحقيه السعودية في الأراضي المحتلة ، فلم يكن أمام السعودية الأ ممارسة النفوذ على اليمن من اجل استمرار إضعافه والحيلولة دون تشكيل دولة قوية تعطي اليمن وزنا تفاوضي أو حسم عسكري

---

١ – مركز الجزيرة للدراسات (الجزيرة نت) الصراع الحوثي ومالأت التسوية المتوقعة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١م

٢ – نيبلوك تيم، المملكة العربية السعودية ، السلطة والشرعية والاستمرارية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ط١ ٢٠٠٦م ص١٥

٣ – د. صادق على– العلاقات اليمنية السعودية الاشتراكي نت بتاريخ ٢٠١٠/١/٧م

٤ – د. صادق على محمد نفس المصدر

في أي خلاف قد ينشب بين الطرفين على الأراضي التي احتلت عام ٣٤م واستطاعت السعودية أن تمارس نفوذها على اليمن بعد هذا التاريخ إلا في مراحل تاريخية قصيرة خلال الخمسينات

المطلب الثاني: البعد التاريخي والديني للنفوذ السعودي بعد ثورة ٦٢

بعد فشل انقلاب عام ١٩٥٥م * والذي كاد أن يطيح بالحكم الملكي في اليمن قام ملك المملكة العربية السعودية (سعود بن عبد العزيز) بزيارة لأول مره والى صنعاء متجاوزا الحساسيات المذهبية بين النظامين حيث كان هناك خطر قادم يتمثل في المشروع القومي الذي تزعمه جمال عبدا لناصر وحاولت السعودية الحفاظ على علاقاتها مع اليمن لخلق رؤية موحدة تجاه المستجدات على الساحة الإقليمية المتمثلة في النظام القومي التقدمي الذي يسعى إلية جمال عبد الناصر (١)

وبعد قيام الثورة في اليمن ضد حكم الأئمة وقفت المملكة العربية السعودي بقوة لدعم ومساندة النظام الملكي في إشارة لتجاوز البعد الديني في هذه المرحلة وتوقفت الإبعاد الدينية للنفوذ السعودي في اليمن بعد الثورة اليمنية في الستينات لتعود مره أخرى بعد توفر مناخ إقليمي استدعاء ذلك بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م والتي تبنت نشر الثورة الإيرانية في المنطقة على أساس المذهب الشيعي

مما اثأر المخاوف لدي المملكة العربية السعودية من أن يمتد النفوذ الإيراني إلى اليمن ليستهدفها من جهتها الجنوبية ، وخاصة في منطقة صعده التي تعتنق المذهب الشيعي (الجار ودي) المتشدد وخاصة بعد اكتشاف علاقة بين بدر الدين الحوثي وإيران ، فأرسلت المملكة العربية السعودية الشيخ مقبل الوادعي بعد أطلاق صراحة وتبرئته من تهمة التعاون مع جهيمان العتيبي الذي احتل الحرم المكي الشريف عام ١٩٧٩م وكان يهدف إلى قلب نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ليكون بداية عودة الدعوة السلفية إلى اليمن في مواجهه المذهب الشيعي

' وبعودة الشيخ مقبل الوادعي إلى مسقط رأسه في منطقة (دماج) محافظة صعدة في بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين وتأسيس دار الحديث والتي خرج من رحمها كل الجماعات السلفية داخل اليمن (٢) وبهذا استطاعت المملكة العربية السعودية أن تمارس نفوذها لإبعاد

---

١ – مصطفى نصر طه مرجع سابق ص٥٤

٢ –البكري –نبيل– خارطة الجماعات السلفية في اليمن ٢٠١١/٣/٢٦م موقع اسلام اون لاين http://www.islamonline.net/cs/ContentServer?packedargs=locale%3Dar&c=IOLArticle_C&childpagename=IslamOnline%2FIslamOnlineLayout&p=adam&pagename=IslamOnlineWrapper&cid=1278407640560

دينية لمواجهه المد الشيعي القادم من إيران ([1]) من ناحية والتأثير على السياسية اليمنية من ناحية أخرى ، وساهمت المملكة في تمويل الحركة السلفية عن طريق مفتي المملكة عبد العزيز بن باز الذي ساهم في تأسيس دار الحديث في بداية التسعينات كما شاركت مؤسسة الحرمين في تمويل ميزانية الدعوة السلفية وخاصة الجمعيات السلفية المنشقة عن مقبل الوادعي (٢)

إلا أن الحركة السلفية لم تنتشر في اليمن بطريقة الدعم المباشر من المملكة فقد ساهم المغتربين في المملكة والذي يأتي غالبتهم من المناطق السنية في الوسط والجنوب في نشر الدعوة السلفية وحتى في المناطق ذات المذهب الزيدي بحكم احتكاك المقيمين (٣) في المملكة من بعض المنتميين للمناطق الزيدية والذين تحولوا إلى المذهب السني إلا أن النفوذ السعودي على تلك الجماعات لم يكن مطلقا وكان يتغير بتغيير الأوضاع السياسية في المنطقة فقد كان لتلك الجماعات مواقف من المتغيرات التي حدثت بعد حرب الخليج ودخول القوات الأمريكية إلى المنطقة

كما مثلت العلاقات الرسمية بين الدولتين محدد لقدرة تلك الجماعات على التوسع والانتشار وخاصة بعد حرب الخليج الثانية وطرد المغتربين اليمنيين من الأراضي السعودية إلا أن التطورات على الساحة السياسة الإقليمية من جهة والساحة السياسية اليمنية الداخلية من جهة أخرى جعل تلك الحركات الدينية تلعب دور في الصراعات الدائرة فبعد سقوط العراق والذي كان يمثل حاجز الصد للنفوذ الشيعي على منطقة الخليج وسيطرة الشيعة في العراق على مقاليد الحكم وتمدد النفوذ الإيراني هناك بدأت ملامح صراع إقليمي على أساس مذهبي تلوح في المنطقة وبدأت تحركات تصعيديه من شيعة اليمن في منطقة صعدة من خلال مواجهات مسلحة مع الحكومة اليمنية بدأت عام ٢٠٠٤م في ست حروب متتالية كان أخرها الحرب السادسة عام ٢٠٠٩م والتي شاركت فيها المملك العربية السعودية بشكل مباشر .

وعلى الرغم من الخلاف المذهبي بين اليمن والسعودية إلا أن هذا العامل لم يكن هو العامل الحاسم للتأثير على العلاقات بين البلدين ويرجع ذلك إلى عدة أسباب

السبب الأول: أن المذهب الزيدي لم يكن له طموح توسعي بكون الأئمة الزيدية قد قضوا أكثر من ١١٠٠ عام في محاولة تثبت نظام حكمهم دون جدوى فلم تستطع أن تسيطر على جميع مناطق اليمن في أي حقبة من حقب التاريخ ولهذا فان قدرة المذهب الزيدي على التأثير الخارجي شبة معدوم

---

١ -- الجندي أنور– الموسوعة الإسلامية العربية – الإسلام وحركة التاريخ رؤية جديدة في فلسفة تاريخ الإسلام – دار الكتاب اللبناني ط١ ١٩٨٠

٢ –انظر صحيفة السفير العدد ١١٩٨٦ بتاريخ ٢٠١١/٩/١٤م

٣ – الحوثية في اليمن مصدر سابق ص١٧

السبب الثاني: أن المذهب الشيعي يمثل أقلية في البلدين ولهذا من الصعب أن تعمل الأقلية على التأثير على الأغلبية على أسس مذهبية فالمذهب الزيدي في اليمن يمثل أقلية تصل إلى حوالي ٣٤% ومن هنا لا يمكن أن تلعب اليمن دورا سياسيا في السعودية على أساس مذهبي ويكون العكس بالنسبة للسعودية ولهذا نجد بان المذهب الزيدي لم يتحرك تجاه السعودية بدوافع سياسية داخلية ولكنة فعل ذلك بدوافع سياسية خارجية كما حصل في الحرب الأخيرة بين السعودية و الحوثيين بدعم إيراني

السبب الثالث: أن أتباع المذهب الزيدي في المرتفعات الشمالية كان لهم أهداف اقتصادية أكثر من أن تكون عقائدية أو مذهبية حيث كانت تحصل القبائل على دعم من ألائمه وأستوعبهم في الجيش الرسمي والبرانى ، وما يدعم هذه الاتجاه هو قدرة السعودية على شراء الولاءات القبلية في المناطق الزيدية المؤثرة في الحكم والسياسية في اليمن ولا يترد د هؤلاء لتغيير مذهبهم

وتضائل دور العامل المذهبي بعد قيام الثورة حيث تحول الصراع من الصراع المذهبي إلى صراع ذات أبعاد سياسية وأمنية حيث رأت السعودية أن النظام الجمهوري يمثل خطرا عليها بكونها تنتهج نظام ملكيا وراثيا وفضلت دعم النظام الملكي الزيدي على النظام الجمهوري والذي كان معظم من فجروا الثورة من أتباع الاتجاه اليساري وأتباع المذهب الشافعي

المبحث الثاني: الأبعاد الأمنية والسياسية للنفوذ السعودي

المطلب الأول: البعد الأمني والسياسي للنفوذ السعودي (١٩٦٢م- ١٩٩٠م)

أخذت العلاقات اليمنية السعودية تتأرجح حسب معطيات الوضع السياسي والمستجدات التي تحدث على الأرض فبينما كانت في بداية عقد الستينات تركز على الحفاظ على النظام الملكي ودعمه ضد الثوار الجمهوريين حدثت متغيرات على الساحة السياسية فعقب انقلاب تشرين الثاني نوفمبر عام ١٩٦٧م على الرئيس عبدا لله السلام وانسحاب القوات المصرية من اليمن وتولي الرئيس عبدا لرحمن الارياني رئاسة الجمهورية على رأس قيادة جماعية مدنية في تلك اللحظات بدأت اخطر محاولات إسقاط النظام الجمهوري من خلال حصار السبعين يوما ولكن النظام الجمهوري صمد أمام تلك الهجمة وتم الإعلان عن سقوط النظام لملكي وانتصار النظام الجمهوري وكانت المملكة العربية السعودية هي الداعم الرئيسي لتلك المحاولة تزامن ذلك مع نيل الجنوب اليمني استقلاله من المستعمر البريطاني عشية بدء الحصار على صنعاء لكن وصول الجبهة القومية ذات الميول اليسارية على رأس السلطة في الجنوب اليمني دفع السعودية لإعادة النظر في علاقاتها مع النظام السياسي في صنعاء وخاص بعد إسقاط نظام الرئيس قحطان الشعبي ذات النهج المعتدل وتولي السلطة جماعة ذات ميول يسارية (ماركسية) قد ارتبطت استراتجيا مع المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي

وبعد تلك الحركة الانقلابية في الجنوب في ٢٢يونيو ١٩٦٩م قامت المملكة العربية السعودية بأول مبادرة للاعتراف بالنظام الجمهوري بدعوة صنعاء للمشاركة في المؤتمر الإسلامي المنعقد في جدة عام (١٩٧٠م) وعلى هامش المؤتمر (١) جرت محادثات بين الجانب السعودي وكلا من ممثلي الجانب الجمهوري والملكي

لتسفر المحادثات عن مصالحة تاريخية بين الطرفين قوامها استبعاد أسرة إل حميد الدين من السلطة ومشاركة الملكيين في السلطة الجديدة ومن ذلك التاريخ أخذت العلاقات اليمنية السعودية تتجه نحو منحى أخر قوامة مواجهه المد الشيوعي القادم من الجنوب وتحت مضلة هذا التوجه حصلت الحكومات المتعاقبة في اليمن على المساعدات والدعم السعودي المشروط بوجود حكومة ضعيفة وعدم الاتجاه نحو الجنوب في أي علاقة من شانها تهدف إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية

، ظلت اليمن ترزح تحت النفوذ السعودي والذي تمارسه بطرق مختلفة ووسائل عدة وعلى الرغم من رغبة النظام السياسي اليمني من الانعتاق من ذلك النفوذ إلا أن سطوة النفوذ السعودي كانت قوية مدعوم بالعامل الجغرافي حيث تنحصر اليمن في الزاوية الجنوبي لقارة أسيا تحدها المملكة العربية السعودية في اغلب حدودها البرية كانت قدرة اليمن على إقامة علاقات دبلوماسية ومصالح تجارية محدودة مع دول أخرى وكانت الدبلوماسية اليمنية والعلاقات الخارجية تمر عبر الرياض كما توصل اغلب السلع التجارية عبر الحدود البرية مع المملكة العربية السعودية ،

وفي عام ١٩٨٨م ولدت في العاصمة الأردنية عمان فكرة إنشاء مجلس التعاون العربي الذي كان يرأسه الأمير الحسن بن طلال ، وكان الفكرة في البداية تدور حول إنشاء تجمع مشرقي يضم كل من (الأردن – مصر – العراق) ووافقت جميع الدول على تلك الفكرة ورحبت بها إلا أن العراق اقترح بان يتم ضم اليمن إلى المجلس ولم تعترض القاهرة ولا عمان على الطرح العراقي لكن أتت المعارضة وبشدة من المملكة العربية السعودية

حيث رأت بان ذلك التجمع يهدف إلى وضعها بين فكي كماشة ، بينما كانت اليمن ترى بان ذلك التجمع فرصة تاريخية ليخلصها من الخناق الذي تفرضه المملكة العربية السعودية علية وتمارس نفوذها وسيطرتها

وعلى الرغم من محاولة الأردن شرح الموقف للسعودية بان ذلك التجمع لا يهدف إلى الرد على تنامي نشاط مجلس التعاون الخليجي الذي تم إنشائه عام ١٩٨١م وضم الست الدول الخليجية الغنية (السعودية – الكويت – قطر – عمان – الإمارات – البحرين) والذي جعل تلك الدول وخاصة المملكة السعودي ترى بان هذه تجمع يضم الفقراء ضد الأغنياء ويهدف إلى تطويق

---

١ – مصطفى نص طه مرجع سابق ص٥٩

المملكة من جهة الشمال والجنوب بأنظمة جمهورية مخالفة لها من جهة ويهدد استقرارها السياسي وسلامة أراضيها فكان رد السعودية بان وجهت رسالة إلى الأردن بدعم مظاهرات شعبية في الكرك جنوب الأردن (١) وكانت الرسالة السعودية موجهه للنظام الأردني فحواها إذا تضايقونا في الجنوب (اليمن) فنحن نملك القدرة على مضايقتكم في الجنوب (جنوب الأردن نفسه)

فالسعودية تملك قدرة هائلة على الإيذاء وتأديب الأنظمة المارقة في محيطها الإقليمي وهذه حقيقة لا يكف التاريخ عن تأكيدها في العراق ولأردن وقطر كما في لبنان واليمن وحتى أفغانستان وبالنسبة للمملكة فاليمن ينبوع مخاطر لا ينضب فهي من وجهه نظر السعودية مصدر الشرور والأنواء وبالتالي كان على صانع القرار السعودي تصميم سياسية خارجية حيال اليمن ذات طابع أمني متوجس ومفرط في شكة سياسية تستند إلى حسابين مزدوجين فالاستقرار التام في اليمن نذير شؤم مثلما هو الاضطراب التام

والوضع النموذجي في اليمن بالنسبة للرؤية السعودية هو النقطة الواقعة بين الاستقرار التام والاضطراب التام (٢) وهناك من يرى بأن مجلس التعاون العربي كان أول شرارة لحرب الخليج الثانية حيث مثل هذا التجمع بين دول تعد الأكبر في الوطن العربي من الناحية السكانية

كما تتمتع بعمق تاريخي وحضاري بعكس الدول الوليدة في منطقة شبة الجزيرة العربية وان أي تطور في العلاقات بين هذه الدول سينتهي في أخر المطاف لاحتواء تلك الدول الحديثة التي تسيطر على معظم الثروة في الوطن العربي وتمثل موطئ قدم للقوى الأجنبية بحجة حماية مصالحها الحيوية وما يشكل ذلك من إضعاف وتهديد للأمن القومي العربي برمته إلا أن تفجر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م أدى إلى فتكك المجلس وانقسام دولة بين مؤيد ومعارض للحرب التي شنتها الدول الغربية لإخراج العراق من الكويت (٣)

المطلب الثاني: البعد السياسي والأمني للنفوذ السعودي بعد إعلان الوحدة اليمنية

لو لم تكن عدة عوامل قد تضافرت في الفترة قبل إعلان الوحدة اليمنية والتي استطاعت أن تحيد النفوذ السعودي وسطوته لما استطاع اليمنيون إعادة توحيد البلاد ،واهم تلك العوامل والتي تأتي بعد الرغبة الشعبية الجارفة والمتعطشة لإعادة توحيد اليمن بعد تمزق وصراعات وحروب ورغبة في الاستقرار السياسي والاجتماعي ، فقد كان للمتغيرات الدولية المتمثلة في انهيار نظام القطبية

---

١ – هيكل محمد حسنين (المقالات اليابانية)

٢ – نفس المصدر

٣ – ويكبيديا الموسوعة الحرة – مجلس التعاون العربي

الثنائية ،وكذا وصول الأنظمة الحاكمة في الشطرين إلى استنفاذ مشروعيتهم السياسية وخاصة في الجنوب بعد الصراع الدامي بعد أحداث يناير والصراعات القبيلة والطائفية في الشمال

كما أن الوحدة ولدت في ظل توازنات عربية مرحلية دقيقة بين دول الثروة ودول القرار(١) فكانت خيارات الوحدة هي الأقوى رغم كل الصعاب والتحديات وقد استدركت المملكة السعودية لذلك الخطر الماثل في حساباتها تاريخيا حيث يرى الكثير من الباحثين بان السعودية منذ أمد بعيد حددت هدفين أساسيين في اليمن ألأول: أن تسعى الرياض إلى منع أي نوع من أنواع الوحدة اليمنية حيث أن اتحاد اليمن سوف يشكل خطرا على الهيمنة السعودية على شبة الجزيرة العربية وسوف تكون لها مطالب تحررية وتاريخية (٢) ترجع إلى حرب عام ١٩٣٤م أما الهدف الثاني: فيتمثل في عمل السعودية على منع القوى الخارجية من تكوين أي قواعد للنفوذ في اليمن وكما كان للسعودي دوافعها السياسية والأمنية (٣) من ثورة ٢٦سبتتمر عام ١٩٦٢م

فقد اتخذت موقف معادي من الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م للأسباب ذاتها فقد مكثت ثلاثة عقود من الزمان وهي تحول دون أي تقدم نحو الوحدة على الرغم من مساعي كل الأنظمة السياسية اليمنية في الشطرين نحوها إلا إن النفوذ والوسائل السعودية كانت في كل مره هي الأقوى والتي كانت تنتهي أما بإسقاط النظام أو اغتيال الرئيس أو شن حرب بين الشطرين ، ومع اقتراب موعد إعلان الوحدة بين الشطرين ارتفعت موجة التحرشات السعودية في الحدود اليمنية المتاخمة واحتلت مواقع حدودية في حضرموت

وكان السياسيين في السعودية حين ذاك مقسومين بين رأيين الرأي **الأول:** يرى بوجوب منع قيام الوحدة اليمنية بأي ثمن والرأي **الثاني:** يرى بان الوحدة سوف تنهار من الداخل إلا إن الملك فهد أمر بسحب القوات من الأراضي التي احتلتها وعبر عن تأييده للوحدة إلا أن القيادة السياسية اليمنية كانت قبيل الإعلان عن الوحدة تعي أن السعودية لا ترغب في توحيد اليمن وأن لديها مخاوف أمنية لأسباب تاريخية وسياسية فقرر الرئيس صالح زيارة السعودية لطمأنتها والتقاء بالملك في حفر الباطن ووضح له بان قضيه الحدود لن تحل إلا بعد الوحدة

، وكان الرئيس صالح قد زار واشنطن في الثاني من يناير عام ١٩٩٠م (٤) والتقاء بالرئيس الأمريكي جورج بوش وحصل على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للوحدة اليمنية ، وبعد إعلان الوحدة اليمنية استجدت ظروف على الساحة السياسية الإقليمية بغزو العراق للكويت وتباينت المواقف السياسية الداخلية اليمنية تجاه ألازمه ما بين مؤيد ومعارض

---

١ – د- خديجة الهيصمي – العلاقات اليمنية السعودية (١٩٩٠-٢٠٠٩) كتاب اليمن والعالم ص١٧٧

٢- هيكل محمد حسنين- المقالات اليابانية الناشر دار الشرق ص ١٢٩

٣البداي فؤاد ناصر صالح- تطور العلاقات اليمنية السعودية مرجع سابق ص ٢٠٠١م

٤ -تصر طه مصطفى مرجع سابق ٧٠

حيث ابدأ حزب الرئيس صالح المؤتمر الشعبي العام تعاطفه مع العراق بينما كان الحزب الاشتراكي غير واضح في موقفة ، فعلى الرغم من أن المملكة السعودية قد أبدت ظاهريا تأييدها للوحدة إلا أن حرب الخليج الثانية والموقف اليمني إزائها قد أعطاها مبرر للعودة إلى الساحة السياسية اليمنية في محاولة تحقيق ما لم تحققه من قبل وهو إيقاف مشروع الوحدة اليمنية

وبعد أن ظهرت التناقضات السياسية بين شركاء العمل السياسي والتي خلقت مناخ مناسب للتدخل السعودي فحركت وسائل نفوذها ومارست ضغوطات اقتصادية وحركت كوامن الصراع بين القوى السياسية والتي وصلت في نهاية الأمر إلى صراع مسلح انتهاء لصالح الوحدة وعلى الرغم من ذلك فأن السعودية لم تتوقف من استخدام جميع الوسائل لإضعاف الموقف اليمني تحسبا لمواجهات أو مفاوضات تتعلق بقضية الحدود التي لم تكن قد حلت بعد ولم تتوقف التحركات السعودية التي تهدف إلى إجهاض الوحدة والإخلال بالاستقرار في اليمن إلا بعد توقيع اتفاقية الحدود في جدة عام ٢٠٠٠م

ولكن عادت الأزمة من جديد على اثر الحرب السادسة في صعده نتيجة التقارب اليمني مع كل من (ليبيا – وقطر) والتي تزامنت مع تصريحات شديدة اللهجة لحيدر أبو بكر العطاس أول رئيس وزراء في حكومة الوحدة واحد الفارين خارج البلاد بعد حرب صيف ٩٤م والمقيم في المملكة العربية السعودية والذي دعاء إلى فك الارتباط بين الشمال والجنوب وكان قبل هذا يوقع اتفاق مع الرئيس السابق على ناصر محمد تشدد على معالجة الأزمة السياسية في أطار الوحدة (١)

فخلال الحرب في صعدة حاولت المملكة العب بالورقة الجنوبية وتأييد القيادات الجنوبية بالدعوة لفك الارتباط وهو ما دفع القيادة اليمنية للتقارب مع كل من قطر وليبيا للحصول على الدعم لمواجه السياسية السعودية من جهة وحل القضية في صعدة من جهة أخرى وعلى الرغم من فتور العلاقة بين اليمن والسعودية والرغبة السعودية في لعب دور لفك الارتباط الذي تدعو إليه معارضة الخارج ويحركه الحراك الجنوبي في الداخل الا ان قدرة المملكة السعودية في هذا الجانب كان محدودا بكون الرأي العام الدولي يؤيد استقرار اليمن ووحدته ليس لنجاح الدبلوماسية اليمنية في هذه الصدد ولكن مدفوع بمخاوف عميقة لدي المجتمع الدولي تتعلق بأمن دول النفط والبحر الأحمر والمحيط الهندي فلم يكن لنجاح الدبلوماسية اليمنية ولا مقياس حقيقي لمدى الحرص الأخلاقي على تماسك واستقرار اليمن فكان الموقع الجغرافي هو مصدر الموقف الدولي

المطلب الثالث: البعد السياسي والأمني والديمقراطية في اليمن

---

١ – هيكل محمد حسنيين– المقالات اليابانية الناشر دار الشرق ص١٢٣

لقد كان لانتهاج اليمن نظام التعددية السياسية كخيار ديمقراطي للتبادل السلمي للسلطة بكل ما يواجهه هذا الخيار من صعوبات سوى على المستوى المحلي وغياب شروط الديمقراطية فقد كان في نفس الوقت خيار غير مرغوب فيه من قبل البيئة السياسية الإقليمية وخاصة من المملكة العربية السعودية فانتهاج اليمن نظام الديمقراطية مثل عامل خطر من وجهه النظر السعودية (١)لاختلاف النهج بين البلدين حيث لا يقر النظام السعودي بأي نوع من أنواع الديمقراطية

وما زاد من تلك المخاوف السياسية للنظام السعودي التأخم الجغرافي والتداخل السكاني والعلاقات المتشابكة بين البلدين والتي تساعد على انتقال الأفكار بسرعة بين البلدين فقد خشيت المملكة من انتقال عدوى الديمقراطية وأي نجاح لليمن في هذا الشأن سيكون بلا شك عامل مؤثر على النظام السياسي السعودي وستظهر مطالب شعبية للحصول على الحقوق السياسية ، وخاصة والسعودية تمارس وصاية كاملة على شعبها ولا تسمح له بأي مشاركة سياسية وابدأ الرأي في القضايا الداخلية أو الخارجية

في نفس الوقت الذي تعج اليمن فيه بالأحزاب السياسية بكل توجهاتها اليسارية واليمينية وحققت نوع درجة ملموسة في حرية الرأي والصحافة حيث بلغت عدد المطبوعات عام ١٩٩٢م ما يقارب ١٤٢م مطبوعة ويصل النقد إلى قمة الهرم السياسي (٢)

كما مثلت حرية المرأة وشغلها للوظائف العامة أحد الدوافع لمعارضة النهج الديمقراطي من قبل السعودية ولهذه الأسباب فقد عارضت للديمقراطية في اليمن وقد عبرت المملكة عن تحفظها عن التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية وأوضح الملك فهد بان النظام الديمقراطي الغربي لا يصلح في المنطقة كما أفصح عدد أخر من زعماء دول مجلس التعاون الخليجي لبعض الوفود اليمنية الرسمية عن تحفظهم وعدم ارتياحهم للتوجهات الديمقراطية في اليمن (٣)

كما يأتي وقوفها ضد الثورة الشعبية التي اندلعت في مطلع عام ٢٠١١م نتيجة مخاوفها من أن تفضي الثورة إلى تغيير النظام السياسي الذي يتزعمه الرئيس على عبد الله صالح منذ ٣٣عاما ويتم بعدها تدوير عجلة الديمقراطية بشكل حقيقي بعد أن أخفقت الديمقراطية اليمنية خلال عقدين من الزمان من أن تفضي إلى تغيير حقيقي في قمة الهرم السياسي

ولهذا اندفعت السعودية وبعض الدول الخليجية لمساندة الرئيس صالح انطلاقا من هذا الهاجس السياسي من ناحية ومن اعتبارات أخرى تتعلق باحتمال نشوف الفوضى في اليمن وسيطرة التنظيمات الإرهابية على البلاد لتكون منطلقا لمهاجمة دول الجوار وإخلال الأمن والاستقرار

---

١ – نفس المصدر ص ١٢٦

٢ – البداي فواد ناصر مصدر سابق ص٢٠٦

٣ – نفس المصدر نفس الصفحة

وبذلت المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي جهد من أجل السيطرة على الموقف المتأزم في اليمن بين السلطة والمعارضة والقوى الشبابية الثائرة والتي بدأت اعتصام مفتوح مطالبة بإسقاط النظام وقدمت مبادرة للتغيير السلمي من خلال خطة وضعت لهذا الغرض

المبحث الثالث: وسائل النفوذ السعودي

توصف السياسة الخارجية السعودية تقليدياً بأنها تنتهج (الدبلوماسية الهادئة) عوضا عن لعب دورا قياديا ضمن سياسة إستراتجية في محيطها العربي أو الإسلامي والإقليمي استخدمت عوضا عن تلك الإستراتيجية ثقلها الروحي وموقعها الجغرافي وفوائضها المالية الضخمة تحقيق أهدافها السياسية الخارجية[١] في نطاقاتها المعروفة كافة سواءً في الدائرة العربية أو الإسلامية إن لم يكن الدولية أيضا من دون محاولة الدخول في مستنقعات النزاعات الإقليمية بطريقة مباشرة (٢) وكان لليمن نصيب الأسد من تلك الوسائل خلال النصف القرن المنصرم فبعد أن تمكنت المملكة العربية السعودية من احتلال الأراضي اليمنية عام ١٩٣٤ م كان لا بد من ممارسة سياسات وقائية (٣) من قبل المملكة للإبقاء على الوضع كما هو علية.

فكان وجود واستمرار النظام الملكي الأمامي في اليمن كفيل بان يحقق أهداف المملكة لما اشتهر عن ذلك النظام من تخلف وضعف فلم تتوانى المملكة السعودية من محاولة الإبقاء على ذلك النظام من خلال دعمه والوقوف معه في الصراع الداخلي الدائر مع القوى المعارضة

فساهمت في إخفاق جميع الانقلابات ضده كما وقفت معه ضد ثورة ٦٢ وأطالت من أمد الحرب ولم تتخلى عن الائمامةإلا بعد أن ضمنت وسائل تمارس من خلالها نفوذها وسطوتها على السياسية الداخلية اليمنية فعلى الرغم من إسقاط نظام السلال وقدوم نظام سياسي معتدل الذي مثلته حكومة الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧م وشعارات المصالحة بين جميع القوى والراغبة في إقامة علاقات حسن جوار مع المملكة

---

١ -. أل ثاني منى سحتم السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي – الناشر المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية القاهرة

١http://www.thegatetec.net/contentdetails.asp?contentID=2751&chk=1ط

٢ – مجلة السياسة الدولية (السياسية الخارجية السعودية في زمن الثورات العربية) بتاريخ ٢٥اكتوبر ٢٠١١م

٣ – عقبي حميد– نجاح ثورة اليمن خطر على امرأ ال سعود – التغيير نت بتاريخ ٢٠١١/٥/١٥م

إلا أن هذا لم يكفي لطمأنة لمملكة السعودية(١)وحاولت عن طريق عملاءها المحليين إسقاط النظام وعودة الملكية إلا أنها لم تفلح من خلال التدخل المباشر وكان لابد من خلق وسائل لممارسة النفوذ على اليمن وقد مكنها الوضع الاقتصادي المتردي بعد الثورة وحاجة اليمن إلى الدعم والصراعات الداخلية المستمرة وتركيبة المجتمع القبلية من اختراق اليمن وممارسة نفوذها بكل حرية ومن خلال هذا المبحث تتناول الدراسة وسائل النفوذ السعودي في اليمن من خلال عدة م طالب كالتالي:

المطلب الأول: المساعدات

تلقت اليمن من الجانب السعودي مساعدات منذ مطلع عقد السبعينات عن طريق آليات خصصت لهذا الغرض في مجلس سمي (مجلس التنسيق اليمني السعودي) وقد مثلت هذه المساعدات أهمية كبيرة لليمن بعد ثورة ٦٢م حيث كان الوضع الاقتصادي في حالة انهيار تام ، ومن خلال تلك المساعدات استطاعت المملكة أن تسيطر على صنع القرار السياسي ولهذا الغرض تم إنشاء مكتب (المشروعات السعودية في اليمن) والذي أنشئ عام ١٩٧٢م

ويهدف إلى إقامة المشروعات التنموية في الجمهورية اليمنية وفي عام ١٩٧٥ تم تأسيس مجلس التنسيق اليمني السعودي والذي استمر في الانعقاد حتى عام ١٩٨٩م (٢)

وقد نجحت السعودية في توظيف المساعدات المالية المقدمة للحكومة اليمنية كوسيلة ناجحة للضغط على اليمن للحيلولة دون إتمام الوحدة اليمنية وفرض سيطرتها الكاملة على السيادة اليمنية وصل الأمر إلى قدرتها على تعيين وخلع موظفي الدولة طبقا لما يتناسب مع موقفها من الوحدة اليمنية

فقد كانت وراء خلع رئيس الوزراء اليمني السابق محسن العيني عام ١٩٧٢م بعد أن أعد مسودة للوحدة مع الجنوب في أكتوبر عام ١٩٧٢م (٣) وتمكنت من تغييره بأحد حلفائها القاضي عبد الله احمد الحجري[٤] والذي قام على الفور منذ استلامه بإيقاف الخطوات الوحدوية مع الجنوب وتبناء توجهات سياسية مناوئة ضد النظام في الجنوب لا تخدم سوى مصلحة المملكة السعودية في عرقلة جهود الوحدة كما استخدمت المملكة المساعدات في لنفس الغرض في عهد الرئيس صالح عام ١٩٨٠م عندما حاول التقرب إلى عناصر الجبهة الوطنية الديمقراطية التي كانت

---

١ – الأحمد حفظ الله يحيى يوسف– صراع القوى في اليمن من ١٩٦٢وحتى الوفاق الوطني ١٩٧٠م رسالة ماجستير غير منشور جامعة عين شمس ٢٠٠٤م ص ٢١٨

٢ –أنظر صحيفة ٢٦سبتمر اليمنية الصادرة ٥أغسطس ٢٠١٠م العدد(١٥٢٩) ص١٠

٣ – البداي فؤاد ناصر مصدر سابق ص١٩٩

٤ – نعمان لطفي فؤاد احمد ،العلاقات اليمنية السعودية ١٩٧٠–١٩٧٤ وكالة الانباء اليمنية سباء ط١ ٢٠١٠م ص ٢٥٤

تنشط في المناطق الوسطى والتقارب نحو الجنوب بخطوات وحدوية والذي دفع السعودي إلى إيقاف المساعدات والتي كانت تمثل أهمية كبرى للاقتصاد الوطني حين ذاك ولم توافق على إعادة المساعدات إلا بعد تراجع الرئيس على عبد الله صالح عن تلك الخطوات الوحدوية

كانت تلك المساعدات التي كانت تقدمها المملكة لليمن أحد وسائل التي أكسبتها القدرة على التأثير والسيطرة على القرار السياسي اليمني ولم يكن أي نظام سياسي من الأنظمة المتعاقبة أن يكون مستقل في قراراته السياسية دون تدخل السعودية ناهيك عن قدرة السعودية عن طريق وسائل النفوذ ومنها المساعدات في إسقاط الأنظمة واستبدالها عندما تخرج عن إطار المصالح السعودية

وقد توقفت تلك المساعدات والقروض بمجرد اتجاه اليمن نحو تحقيق الوحدة والتي كانت تضعها السعودية من بين الخطوط الحمراء التي يجب على كل نظام سياسي في اليمن أن لا يتعداه وفشل جميع القادة السياسيين في تحقيقه رغم المحاولات منذ عقد الستينات من القرن العشرين بل سقط رؤساء بمجرد التفكير أو الشروع في السير في هذا الاتجاه ، فقد كانت أخر المساعدات والقروض لليمن من الجانب السعودي في عام ١٩٨٩م وهو العام الذي بدأت القيادة السياسية في توقيع اتفاقيات الوحدة وتم قطعها رسميا بعد حرب الخليج الثانية

وبعد حرب صيف ٩٤م وعلى الرغم من التقارب بين البلدين نتيجة اندفاع اليمن نحو المصالحة مع السعودية كونها المخرج الوحيد من الكارثة الاقتصادية التي حصلت في الاقتصاد لم تعد تلك المساعدات إلى سابق عهدها إلا بعيد توقيع اتفاقية جدة التي أنهت أزمة الحدود والذي ضلت عالقة بين البلدين ومشكلة مصدر قلق للملكة واهم الدوافع لممارسة النفوذ على اليمن

. تم توقيع المعاهدة في شهر يونيو عام ٢٠٠٠م (١) ليعود مجلس التنسيق اليمني السعودي للانعقاد بعد توقف دام عقد من الزمان وعقد أول دوراته في نفس العام من توقيع اتفاقية جدة الحدودية في الفترة (١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٠٠م) وكانت أهم القرارات التي خرجت عن هذه المؤتمر هي تقديم قرض ماليا لليمن بمبلغ (٣٠٠) مليون دولار لتمويل مشروع الطرق والكهرباء

---

١ - إفقار اليمن هدف استراتجي سعودي - موقع اليمن الكبرى على شبكة الانترنت الرابط http://yemenonline.org/book/book7-7.html

(١) وتلاها انعقاد دورات المجلس سنويا حصلت اليمن على قروض ومساعدات كان أخرها انعقاد الدورة ال١٩ عام ٢٠١٠م (٢)

وعلى الرغم من أهمية تلك المساعدات التي تلقتها اليمن من المملكة العربية السعودية سوى قبل الوحدة اليمنية أو بعدها حتى وقتنا الراهن إلا أن تلك المساعدات واستمرار حاجة اليمن إليها مثل مدخل لممارسة النفوذ السعودي على اليمن وشكل حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة عدم استقلال اليمن اقتصاديا والذي اثر بدورة في عدم الاستقرار السياسي حيث كان على اليمن أن تجاري السعودية وتتبعها في سياساتها سوى في متعلق بالوضع الداخلي اليمني أو بمواقف اليمن تجاه القضايا الخارجية مثل ما حدث في قمة غزة في العاصمة القطرية الدوحة أو في موقف اليمن تجاه الصراع السياسي السعودي الإيراني

كما استفاد النظام السياسي اليمني من تلك المساعدات في احتواء الخصوم السياسيين داخل اليمن من خلال استغلال تلك الأموال في عملية الحشد والتأييد وشراء الأنصار وقمع المعارضين وكل ذلك إجمالا أدى في النهاية إلى توقف عجلة الديمقراطية واحتدام الصراع بين السلطة والمعارضة وانفجار الوضع السياسي في البلاد بقيام الثورة الشعبية التي هبت ضد النظام السياسي في مطلع عام ٢٠١١م

وفي إطار الصراع السياسي في اليمن ومحاولة السعودية لحماية النظام السياسي قدمت السعودية مساعدات عسكرية للسلطات اليمنية لقمع المظاهرات والاعتصامات

كما أن السعودية لا تتوانى في تقديم المساعدات العسكرية في كل الصراعات السياسية الداخلية ابتدأ من المساعدات العسكرية التي كانت تمنحها لليمن الشمالي سابقا أو خلال حرب صيف ٩٤ م حيث حصل علي سالم البيض على وعود خليجية واضحة إثر زيارة السعودية بعد التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في عمان في فبراير من عام ١٩٩٤م والتي مثلت تلك الزيارة البداية العلنية للتحالف السعودي من قادة الانفصال وبلغ حج المساعدات السعودية حسب تقارير مصادر غربية ٢٠٠مليون دولار في الفترة من أغسطس عام ١٩٩٣م إلى ٧ أبريل ١٩٩٤م

كما مولت السعودية صفقة أسلحة غربييه بلغت قيمتها ٢٠٠مليون دولار تتم عبر الخطوط الجوية القادمة من بريطانيا إلى عدن (١)

---

١ – انظر صحيفة ٢٦ سبتمبر مصدر سابق نفس الصفحة كذلك انظر موقع سفارة الجمهورية اليمنية في الرياض الأربعاء ١١/مايو ٢٠١١م
http://www.yemenembassysa.net/modules.php?name=Content&pa=showpage&pid=37

٢ – للاطلاع على المشاريع والقروض والمساعدات التي قدمتها السعودية لليمن انظر موقع السفارة اليمنية في الرياض نفس المصدر السابق

المطلب الثاني – القبائل

تعتبر القبائل من أهم وأقدم الوسائل التي دأبت المملكة السعودية في الاعتماد عليها كأحد وسائل النفوذ على اليمن وما ساعد المملكة في استخدام القبائل اليمنية كأحد وسائل النفوذ هو تركيبة المجتمع اليمني القبلية واستقلال القبائل عن الدولة المركزية والذي دفعها للبحث عن مصالحها بشكل مستقل عن الدولة في نفس الوقت الذي اتبعت السلطات السعودية سياسات معاكسة داخل المملكة فيما يتعلق بتقليص النفوذ للقبائل السعودية

فمناطق القبائل في المملكة لا تمثل سوى ٢% من أعضاء مجلس الوزراء بينما تمثل مناطق القبائل في المجلس الاستشاري بنسبة ٦% فقط (٢) وهذا يوضح مدى حذر النظام السعودي من تمدد القبائل في السلطة وعمدت إلى تقليص نفوذها بعكس سياستها في اليمن حيث تحرص على بقاء المؤسسة القبلية منافسة للسلطة المركزية

والمتتبع لواقع الوضع السياسي في اليمن لن يتجاوز الحقيقة عند تأكيده إن القبائل لا زالت تشكل دويلات داخل دولة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار إن كبار المشايخ يعقدون المحادثات والمفاوضات مع المملكة العربية السعودية (٣) والتي تمول كبار المشايخ بالمال والسلاح من أجل الدفاع عن ما اصطلح على تسميته بالقضية المشتركة (المحافظة على الدين والوقوف في وجهه أي إصلاحات وطنية راديكالية)

ومن اجل إثبات تلك القبائل لولائها للملكة السعودية عقد مشايخ القبائل عام ١٩٧٧م مؤتمرا قبليا في وادي سير وكانت نتائجه هي الوقوف ضد نظام الرئيس إبراهيم الحمدي والذي وصف بأنه شيوعي ملحد بسبب توجهاته التقدمية وخطواته الوحدوية التي لا ترضي رغبات المملكة وقد نجحت السعودية في توظيف العامل القبلي كوسيلة لممارسة النفوذ السياسي على اليمن وتعطيل كل التوجهات الوحدوية بين الشطرين سابقا ففي أعقاب التوقيع على اتفاقية القاهرة عام ١٩٧٢م سارعت السعودية إلى وقف الوحدة عن طريق عملاءها القبليين في اليمن الشمالي

حيث قاموا بمهاجمة اتفاقية الوحدة علنا ومهاجمة الرئيسين الذين قاما بالتوقيع على الاتفاقية وقامت السعودية على توزيع الأموال الوفيرة على زعماء القبائل وضباط الجيش الذين وقفوا ضد الوحدة كما قامت القوى القبلية الموالية للسعودية بنفس الدور عندما توجه الرئيس على عبد الله

---

١ – البداي فؤاد مرجع سابق ص٢٢٤

٢– د. صنيتان محمد بن– النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات – مركز دراسات الوحدة العربية ط٢ ٢٠٠٥م ص ٩٤

٣ –د الصياد – أحمد صالح– السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر (١٩١٨– ١٩٧٨) الناشر دار الصداقة بيروت ص ٨١

صالح نحو مصالحة وتسوية سلمية مع الجبهة الديمقراطية الشعبية المدعومة من الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب بهدف تسوية الخلافات التي تقف في طريق تحقيق الوحدة والذي دفع بالمملكة السعودية إلى الاستعانة بنفوذها على القبائل اليمنية لإيقاف تلك المساعي

وتم حشد القوى القبلية تحت مسمى (الجبهة الإسلامية) والتي عبرت عن معارضتها للمفاوضات التي كانت تجري بين الحكومة الشمالية والحكومة في الجنوب والجبهة الوطنية الديمقراطية وقد عبروا صراحة عن معارضتهم وانتقادهم للتوجهات الوحدوية التي يبديها الرئيس علي عبد الله صالح عام ١٩٧٩م وقد سجلت تلك القوى القبلية من خلال مجلس الشعب التأسيسي الذي كانت تسيطر عليه معارضتها لكل التوجهات الوحدوية

و ظلت القبائل وسيلة فعالة لمعارضة أي عمل وحدوي منذ قيام الثورة في ٦٢م حتى عام ١٩٩٠م فعندما قامت القيادة السياسية في الشطرين بالاتجاه نحو خطوات وحدوية جادة لم تتوانى المملكة من تفعيل دور نفوذها القبلي إلا أن ذلك الدور لم يكن بالقوة كما كان في السابق حيث كان هناك مستجدات على الساحة السياسية سوى محليا أو دوليا أو عربيا أو من خلال الوضع الاقتصادي اليمني الذي يمكن بنفس المستوى المتردي سابقا حيث كان قد تم اكتشاف النفط عام ١٩٨٤م

كما كان الوضع العربي في صالح الوحدة حيث كانت اليمن عضو في مجلس التعاون العربي حين ذاك إضافة إلى أن نظام الرئيس على عبد الله صالح قد تمكن من السلطة بعكس سابقيه الذين لم يدم حكم احدهم سوى بضعة سنوات أو أشهر وخلال تلك الفترة استطاعت الحكومة أن تبني جيش يحد من قدرة القبائل على السيطرة وتأثيرها في القرار السياسي

إضافة إلى الأحداث والمستجدات في الشطر الجنوبي الذي تخلت عنة الاشتراكية العالمية والتي كانت ذريعة القوى التقليدية في معارضتها للوحدة إلا أن تلك القوى القبلية مارست بعض الضغوطات على القيادة السياسة للحيلولة دون إتمام الوحدة واستلمت مبالغ مالية ضخمة من قبل النظام السعودي(١) كما قامت فيما بعد بمعارضة الاتفاقيات التي بنيت على أساسها الوحدة بين الشركاء السياسيين بالدعم السعودي عارضت القوى القبلية والدينية المقربة من السعودية دستور دولة الوحدة

والتي كانت بداية لتوجس والصراع من بين القوى اليسارية (الحزب الاشتراكي اليمني) والقوى القبلية والدينية والتي دفعت بالحزب الاشتراكي للحذر في الخطوات القادمة نحو اندماج مؤسسات الدولة والتي كانت ابرز مسببات الصراع والوصول إلى مرحلة الحرب الأهلية فيما بعد ، وبعد أن انفجرت أزمة الخليج الثانية في ١٩٩٠/٨/٢م كان الموقف الشعبي والرسمي قد وقف ضد الغزو

---

١ – البداي فؤاد مرجع سابق ص٢٠٢

إلا أن هذا الموقف سرعان ما تغير بنفس السرعة التي اتخذتها الدولة الغربية للتدخل في أخراج العراق من الكويت والذي فسر من قبل اليمن على أنة مؤامرة منذ البداية لاحتلال العراق إلا أن الموقف القبلي ظل ثابتا مرتبطا بالموقف السعودي حيث شكلت لجنة برأسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد للدفاع عن الكويت وأصدرت نشرة تحت عنوان الضمير اليمني تتحدث عن معاناة أطفال الكويت(١)

ذلك الموقف المخالف للموقف الرسمي والشعبي يوضح مدى ارتباط مصالح المؤسسة القبلية بمصادر الدعم المادي السعودي ، وبعد إعلان الوحدة كان الهاجس الأمني المتمثل في قضية الحدود يدفع بالمملكة للبحث عن طرق جديدة لاستخدام مصادر النفوذ استعدادا لأي مواجهه مع الجانب اليمني في هذا الخصوص فقامت السعودية بحملة اختراق في جزيرة سقطرى اليمنية في أبريل من عام ١٩٩١م ومنحت بعض المواطنين اليمينين الجنسيات السعودية وبعض الوظائف والمرتبات التي تعينهم في أمور حياتهم بهدف تغيير المعالم الاجتماعية السكانية في الجزيرة قد تستخدم كورقة ضغط في المفاوضات بين البلدين (٢)

ولعبت القوى القبلية دورا في الصراع المحتدم بين القوى السياسية المتمثلة في الحزبين الحاكمين حيث تطابقت توجهات تلك القوى القبلية مع التوجهات السعودية الرامية إلى إيصال العلاقة بين شريكي السلطة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني إلى مراحل الصراع وهو ما حدث بالفعل في صيف عام ١٩٩٤م وبعد الحرب لم تكن العلاقة بين اليمن والسعودية في أحسن حال وكانت لا تزال أهم قضية للتوتر بين البلدين قائمة وهي أزمة الحدود والذي دفع بدورة النظام إلى محاولة احتوى القوى القبلية والتي قد تلعب دورا لصالح المملكة وأغدق عليهم بالأموال والمناصب بل سمح لهم بممارسة الفساد تحت حماية القانون والذي أسس بدورة لمرحلة جديدة من الفساد في البلاد واضر بالاقتصاد الوطني

إلا أن السعودية لا زالت تملك التأثير والنفوذ على بعض القبائل واستخدمتهم في ممارسة الاختطافات للأجانب بهدف تشويه سمعة اليمن في الخارج من جانب وضرب السياحة كأحد الموارد الاقتصادية من جانب أخر

وتتغير علاقة القوى القبلية بالمملكة السعودية تبعا لتغير العلاقة من السلطات الرسمية في اليمن فبعد أن تم ترسيم الحدود في عام ٢٠٠٠م بدأت العلاقة في الضعف نتيجة غياب المبرر في ممارسة النفوذ وبدأت العلاقة تسير بين البلدين في الأطر الرسمية ونتيجة لذلك تحركت المؤسسة

---

١ –د– المتوكل محمد عبدالملك– اليمن وحرب الخليج الثانية – كتاب اليمن والعالم ص ١٥٥

٢ – البداي فؤاد ناصر مرجع سابق ص٢٠٤

القبلية لتدافع عن مصالحها حيث رأت بان مصالحها في خطر نتيجة تقليص دور القوى القبلية وعلاقاتها المباشرة مع المملكة السعودية كما أن نظرة المملكة قد تغيرت للنظام السياسي اليمني حيث رأت بان مصالحها ستكون في حال أفضل ببقاء الرئيس على عبدا لله صالح في الحكم كونه سيكون أكثر أمنا على الاتفاقيات المجحفة التي قبلها فيما يتعلق بترسيم الحدود في نفس الوقت الذي لم تجن اليمن ما كان مؤمل من تلك الاتفاقيات بعودة القوى العاملة اليمنية إلى الأراضي السعودية ومعاملتها بنفس المعاملة للمواطنين السعوديين بل أصبح يمارس على المواطن اليمني في الأراضي السعودية والخليجية قانون الاحتقار والعبودية .

بدأت معالم صراع بين المؤسسة القبلية والدينية من جهة والرئيس على عبدا لله صالح من جهة أخرى بلغت ذروتها في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م والتي تنافس خلالها الرئيس على عبد الله صالح مرشح حزب المؤتمر الشعبي العام مع مرشح المعارضة فيصل بن شملان استطاع أن يفوز بها الرئيس صالح بفارق كبير مما أعطى انطباع لدي المؤسسة القبلية التي يتزعمها الشيخ الأحمر بان دورها وعلاقتها مع السعودية قد تتعرض للخطر بسبب سيطرة الرئيس صالح على مفاصل الدولة في الداخل وإسناد المناصب الحساسة مدنية وعسكرية لأقاربه وانفراده في العلاقات مع المملكة العربية السعودية

وقد نشر موقع ويكليس وثيقة رقم(08SANAA1053) تناول من خلالها بان بعض المشايخ يستلم مبالغ مالية من السعودية تقدر بـ ٧ مليارات ريال يمني (٣٢) مليون دولار شهريا

ووفقا للوثيقة المؤرخة في ١٨حزيران ٢٠٠٨م فإن السعودية استغلت قرب المملكة من اليمن وتاريخها المشترك ولاسيما أن الكثير من القبائل اليمنية تربطها علاقات مصاهرة مع القبائل السعودية ، وقدمت مبالغ مالية لشيوخ القبائل مقابل الحصول على معلومات لضمان سيطرتهم على السياسات المحلية وكسب ولاء الشيوخ وقبائلهم (١) وكشفت وثائق ويكيليكس عن طبيعة العلاقة التي اختارتها السعودية في علاقتها مع القبائل اليمنية حيث المال يمثل العنصر الأساسي من خلاله تستطيع شراء ولاء القبائل وتعزيز نفوذهم

ويؤدي الدعم السعودي للقبائل بحجة محاربة الإرهاب إلى تقويض سلطة الدولة المركزية اليمنية في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة اليمنية كل قوتها لمواجهه التهديدات الأمنية (٢) في نفس الوقت الذي يعتمد العالم الغربي على السعودية في تحقيق الاستقرار في اليمن بكون الرياض اكبر المانحين في برنامج المساعدات المقدمة لليمن إلا أن السعودية تقدم الدعم بشكل مباشر للقبائل والذي يقوض من سلطات الحكومة

---

١ –الشبكة الليبرالية السعودية الحرة –بتاريخ ٢٠١١/٤/١١م (المال مقابل الولاء)

٢ – ميدل است اون لاين – السعودية تعبث في أمن اليمن بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٩م

مما يعني بان السعودية تحرص بشكل دائم على خلق حالة توازن بين السلطة المركزية والقبائل ومن خلال هذه التوازن تجعل اليمن في حالة عدم استقرار دائم قابل للتدخل والسيطرة على صنع القرار والتوجهات في السياسية الداخلية والخارجية.

كما أن ذلك الدعم قوض من قدرة الدولة على محاربة الإرهاب بكون القبائل هي التي تأوي الإرهابيين ولا تتوانى في استلام مبالغ مالية من أطراف عدة مقابل تقديم خدمات لوجستية وتقديم المأوى للعناصر الإرهابية ، وقد رفضت السعودية كل المطالب لوقف الدعم عن القبائل اليمنية مما يؤكد مدى أهمية القبائل كوسيلة نفوذ للسعودية في اليمن (١) وخشية من انتشار الحريات السياسية و اللبرالية.

وقد خصصت المملكة العربية السعودية لجنة سميت (اللجنة الخاصة) وهي لجنة متخصصة في دعم القبائل وتقديم المال والرواتب لبعض المشايخ وكان يرأس هذه اللجنة ولي العهد السعودي الأمير سلطان ابن عبد العزيز وبعد وفاة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الحليف التاريخي للمملكة ظهرت طموحات لبعض القوى القبلية للعب نفس الدور الذي كان يقوم به الشيخ الأحمر فبعد عودة الأمير سلطان بن عبد العزيز المتخصص في الملف اليمني من رحلة علاجية قدم إلى الرياض ١٤٠ شيخ قبلي على رأسهم شيخ مشايخ بكيل(٢) ناجي عبد العزيز الشايف وهي المنافس التاريخي لقبيلة حاشد التي يتزعمها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر

وتأتي تلك التحركات القبلية بهدف الحصول على الدعم السعودي الذي كان يحضا به الشيخ عبدا لله الأحمر مقابل وقوف تلك القبائل ضد الحركة الحوثية في منطقة صعدة والتي تهدد استقرار المملكة السعودية

وقد أوقفت المملكة الدعم عن بعض زعماء القبائل المؤيدين للحوثي لأول مره منذ أنشاء اللجنة الخاصة إلا أن علاقة المملكة بالقبائل اليمنية خلال الفترة الأخيرة قد شابها نوع من التخبط حيث كثرت المتغيرات في اللعبة السياسية الداخلية اليمنية من حيث وجوب التزام المملكة بحصر علاقتها مع السلطات الرسمية كون ولاء القبائل لا يتوقف عند اتجاه واحد فلا تمانع تلك القبائل من تغيير ولائها لا ي طرف يدفع المال كما أن القبائل التي لا تحصل على المال السعودي أو اليمني تلجا إلى دعم التنظيمات الإرهابية كنوع من الاحتجاج لمساواتها بالقبائل التي تحضا بالدعم

---

١ –انظر الرأي نيوز – السعودية تلعب دورا مزدوجا في اليمن نقلا عن رويتر – http://alraynews.com/News.aspx?id=369353 انظر أيضا – صحيفة البلاغ اليمنية الصادرة ١٤ديسمبر ٢٠١٠م العدد (٩٠٤) ص٣

٢ – جريدة الرياض الصادرة يوم الاثنين ٢٢/٢/٢٠١٠م العدد (١٥٢١٨)

كما أن المتغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة ودخول قوى خارجية على خط اللعبة السياسية (إيران) وليبيا قبل الثورة مثلت مصادر دعم جديدة

كما أن اقوي القبائل التي عاشت لفترة طويلة في حالة تحالف مع النظام السعودي بحثت عن مصادر دعم أخرى في مواجهه نفوذ سلطة الرئيس صالح وعائلته كان أهم تلك التحركات للبحث عن مصدر دعم خارجي تحرك الشيخ حسين عبدا لله حسين الأحمر باتجاه معمر القذافي للحصول على دعم لتشكيل حزب سياسي فتحركت السعودية لاحتواء الشيخ الطامح وتقديم الدعم المالي له في مواجهه المد الحوثي القادم من صعده بعد التصريح الرسمي من الحكومة اليمنية بتورط معمر القذافي في دعم الحركة الحوثية

، فالقبائل اليمنية بكونها مؤسسات غير رسمية لا تلتزم بأي معاهدات أو اتفاقيات تتمتع بحرية الحركة بين الأطراف الراغبة في التدخل في الشأن اليمني أو تهديد أي طرف خارجي دون أن تتحمل مسؤولية التنصل عن الاتفاقيات ودائما ما تكون الدولة ضحية لتحركات تلك القبائل .

وقد ذهبت المملكة إلى ابعد الحدود من خلال طموح استراتجي تحققه عن طريق نفوذها على القبائل اليمنية والتي غالبا ما يطغى عليها تفضيل مصالحها الشخصية على المصلحة الوطنية وخاصة وان جل الزعامات القبلية تعاني من الأمية السياسية

فقد تحدث وبثقة ويكليكس رقم (08SANAA1053) عن طموح سعودي(١) قد تحققه في حال سقوط البلاد في حالة الفوضى وسيطرة القبائل وهو مد أنبوب نفطي تملكه وتشغله المملكة وتحميه يمتد من حضرموت إلى مرفأ في خليج عدن مرورا بالخليج العربي (٢)

ومن هنا يتضح بأن الاستقرار في اليمن مرهون بتوقف المملكة السعودية عن دعم القوى القبلية واحترام سيادة الدولة ما لم فان القبائل ستظل تمثل عقبة أمام تحقيق أي استقرار في الجمهورية اليمنية .

المطلب الثالث: الدبلوماسية

لقد مارست المملكة العربية السعودية كل الوسائل المتاحة لاستمرار نفوذها وسيطرتها على اليمن والحيلولة دون نهوضه وبقاءه في إطار التصرف السعودي ومن هذه الوسائل استخدمت المملكة الدبلوماسية سوى من خلال علاقاتها الدولية أو علاقاتها باليمن نفسه وكانت الدبلوماسية من الوسائل التي لجاءت إليها منذ وقت مبكر في إدارة علاقاتها الصراعية مع اليمن

١- http://wikileaks.org/cable/2008/06/08SANAA1053.html

٢ – الشبكة الليبرالية السعودية مصدر سابق

ونشطت هذه الأداة عند أول ظهور لمشروع الوحدة اليمنية فعندما اقترب الاحتلال البريطاني من الجلاء عن جنوب اليمن وزوال أبرز عوامل التشطير المتمثل بوجود الاحتلال البريطاني وبدا للجميع بان الوحدة اليمنية أوشكت على التحقق تقدم الملك فيصل ابن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية حين ذاك بطلب من (هارولد ولسون) في مارس من عام ١٩٦٧م محاولا إقناعه بالعدول عن قراره بالانسحاب من جنوب اليمن

محذرا بأنه إذا تم الانسحاب البريطاني من عدن سيكون النظام الجديد من الحركات المتطرفة وسيتمكن الشيوعيون من السيطرة على شبة الجزيرة العربية (١) وعندما بدأت الخطوات الجادة وتوفرت الظروف الموضوعية لذلك وكان الشطر الجنوبي حينها قد وجد نفسه محاط بدول رأس مالية له رصيد تاريخي معادي لهذه الدول بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ليكون خيار الوحدة هو الخيار الوحيد أمامه وبعد التحركات السياسية باتجاه الوحدة في عام ١٩٨٩م نشطت الدبلوماسية السعودية في اتجاه مضاد للتحركات اليمنية

لتعطي القيادات السياسية في اليمن الجنوبي خيارات أخرى تتمثل في كسر الطوق الذي كان مفروض على نظام عدن وإعطائه أمل في القدرة على التعايش مع المحيط الإقليمي وحصوله على الدعم المادي ألازم لبناء دولة في الجنوب وعرض الجانب السعودي من خلال زيارة وزير خارجيتها سعود الفيصل ووزير المالية محمد أبو الخليل إلى العاصمة عدن خيار العدول عن مشروع الوحدة مقابل الحصول على مساعدات ضخمة تقدمها المملكة وبأت تلك المساعي الدبلوماسية بالفشل (٢)

ورفضت قيادات الشطر الجنوبي حين ذاك الإغراءات السعودية ويعود الرفض من قبل القيادات السياسية في الجنوب إلى أن خيار الوحدة هو الحل الوحيد لاستقرار اليمن والعدول عن هذا الخيار لن يحقق الاستقرار السياسي وسيظل الصراع مستمر إضافة إلى أن الرصيد السعودي الحافل بالمؤامرات ضد اليمن بشطريه كان في ذلك الحين لازال ماثلا في عقلية صانع القرار اليمني وفي العقل الجمعي للشعب اليمني ومن الصعب القبول بهذا الخيار

إلا أن ذلك الخيار عاد ليكون احد الخيارات التي لجئ إليها قادت الحزب الاشتراكي فيما بعد عند اشتداد الخلافات السياسية الداخلية بين الحزبين الحاكمين وأصبح خيار الانفصال هو الخيار الأمثل في حسابات الحزب الاشتراكي بادر أعضاء الحزب بتحركات دبلوماسية بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق وزاروا المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى بهدف الحصول على

---

١ البداي فؤاد ناصر صالح مصدر سابق ص ١٩٨

٢ – نفس المصدر نفس الصفحة

الدعم لمشروع الانفصال وحينها سارعت المملكة بقبول العرض وقدمت مليارات الدولارات في سبيل تحقيق أهدافها والذي أتى هذه المرة بطلب يمني وتحركات دبلوماسية يمنية

وبعد انفجار الوضع العسكري بين الحزبين الحاكمين قامت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة قطر التي وقفت موقف مخالف ودعمت الوحدة اليمنية بتحركات دبلوماسية بهدف تدويل القضية اليمنية واستطاعت أن تدفع مجلس الأمن لإصدار قرار بوقف إطلاق النار تمهيدا لحل القضية بالطرق السلمية وفك الارتباط كون الوحدة على حد تصريحات المسئولين الخليجيين لا تأتي بالقوة (١) وكانت المملكة السعودي قد مارست ضغوطات على اليمن من خلال علاقاتها الدبلوماسية أثناء الصراع السياسي الداخلي في اليمن في الفترة الانتقالية حيث تحركت ومارست ضغوطات على الشركات النفطية لمنعها من التنقيب عن النفط في الأراضي اليمنية

بدعوى إنها أراضي مختلف عليها بهدف الحيلولة دون حصول اليمن على مصادر دخل تتمكن من خلالها التخلص من الضغوطات الاقتصادية (٢)التي يمارسها الجانب السعودي والإبقاء على الوضع الاقتصادي في حالة ضعف بهدف إضعافه سياسيا وتفاوضيا في أهم القضايا وهي قضية الحدود وهو ما استطاعت السعودية تحقيقه حيث أفضت كل الضغوطات إلى تسليم اليمن للأراضي اليمنية التي كانت تسيطر عليها المملكة بموجب اتفاقية الطائف حيث وجدت اليمن نفسها بعد حرب ٩٤م محاصرة من كل الجهات والحل الوحيد هو التوصل إلى حلول جذرية فيما يتعلق بأزمة الحدود لفك الحصار الاقتصادي المفروض من قبل دول الطوق الخليجي

ولم تحدث أي متغيرات في الدبلوماسية السعودية تجاه اليمن إلا بعد أن استجدت عدة متغيرات على الساحة الإقليمية والدولية مثل الحرب على الإرهاب واحتلال الولايات المتحدة للعراق وسيطرة الشيعة المدعومة من إيران

هذه المتغيرات أثرت على الموقف الدبلوماسي السعودي تجاه اليمن حيث جندت المملكة نشاطها وعلاقاتها الدبلوماسية في حصول اليمن على دعم اقتصادي دولي لمواجهه الأزمات والتحديات الاقتصادية وكانت المملكة العربية السعودية اكبر المانحين و استضافت مؤتمر للمانحين الدوليين أواخر شهر فبراير ٢٠١٠م والذي شارك فيه ممثلون عن دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من المنظمات الدولية (٣) وكانت المملكة قد نشطت دبلوماسيا لجلب المساعدات الدولية لليمن من خلال مؤتمر لندن الذي عقد عام ٢٠٠٦م

---

١ – أزمة الوحدة والانفصال مصدر سابق ص٦٠

٢ – هيكل محمد حسنين– المقالات اليابانية مصدر سابق ص ١٢٤

٣ – أنظر العربية نت بتاريخ الأحد ٢٨فبراير ٢٠١٠م

والذي حضرة أكثر من أربعين دولة ومنظمة وقدم ٤.٧ مليار دولار دعم للاقتصاد اليمني وكان نصيب المملكة العربية السعودية مليار دولار

وهذا الموقف يأتي عكس الموقف بعد أزمة الخليج وخروج القوات العراقية من الكويت حيث لم تكتف السعودية بالإجراءات العقابية التي اتخذتها ضد اليمن بوقف المساعدات وطرد العمالة وإنما تحركت دبلوماسيا على المستوى الإقليمي والدولي للحيلولة دون حصول الحكومة اليمنية على أي مساعدة سياسية ومالية وضيقت الخناق على الدبلوماسية اليمنية في المجال العربي على وجهه التحديد . وكان لتلك العقوبات المالية والدبلوماسية التي مارستها السعودية دافعا للحكومة اليمنية إلى طرق الأبواب والمنافذ الخارجية

بغرض الخروج من الأزمة الخانقة عن طريق المشاركة في النظام الشرق أوسطي من بوابة حضور المؤتمرات الاقتصادية والسعي نحو التقرب نحو الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعلان الدعم والتأييد لمسيرة التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل (١) .

من الملاحظ بان الدبلوماسية السعودية تتغير بتغير المصالح التي تربطها باليمن إلا أن تلك المصالح ليست مصالح اقتصادية وهو الطابع الذي يغلب على العلاقات الدولية حيث ارتبطت الدبلوماسية السعودية في علاقتها باليمن بهواجس أمنية وسياسية ويتضح هذا من خلال موقف المملكة السعودية من المتغيرات التي حدثت في اليمن مطلع عام ٢٠١١ م وانطلاق الثورة الشبابية المطالبة بتغيير النظام السياسي حيث وقفت بشكل واضح مع نظام الرئيس على عبد الله صالح وينطلق هذا الموقف السعودي من عدة اعتبارات منها:

أن تغيير نظام الرئيس صالح يجعل اليمن تولج بشكل حقيقي لنظام ديمقراطي يتم من خلاله التبادل السلمي للسلطة وهذا ما تعارضه السعودية كونه يتعارض مع نهجها السياسي المنغلق على الديمقراطية

تتشارك اليمن والسعودية وحلفائها الغربيين في معركة الحرب على الإرهاب ويمثل نظام الرئيس على عبد الله صالح خير شريك في هذه المعركة بعد أن اثبت تعاونه الكامل في هذه الشأن

تتخوف المملكة السعودية من سقوط اليمن في أتون فوضى سياسية يتم من خلالها سيطرة القوى الإسلامية المتطرفة على مقاليد الحكم مما يهدد استقرار المملكة حيث ستصبح اليمن قابلة للتجنيد السياسي من أطراف خارجية مختلفة وخاصة إيران والتي تتعاطف مع الحركة الحوثية في شمال اليمن(٢)

---

١ – ألصبري محمد يحيى– اليمن وعملية السلام في الشرق الأوسط – كتاب اليمن والعالم مرجع سابق ص٢٦٨

٢ – صحيفة الوسط اليمنية – الحل السعودي الوحيد للمشكلة اليمنية (طائف٢) بتاريخ الأربعاء ٢٠١١/٨/٣م

ولهذه الأسباب تحركت المملكة العربية السعودية لاحتوى الأزمة من خلال مبادرة تهدف إلى بقاء على عبد الله صالح في السلطة أو نقلها إلى قوى موالية مقربة من صالح على اقل تقدير وما يؤكد دعم السعودية لبقاء الرئيس على عبد الله صالح في السلطة هو تزامن الدعم المالي والعسكري (١) مع المبادرة الخليجية التي من أهدافها المعلنة إخراج اليمن من الأزمة ونقل السلطة بطرق سلمية إلا أن السعودية ومن خلال المبادرة حولت الثورة الشعبية إلى أزمة سياسية بين الأحزاب السياسية وليس بين الشعب والنظام السياسي

---

١ – مجلة الديوان بتاريخ – دعم عسكري سعودي لقمع وإجهاض الثورة اليمنية ٢٠١١/٩/١٠م

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

من خلال محتويات الرسالة والمواضيع التي تطرقت لها كمحددات للاستقرار السياسي في اليمن نستطيع أن نستتنتج الأمور التالية

١ـ لعب العامل الجغرافي دورا في حالة عدم الاستقرار السياسي في اليمن كون الجغرافيا عامل طبيعي يؤثر في مسار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويخلق بيئة معينة تتسم بالاستقرار أو عدم الاستقرار وساهم الموقع الجغرافي لليمن في حالة عدم الاستقرار سوى كان الموقع الفلكي والذي يضع اليمن في المنطقة المدارية الجافة مع عدم وجود مصادر أخرى للمياه كالأنهار في ظل محدودية الأرض القابلة للزراعة والتي تصل إلى ٣% فقط من إجمالي الأرض والذي كرس استمرارية حالة الفقر المولدة للصراعات وشكل الموقع البحري الذي يوصف بالاستراتيجي عامل من عوامل عدم الاستقرار بجلب تدخلات القوى الخارجية الطامحة للسيطرة في نفس الوقت الذي تعاني فيه الدولة اليمنية من حالة ضعف وعدم استقرار شبة دائم لم يمكنها من استغلال الموقع البحري الاستراتيجي للاتصال بالعامل الخارجي وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية

ـ مثل الموقع السياسي لليمن احد محددات الاستقرار السياسي بسبب سيطرة دولة واحدة على معظم الحدود البرية (السعودية) والذي حرم اليمن من ميزة وجود خطوط تواصل بين عدة دول والذي منح السعودية القدرة على التأثير ووسيلة من وسائل الضغط السياسي والاقتصادي

ـ الشكل الخارجي للدولة اليمنية والذي يوصف بالمتطاول في ظل صعوبة التضاريس وتخلف وسائل النقل مثل محدد من محددات الاستقرار السياسي حيث حد من قدرة السلطة المركزية على السيطرة وشجع السكان على التمرد وجعل موقع العاصمة صنعاء يبدو متطرف ودفع بالسلطة ممارسة سياسية التوازنات بين المناطق والقبائل المشروط بشن الحروب والصراعات

- تمثل الطبيعة التضاريسية لليمن محدد من محددات الاستقرار السياسي حيث فصلت الجبال والتلال بين السكان وحالت دون دمج السكان في هوية ثقافية واحدة وساعدت على بقاء القبيلة في المنتظم السياسي وصعبت من التواصل الاجتماعي كما أدى تمركز السكان في المرتفعات الجبلية الوسطى والتي يقطنها ما يقرب من ٨٠% من إجمالي عدد السكان في مساحة تقدر ١٨% من إجمالي المساحة إلى الإبقاء على طابع الحياة الحربية لدي السكان

- يتسم الانتشار السكاني في اليمن بالتشتت والبعثرة فبينما يتكدس السكان وفقا للانقسام الطبيعة في المرتفعات الجبلية الوسطى ينتشر السكان في عدد كبير من القرى والمراكز السكانية والذي حال دون مقدرة الدولة على إيصال الخدمات وهو الأمر الذي اضعف العلاقة بين الشعب والحكومة وبقاء الولاءات القبلية والمناطقية وتمركزت سلطة الدولة في العاصمة دون المناطق الأخرى والتي استعانت بالقوى الاجتماعية (مشايخ القبائل) في إدارة مناطقهم وعمدت السلطة لجذب السكان للعاصمة بهدف السيطرة على اكبر عدد من السكان وربطهم بمصالح في مناطق سلطة الدولة وهو ما رفع عدد سكان العاصمة صنعاء إلى ١٦٩% خلال عشر سنوات والذي فأقم من ارمه المياه والبنية التحتية في العاصمة واخل بالتوازن في الانتشار السكاني في المحافظات

- تمركز الهجرة الخارجية من مناطق الوسط والجنوب وانخفاضها في مناطق الشمال مع تمركز ملحوظ للسلطة السياسية والعسكرية في مناطق الشمال يثير إشكاليه الاستئثار بالسلطة وخاصة في حال تفاقم الأزمات السياسية بين الدولة اليمنية والدول المستقبلة للعمالة

٢- مثل الجانب التاريخي محدد من محددات الاستقرار السياسي كون حالة عدم الاستقرار مثلت حالة دائمة ومستمرة بفعل المحددات الخارجية المتمثلة في الاحتلال الخارجي والذي خلق ارث من عدم الاستقرار للفترات ألاحقة كما كانت تبعية اليمن للخلافة الإسلامية دون الاهتمام بها كونها من أطراف الدولة جعل اليمن مقصد للحركات الدينية والمذهبية الخارجية عن الدولة الإسلامية المركزية والذي جعل اليمن تعيش حالة عدم استقرار كما مثل حكم الأئمة الزيدية ارث تاريخيا يحمل الكثير من عوامل عدم الاستقرار

٢- لعبت المذاهب الحركات الدينية دورا في حالة عدم الاستقرار التي تعيشها اليمن حاليا حيث لعب المذهب الزيدي دورا في السلطة السياسية خلال ١١٠٠عام إلا أن تمركز المذهب في مناطق جغرافية محددة ومحاولة الأئمة الزيود إلحاق المناطق الأخرى تحت حكمهم جعل اليمن تعيش حالة من الصراع المستمر وولد شعور لدي الأكثرية الشافعية بسيطرة الأقلية الزيدية وعلى الرغم من إسقاط نظام الأئمة من قبل أتباع المذهبين إلا أن فلسفة المذهب الزيدي القائمة على حصر الولاية في الحسن والحسين والخروج عن الوالي لا زالت تمثل قاعدة عند بعض أتباع المذهب يمكن إحيائها واتخاذها قاعدة تنظيمية سياسية في مواجهه التنظيمات الأخرى خاصة

الحركة السلفية والإخوان المسلمين من خلال أحزاب سياسية على أسس مذهبية وهو الأمر الذي يهدد بالانقسام الطائفي والجهوي ، كما لعبت الحركات الدينية دورا في السلطة السياسية كحركة الإخوان المسلمين والحركة السلفية من بعد ثورة سبتمبر وكان لها أهداف وبرامج تساند النظام السياسي تارة وتحول دون تنفيذ برمج السلطة المركزية تارة أخرى وترتبط بأجندة خارجية في بعض المواقف وهو ما خلق العديد من المتغيرات السياسية الداخلية ومكن من استمرارية المحددات الخارجية المتمثلة في نفوذ القوى الإقليمية

- تعد القبيلة من ابرز المحددات للاستقرار السياسي في اليمن فوجود كيانات سياسية متعددة أضعفت من سلطة الدولة وتكرس حالة التخلف الاجتماعي وجعلت اليمن تعيش في مرحلة ما قبل الدولة وتعد وسيله للنفوذ الخارجي وأسباب استمرار يته كمحدد من محددات الاستقرار الخارجي كما تستأثر القبائل المتعصبة بالسلطة السياسية وتحول دون تقدم عجلة الديمقراطية وتخلق حالة من التنافر الجهوي قد تفتح الباب أمام مطالب تغيير العاصمة

٣- اعتماد اليمن على مصادر دخل غير ثابتة وترتبط وتتأثر بالعامل الخارجي يمثل معضلة أمام تحقيق الاستقرار السياسي فتمثيل النفط لمعظم الإيرادات في نفس الوقت الذي يمثل مصدر غير مستقر بالإضافة إلى عائدات المغتربين والمساعدات الخارجية المرتبطة بالعامل الخارجي جعل اليمن تعيش حالة سياسية واقتصادية غير مستقرة تبعا للمستجدات في الخارج في نفس الوقت الذي أدت الصراعات والتنافسات الحزبية إلى انتشار الفساد المالي والإداري والذي دمر البنية الاقتصادية وجفف منابع الدخل وسبب في انتشار الفقر والبطالة وخلق حالة من الكراهية وقتل روح الوطنية والاعتزاز الوطني كما تمثل زراعة وتناول القات معضلة إمام أي تقدم اقتصادي حيث يقضي القات على الادخار الفردي احد ركائز النمو الاقتصادي ويقضي على معظم الوقت لدي الإنسان اليمني ويهدد المخزون المائي في ظل شح مائي يهدد بكارثة في المستقبل

- كان انتهاج التعددية الحزبية في اليمن لأهداف توافقية لمرحلة محددة في ظل عدم توفر شروطها الموضوعية والذي كانت نتائجه سيطرة الثوابت الاجتماعية التقليدية على الأحزاب السياسية واحتوت القبيلة الحزب السياسي وسادت ثقافة القبيلة وانتشرت الفوضى السياسية والتي كان من نتائجها حرب ٩٤م والتي خلقت مرحلة صراعية جديدة سادها عدم التوازن السياسي بين الأحزاب ومكنت حزب واحد من السيطرة الكاملة على مفاصل الدولة وتراجعت الديمقراطية وإمكانية التبادل السلمي للسلطة وظهور قوى سياسية نافذة سيطرت على السلطة والثروة عمقت من الإشكالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي دفع قوى مختلفة للبحث عن مصالحها تحت مبررات استمدتها من تأكل شرعية السلطة السياسية فظهرت الحركة الحوثية في صعدة متخذة من المذهبية قاعدة انطلقت من خلالها لتجنيد الأنصار مدعومة بمستجدات على الساحة

الإقليمية وخلقت تصعيد جديد في الساحة السياسية يهدد بخلق انقسام طائفي كما ظهر الحراك الجنوبي في المناطق الجنوبية والذي حدد عدة مراحل لتحقيق اهدافة تبدأ بالمظاهرات والتدويل وتنتهي بالكفاح المسلح بهدف الانفصال

- مارست السلطة سياسات من شانها أخلت بالاستقرار السياسي بدا من محاولة احتوى الحزب الاشتراكي الشريك الرئيسي في الوحدة عن طريق تزعم الشيخ عبد الله الأحمر لحزب الإصلاح والذي اخل بالتوازن الحزبي وأوقف تمدد الحزب الاشتراكي وعارض اتفاقيات الوحدة وصولا إلى محاولة السلطة إلغاء التعددية الحزبية عن طريق دعم المؤسسة القبيلة كبديل للأحزاب السياسية مستخدمة المال العام والوظيفة العامة كوسيلة لذلك والذي أنهك الاقتصاد وأوقف عملية التنمية كما مارست السلطة سياسة خلق الصراعات والمتناقضات في الوسط الاجتماعي وصنعت شبكة مصالح تسعى لحماية مصالحها وتدعم استمرارية النظام السياسي كما عمدت السلطة إلى بناء المؤسسة العسكرية على أسس مناطقية وقبلية وأسرية وهو ما صعب التبادل السلمي للسلطة بسبب غياب الولاء الوطني لدي المؤسسة العسكرية وارتباطها بولاءات شخصية ومراكز متعددة

٤- مثلت انتهاء الحرب البادرة انتهاء احد معوقات الوحدة اليمنية إلا أن اختلال التوازن الدولي بتفكك الاتحاد السوفيتي افقد اليمن المرونة في علاقاتها الدولية حيث استطاعت السعودية تمرير اتفاقية الحدود تحت ضغوط سياسية واقتصادية في ظل نظام دولي يفتقد المرونة وتنعدم فيه خيارات المناورة ومرت العلاقات اليمنية الأمريكية بمراحل بدأت بضغوطات نحو الاتجاه نحو الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في القرن الإفريقي إلى تعاون استراتيجي في مجال محاربة الإرهاب وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة والغرب لغض الطرف عن الديمقراطية ومساندة النظام في الاستمرار في السلطة وهو ما خلق مناخ سياسي متوتر بين السلطة والمعارضة ودفع بقوى إقليمية لمناهضة السياسة الأمريكية في اليمن من خلال دعم الحركة الحوثية المناوئة للنظام فكان لاستمرار التوتر السياسي وعدم الاستقرار الداخلي وعدم الحسم في قضايا هامة على الساحة السياسية أدى انعكاس القضايا الإقليمية والدولية التي تستجد على الوضع الداخلي اليمني حيث تعمل من خلال الخلافات الداخلية و توظيفها حسب ما تقتضيه مصالحها

٥- حفلت العقدين الماضيين بأحداث جسام في المنطقة أهمها ارمه الخليج الثانية واحتلال الولايات المتحدة للعراق والتي انعكست بشدة على الوضع السياسي في اليمن بسبب الارتباطات الخارجية والانكشاف السياسي والاقتصادي وهشاشة الوضع الداخلي فبينما خلقت أزمة الخليج الثانية حالة توتر بين اليمن ودول الخليج خلقت أزمة احتلال الولايات المتحدة للعراق وبزوغ نجم الشيعة وسيطرتهم على مقاليد السلطة في العراق فرصة لليمن للمناورة السياسية من خلال التنافس السعودي الإيراني في المنطقة إلى أن هشاشة الوضع الداخلي وغياب المشروع السياسي

مكن إيران من الدخول كمحور جديد في اللعبة السياسية الداخلية اليمنية من خلال دعم الحركة الحوثية ومحاولة تطويق السعودية من الجهة الجنوبية وهو ما خلق محدد جديد وخطير للاستقرار السياسي لتصبح اليمن منطقة صراع للنفوذ الإقليمي والذي يهدد بتطور الصراع على أساس طائفي .

٦- يعد النفوذ السعودي من ابرز واهم المحددات الخارجية للاستقرار السياسي في اليمن ويرتبط بعلاقة تكاملية بالمحددات الداخلية من خلال سعي المملكة لإبقاء أسباب الاختلاف والتصادم بين المجتمع والدولة عن طريق دعم قوى داخلية وربطها بمصالح أقوى من المصالح التي تربط تلك القوى بالدولة اليمنية لتسعى تلك القوى للحفاظ على مصالحها عن طريق ضمان استمرار ممارسة السعودية لنفوذها من خلال التدخل في صنع القرار السياسي وركزت السياسية السعودية على ضمان ولاء القبائل المحيطة بالعاصمة صنعاء والأكثر عصبية بهدف احتواء وتقليص المذهب الزيدي من جهة والقدرة على التدخل والتأثير في السياسية الداخلية من جهة أخرى ونتيجة للدعم الضخم والمتواصل ضلت تلك القبائل تشكل عنصر توازن مع الدولة وهو ما دفع بكل الأنظمة السياسية المتعاقبة في اليمن لاسترضاء تلك القبائل على حساب مؤسسات الدولة المدنية مما جعل اليمن تعيش مرحلة ما قبل الدولة وعقد الوضع السياسي الداخلي حيث أصبح من الصعب على أي نظام سياسي التعامل مع جميع المتغيرات في أن واحد في ظل شح الموارد الاقتصادية وانخفاض الوعي الوطني ومقاومة شبكة المصالح المرتبطة بالخارج ليتحول النظام السياسي إلى البراغماتية في التعامل مع الواقع السياسي والاجتماعي ليظل الوضع كما هو علية دون تغير وينتهي الأمر بالنظام إلى التحول من نظام سياسي إلى جماعة مصالح تسعى إلى تحقيق مكاسب شخصية والبقاء في السلطة لأكبر قدر ممكن

<u>ثانياً: التوصيات</u>

نتيجة تراكم أسباب وعوامل عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية ، وإخفاق السلطة في إيجاد حلول لهذه الأسباب ، أصبحت اليمن بحاجة إلى حلول إستراتيجية ، لا تتوقف عند مجرد الإصلاحات الشكلية ولهذا فإن الباحث يوصي بالتالي .

تغيير شكل النظام السياسي من النظام المركزي إلى نظام لا مركزي يعطي المحافظات صلاحيات واسعة أو نظام فدرالي قائم على تقسيم اليمن إلى عدة ولايات ، يتجاوز التقسيم السابق شمال وجنوب أو الاعتبارات المذهبية والقبلية

خفض الأهمية السياسية والاقتصادية لمدينة صنعاء لحساب مدن أخرى (عدن ، الحديدة ، المكلا ، تعز) لفك الارتباط بين النظام القبلي والنظام السياسي وخفض أهمية تلك القبائل كأحد وسائل النفوذ الخارجي.

تشجيع السكان على الانتقال من المناطق الجبلية إلى مدن ساحلية وخلق تجمعات سكانية قائمة على المدنية بهدف تفكيك الكيانات القبلية المتعصبة ودمج السكان

إعادة هيكلة القوات المسلحة على أسس وطنية صرفة وإعادة انتشارها بعيدا عن المدن الرئيسية وتحويل مهمتها من حماية النظام إلى حماية الوطن

إقامة علاقات مع دول الجوار قائمة على التكافؤ ، والمصالح المتبادلة ورفض أي وصاية أو تدخل في الشؤون الداخلية

محاسبة أي جهة كانت ترتبط بعلاقات خارجية خارج نطاق المؤسسات الرسمية وسن قانون تحت بند (الخيانة العظمى)

المصادر والمراجع

<u>الكتب:</u>

١) ،د أبو طاحون. عادل علي مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي الجزء الأول، الناشر المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية جمهورية مصر العربية ط١ ١٩٩٨م ص ص ١٨١-١٨٧

٢) الديب محمد محمود إبراهيم ، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ط١،١٩٨٤ ص ٩١.

٣) د الوشلي. يحيى أحمد حسين ، اليمن دراسة سياسية بناء قوة الدولة – دراسة جيواستراتيجية، ، عبر الشرق للطباعة والنشر، صنعاء ط١، ص ١٠٣

٤) بروفسور علي عاطف الجغرافيا السياسية والاقتصادية والجيوبيلتيكا، ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط١ ص٢٥٥

٥) محمد رياض – الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليكا ، ، الناشر دار النهضة العربية بيروت ط٢ ١٩٧٩

٦) أ.د أبو عيانه فتحي الجغرافيا السياسية، دارة المعرفة الجامعية جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط١ ١٩٩٨م

٧) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي لإحصاء كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩

٨) مجموعة باحثين (الجمهورية العربية اليمنية دراسة عامة) منشورات مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ١٩٨٥

٩) د. السعدي عباس فاضل، أساسيات الجغرافيا البشرية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن ، عمان ط١ ٢٠٠٢

١٠)مجموعة باحثين، اليمن والدول الكبرى،صنعاء، مركز البحوث والمعلومات بوكالة سبأ للأنباء، الجزء الأول، ط١ ٢٠٠٣، ص١٦

١١)د. سالم السيد مصطفى ، تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤- ١٩٤٨) الناشر مكتبة سعيد، رأفت، القاهرة، ط١، ١٩٧١م ص١٤

١٢)العبدلي سمير محمد أحمد ، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، ، مكتبة مدبولي، القاهرة ط١، ١٩٩٧م، ص١٦.

١٣)الهيصمي خديجة ، سياسية اليمن في البحر الأحمر ، ، مكتبة مدبولي، القاهرة ط١ ٢٠٠٢م

١٤)د، سعودي محمد عبد الغني، الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية،.دار النهضة، القاهرة ط١ ١٩٧١م

١٥)د. الديب، محمد الجغرافيا السياسي منظور معاصر مكتبة الانجلو

١٦)د الغفاري. علي عبد القوي، الوحدة اليمني الواقع والمستقبل ، كتاب الثوابت (سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت) ، صنعاء ، ، ط١ ١٩٩٧م

١٧) د .الظاهري محمد محسن الدور السياسي للقبلية في الجمهورية العربية اليمنية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ط١ ١٩٩٦م

١٨)كارية بنجامين ، اليمن والعالم (تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين) مكتبة مدبولي ط١ ٢٠٠٢م

١٩). الظاهري محمد محسن ، المجتمع والدولة، دراسة العلاقة القبلية بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية نموذجا)، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١ ٢٠٠٤م

٢٠)الفقي د. عصام الدين عبدالرءووف (اليمن في ضلال الإسلام منذ فجره حتى قيام دولة بني رسول، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط١ ١١٩٨٢
٢١)مجموعة مؤلفين، الحوثيون، سلاح الطائفة وولاءات السياسية، مركز المسبار للدراسات والبحوث ط٢ ٢٠١٠م
٢٢)د. أحمد حسن خضيري ، قيام الدولة الزيدية في اليمن، ، مكتبة مدبولي القاهرة ط١ ١٩٩٦م
٢٣) عبد الله الثور، هذه هي اليمن الأرض والإنسان والتاريخ ، ، دار العودة بيروت ط٣ ١٩٨٥م
٢٤)القحطاني عبد القادر حمود التطور السياسي في اليمن (١٩٢٨م- ١٩٦٢م)، ، جامعة قطر، ط١ ١٩٩٣
٢٥)عفيفي أحمد جابر ، الحركة الوطنية في اليمن، دراسة ووثائق، دار الفكر دمشق، ، ط١ ١٩٨٢م،
٢٦)الشماحي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد ، اليمن الإنسان والحضارة، ، منشورات المدينة بيروت ط٣ ١٩٨٥م
٢٧)الهيصمي خديجة العلاقات اليمنية السعودية ١٩٦٢ – ١٩٨٠م ص ٥٥ ط٢ عام ١٩٨٨م
٢٨)العشملي محمد أحمد ، الوحدة والصراع السياسي، دراسة في تكوين اليمن الحديث (١٨٢٠-٢٠٠٤)، ، مكتبة مدبولي القاهرة ط١ ٢٠٠٦م
٢٩)أبو أصبع بلقيس احمد (النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (١٩٧٨- ١٩٩٠) ، مكتبة مدبولي، القاهرة ط١ ٢٠٠٢
٣٠)د. الصياد أحمد صالح السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر (١٩١٨- ١٩٧٨م)، دار الصداقة لبنان، بيروت ط١
٣١)د. أبو غانم فضل على أحمد ، القبيلة والدولة في اليمن،، دار المنار بيروت ، ط١، ١٩٩٠م
٣٢)د. المسعودي عبد العزيز قائد ، إشكالية الفكر الزيدي في اليمن المعاصر ، ، مكتبة مدبولي القاهرة ط١ ٢٠٠٨م
٣٣)الأحمدي عادل علي نعمان- الزهر والحجر – التمرد الشيعي في اليمن (يونيو ٢٠٠٤- فبراير ٢٠٠٦م) وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد الناشر مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر ط١ ٢٠٠٦م
٣٤)الطويل ناصر محمد علي، الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن ((من التحالف إلى التنافس)) مكتبة خالد بن الوليد ، صنعاء ط١ ٢٠٠٩م
٣٥)د. الشميري عبد الولي ،١٠٠٠ ساعة حرب، ، مكتبة التيسير للطباعة والنشر صنعاء ط١ ١٩٩٥م
٣٦)مصطفى نصر طه- هموما أخر القرن (اليمن والتحولات السياسية الكبرى) ، رياض الريس للكتب والنشر لبنان، بيروت ط١ ،٢٠٠٤م
٣٧)القاسمي خالد محمد- الوحدة اليمنية حاضرا ومستقلا ، ، منشورات دار مكتبة الهلال بيروت، لبنان. ط١ ١٩٨٧
٣٨)الروحاني. عبد الوهاب محمد ، اليمن خصوصية الحكم والوحدة والديمقراطية،،. مكتبة، مدبولي القاهرة ط١ ٢٠٠٨
٣٩)الجو جري عادل دسوقي ، اليمن فوق بركان، صارع القبيلة والسلطة النصر لمن، ، الناشر دار الكتاب العربي دمشق- القاهرة) ط١، ٢٠١٠م

٤٠) . محسن يحيى صالح– خارطة الفساد في اليمن أطرافة النافذة،صنعاء، الناشر المرصد اليمني لحقوق الإنسان ط١ ٢٠١٠
٤١)الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي لإحصاء كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩م
٤٢)الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي لعام (٢٠٠٨م
٤٣)مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين رصد ودراسة وتحليل، ، مكتبة الجماهير بيروت ط١,١٩٨١
٤٤)د. البيضاني عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية السابق، مأزق اليمن في صراع الخليج،، دار المعارف، القاهر ط٢ ١٩٩١م
٤٥)المولى سعيد ، اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة، ، ، مدراك للنشر والتوزيع لبنان بيروت ط١ ٢٠١١م ص ٢٢١
٤٦)الصنعاني عبد الله محمد– حرب صعدة من أول صيحة إلى أخر طلقة – خلفيات وتداعيات الحرب على الحركة الحوثية ، دار الأمل القاهرة ط١ ٢٠٠٥م
٤٧)مجموعة باحثين ، حال الأمة العربية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م ، ثنائية التفتت والاختراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١ ٢٠٠٨م
٤٨)مجموعة باحثين – الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية الناشر مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث صنعاء ٢٠٠٨م بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية ٢٠٠٩م
٤٩) مجموعة باحثين ،ازمة الجنوب الجديد القديم في تقسيم اليمن ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث . صنعاء ، ط١ ٢٠٠٩
٥٠)منقوش ثريا ، القضية الجنوبية وقضايا تاريخية وفكرية من اليمن، ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق
٥١)د. فهمي عبد القادر محمد– النظام السياسي الدولي – دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة ، الناشر دار وائل عمان ط١ ١٩٩٧م
٥٢)تنغتون صموئيل ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: دمالك بن عبيد شهيوة ود. محمود محمد خلف، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١ ١٩٩٩م
٥٣)ولد الباه السيد عالم ما بعد ١١سبتمر ٢٠٠١م الإشكالية الفكرية والإستراتجية، ، الناشر الدر العربية للعلوم بيروت ط١ ٢٠٠٤م
٥٤)العشملي محمد أحمد ، الزحف إلى الجحيم (١٩٤٠- ٢٠٠٥) حرب الكل ضد الجميع . مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١ ٢٠٠٦م ص٢٧٩

٥٥)ال محمود -عبدا لواحد سعيد– الوهابية –نشأة مشبوهة وحركة انحراف – بدون دار نشر
٥٦)جمحي سعيد علي ال المعلم– القاعدة في اليمن – النشأة -الخلفية الفكرية – الامتداد الناشر مكتبة الحضارة صنعاء ط١ ٢٠٠٨م
٥٧) - ألصفواني صادق محمد الأوضاع السياسية الداخلية في اليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي الناشر الجمهورية اليمنيه وزارة الثقافة والسياحة ط١ ٢٠٠٤م
٥٨)نيبلوك تيم، المملكة العربية السعودية ، السلطة والشرعية والاستمرارية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ط١ ٢٠٠٦م
٥٩)السعودية في الثمانينيات – السياسية الخارجية – الأمن والنفط – صدر عن مؤسسة بروك نجز ترجمة حسين موسى ط١ ١٩٨٩م
٦٠) هيكل محمد حسينيين– المقالات اليابانية الناشر دار الشرق

٦١)صنيتان محمد– النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات – مركز دراسات الوحدة العربية ط٢ ٢٠٠٥م
٦٢)نعمان لطفي فؤاد احمد ،العلاقات اليمنية السعودية ١٩٧٠-١٩٧٤ وكالة الانباء اليمنية سباء ط١ ٢٠١٠م

الرسائل الجامعية
١) السمدة عبد الخالق داحش (التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة (١٩٩٠م- ٢٠٠٤م) رسالة ماجستير جامعة أم درمان ٢٠٠٤م
٢) الحالمي درهم محسن احمد، دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي (٢٠٠٣–٢٠٠٨م) أحزاب اللقاء المشترك . دراسة حالة ، الأردن ، معهد بيت الحكمة ، قسم العلوم السياسية ٢٠٠٩م
٣) الحسني عبد الله احمد صالح– التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن (١٩٩٠-٢٠٠٣م رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٦م
٤) الحضرمي حزام محمد ، العامل الاقتصادي في السياسية الخارجية اليمنية (١٩٩٠– ٢٠٠٣) رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية عام ٢٠٠٥م)
٥) الضرعي عبد الملك احمد (خصائص السكان والتنمية في الجمهورية اليمنية) رسالة دكتورة غير منشورة جامعة أسيوط كليلة الآداب، قسم الجغرافيا عام ٢٠٠٧
٦) المعلم عمر عايض ناجي ، أثر النزاعات على الاستقرار والتنمية في اليمن في الفترة (١٩٦٢ –٢٠٠٠م) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في دراسة الكوارث واللاجئين) جامعة إفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا،معهد دراسات الكوارث واللاجئين ٢٠٠٢
٧) سميع حسين حسين صالح ، المعارضة السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في اليمن الموحد من عام (١٩٩٠م ١٩٩٧م) رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، السودان جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، قسم العلوم السسميع حسين حسين صالح ، المعارضة السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في اليمن الموحد من عام (١٩٩٠م ١٩٩٧م) رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، السودان جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية
٨) البواب جابر بن يحيى، اليمن وظاهرة الإرهاب الدولي (١٩٩٠–٢٠٠٧م) مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خده، كلية العلوم السياسية والأعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٠٨م
٩) ألحميدي محمد محمد – الأمن القومي اليمني – دراسة في التحديات ومصادر التهديد رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، عام ٢٠٠٤
١٠)الفقيه عبد الملك الجيمي،القات بين الفقه الإسلامي والقانون، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، السودان، جامعة ام درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون،١٩٩٩م
١١)مهيوب حسن ردمان محمد – أبعاد الدور اليمني في تحقيق واستقرار الخليج العربي ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة في العلوم السياسية ، جمهورية مصر العربية ، جامعة أسيوط ، كلية التجارة والاقتصاد ، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

١٢)شرهان فؤاد حسين احمد– اثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية اليمنية تجاه العمل العربي المشرك (١٩٩٠ –٢٠٠٣م) دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جمهورية مصر العربية معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات السياسية
١٣)الحسني نهى عبد الله الحسني – اثر ظاهرة الإرهاب الدولي على السياسية اليمنية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جمهورية مصر العربية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية
١٤) الزرقي نبيل على ، العلاقات اليمنية الإيرانية(١٩٩٠– ٢٠٠١م) رسالة ماجستير جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد قسم العلوم السياسية ٢٠٠٥م

الصحف والدوريات

(١) صحيفة السياسية الكويتية بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٥م
(٢) صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (١٣٧١) الصادر بتاريخ ١٣اكتوبر ٢٠١٠م
(٣) صحيفة ٢٦ سيتمر العدد ١٣٦٦ بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٨م
(٤) جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ ٢٨-٦-٢٠١١ العدد ١١٩٠٠
(٥) صحيفة الجمهورية العدد (١٥٢٨٧) بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١١م
(٦) صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (١٤٦٣) بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١١م
(٧) صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (١٤٩٤)
(٨) صحيفة ٢٦ سيتمر الصادرة يوم الاثنين الموافق ٧ فبراير شباط ٢٠١١م العدد ١١٨٤
(٩) جريدة الشرق إلا وسط الصادرة الأربعاء الموافق ٢٦يونيو ٢٠٠٢ العدد ٨٦١١
(١٠) صحيفة ٢٦سبتمر العدد (١٢٦٤) ص١٦
(١١) جريدة الوسط اليمنية بتاريخ ٣فبراير ٢٠١٠م
(١٢) صحيفة ١٤ أكتوبر بتاريخ ٢٧يوليو ٢٠١١م العدد (١٥٢٣٠)
(١٣) صحيفة الثورة اليمنية الصادرة يوم الثلاثاء بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠١١م
(١٤) صحيفة البلاغ اليمنية الصادرة ١٤ديسمبر ٢٠١٠م العدد (٩٠٤)
(١٥) أ .د بن قنه. عمر– جريدة الراية القطرية، العدد (١٠١٣٤) بتاريخ ٢٠١٠/٢/٤م

المواقع الالكترونية

(١) ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية على الرابط http://bohothe.blogspot.com/2009/12/1992-20.html
(٢) المركز الوطني للمعلومات (اليمن في العصر العباسي) http://www.yemen-nic.net/contents/History/detail.php?ID=1176
(٣) السفير /يحيى حسين العرشي، الوحدة اليمنية في الموسعة اليمنية ، مدونة الكترونية ٢٠١٠/١٢/٣٠م.http://alarashi.maktoobblog.com
(٤) المركز الوطني للمعلومات http://www.yemen-nic.net/contents/History/detail.php?ID=1162
(٥) موقع المقاتل – تأثير القرصنة على الأمن العربي والدولي http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/QrsnaBhria/sec08.doc_cvt.htm

(٦) موقع هنا المكلا، قبائل أرحب تمنع لواء عسكري تابع للحرس الجمهوري من التحرك بأسلحته الثقيلة نحو صنعاء

(٧) (http://www.herealmukalla.com/index.php?newsid=445

(٨) الأهالي نت، دور التضاريس في استمرار حرب صعده، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٢م

(٩) د المخلافي. محمد علي عثمان ، التركيز السكاني في الجمهورية اليمنية بين تعداد ١٩٩٤– ٢٠٠٤ م مركز الدراسات والبحوث اليمني ص٦– ٧. http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/altaraqoz_alsokani.doc

(١٠) المصدر ان لاين ،اليمن في الوثائق السرية الأمريكية ، رسائل متبادلة بين الشيخ عبد الله ووزير خارجية واشنطن وتقسيم الحكومة الطائفي يلفت انتباه دبلوماسي أمريكي ffhttp://almasdaronline.info/index.php?page=news&article-section=12&news_id=9943 بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٠م

(١١) المخلافي حميد سعيد ملخص نتائج رسالة دكتوراه بعنوان (الخصائص الديمغرافية وأثرها على الموارد الاقتصادية في مدينه صنعاء) جامعة النيلين ، السودان عام ٢٠٠٩م على موقع المركز الوطني للمعلومات.-http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=27081

(١٢) kenanaonline.com/users/adelabdelkader/topics/79150/posts/199811

(١٣) http://www.oocities.org/gom3a_tarykh/22.htm

(١٤) مركز المسبار للدراسات والبحوث ،إسلام اون لاين – اصدرات بحثية حول الحركات الإسلامية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١م http://www.almesbar.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=68:%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%86&Itemid=56

(١٥) الشبكة الوطنية الكويتية ٢٠١١/٣/٢٩م http://www.nationalkuwait.com/vb/showthread.php?t=181909

(١٦) http://www.undp-pogar.org/publications/elections/results/legislative/yemen

(١٧) سعيد ثابت – الانتخابات اليمنية .. النتائج والدلالات ٢٠٠٤/١٠/٣م الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/NR/exeres/884A0B31-B4EA-41A7-B024-6E45700B5AE9.htm

(١٨) مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة ١٥ ابريل ٢٠١١م http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=867

(١٩) عايش عبده، حروب الثارات في اليمن تودي بحياة المئات وتقلق الأمن والسلم ،مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة ١٥ ابريل ٢٠١١م http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=867

(٢٠) http://forums.ibb7.com/ibb28072.htm

(٢١) تقييم العنف المسلح في اليمن عدد مايو ٢٠٠١ http://www.yemenviolence.org/pdfs/Yemen-Armed-Violence-IB1-Arabic.pd

(٢٢) د. الظاهري محمد، المؤتمرات القبلية والسياسة في اليمن ، موقع اليمن نيشن ، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١م http://www.yemennation.net/news4147.html

(٢٣) مدرسة الصراع الطبقي http://www.rafed.net/books/aam/edalah-ejtemaeyye/06.html

(٢٤) الغيلي بشرى ، ححه محافظه الفصول الأربعة والتقسيم الطبقي،موقع حديث المدينة بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٠م، http://h-almadena.net/index.php?action=showDetails&id=2049

(٢٥) ألعمقي عمر ، النظام يتغاضى عن مشكلة العبودية خوفا من خسارة حلفاءه، المصدر اون لاين ٢٠١٠/٢/٦ http://www.almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=9303

(٢٦) البيان، قضية عربية: الاختطاف في اليمن... المشكلة الآثار الحلول http://www.albayan.ae/one-world/1-2-1998-06-02-1.1018731 بتاريخ ٢ يونيو ١٩٩٨م

(٢٧) المصدر أن لاين ، المؤتمرات القبلية والسياسة في اليمن http://www.almasdaronline.com/index.php/print.php?news_id=13357 بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٠م

(٢٨) التغيير نت (القبيلة وتحرير الاقتصاد أضعفا أصحاب الدخل المحدود) بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٦م. http://www.al-tagheer.com/news28099.htm

(٢٩) . ذياب مخادمه ، مجلس التعاون العربي .. تجربة لم تكتمل ، الجزيرة نت (المعرفة) http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/eef66135-59af-42eb-bc44-5d23324b1be1

(٣٠) الوضع العسكري لدولة الوحدة – موقع المقاتل http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbYaman/sec14.doc_cvt.htm

(٣١) اياد الشعيبي (هل تدعم أمريكا الحراك الجنوبي لمكافحة الإرهاب؟) المصدر ان لاين بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١م متوفر على الرابط التالي http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=10&news_id=21538

(٣٢) موقع المقاتل) www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbYaman/sec16.doc

(٣٣) موقع مسلم، المعاهد العلمية في اليمن ومسلسل الإلغاء بتاريخ ١٤٢٤/٢/٥هـ http://almoslim.net/node/85325

(٣٤) وثيقة العهد والاتفاق موقع عدن نيوز http://www.adennews.net/watheeqa.htm ايضا موقع http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/harbyaman/mol19.doc_cvt.htm

(٣٥) الوحدة اليمنية وحرب ٩٤ http://www.hdrmut.net/vb/t141003.html

(٣٦) محمد الحكيمي – التركة الثقيلة للحرب ، موقع مأرب برس http://marebpress.net/articles.php?print=5421

(٣٧) أ . محمد الأحمدي ، مقتل جار الله عمر والهجمة على التدين ، الإرهاب والإرهاب الأخر ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id=7

(٣٨) إبراهيم القديمي ، الجزيرة نت – حرب صعدة تستعصي عن الحل بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧م http://aljazeera.net/news/pages/56c18004-6526-4876-840f-07cbabdbc999

(٣٩) عبد الخالق السمدة ورقة مقدمة بعنوان (السلم والأمن) في ندوة ، ملامح الدولة اليمنية بعد سقوط النظام ، صنعاء ٣١مارس ٢٠١١م ، نظمها مركز أبعاد للدراسات والبحوث ، الصحوة نت ، متـــوفر علـــى الـــرابط التـــالي http://al-islah.net/details.aspx?pagename=gen&pageid=12833

(٤٠) الإصـــلاح نـــت http://al-islah.net/details.aspx?pagename=gen&pageid=12833

(٤١) حشـد نـت – ليبيـا تبحـث عـن يـد فـي الـيمن – مـاذا عـن حسـين الأحمـر http://hshd.net/print3752.html

(٤٢) الموقع الرسمي للدفاع عن الحريات الإعلامية ، السعودية تلعب دورا مزدوجا في اليمن ، بتـــاريخ ١٠ســـمبر ٢٠١٠م
http://www.cdmfiraq.com/index.php/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D9%82-%D8

(٤٣) حشد نت ، مواجهات عنيفة بين الإصلاح وجماعة الحوثي في الجوف ، بتاريخ الأربعاء ١ يوليو ٢٠١١م متوفر على الرابط التالي http://www.hshd.net/news9010.html

(٤٤) مركـــز الجزيـــرة العربيـــة للدراســـات والبحـــوث http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id

(٤٥) نبأ نيوز ، تعيين أحمد الصوفي سكرتير لرئيس الجمهورية للشؤون الإعلامية بتاريخ ٨فبراير ٢٠١١م على الرابط http://www.nabanews.net/2009/34088.htm

(٤٦) د. عبد الوهاب الروحاني ٠ الحراك الجنوبي في اليمن ....قراءة في الأسباب) نشوان نيوز بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٥م http://www.nashwannews.com/news.php?action=view

(٤٧) مركـــز الجزيـــرة للدراســـات والبحـــوث (القـــديم الجديـــد فـــي تقســـيم الـــيمن) http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id=66

(٤٨) موقع (التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج)) على شبكة الانترنت بتاريخ ١٧يوليو ٢٠١١م http://marebpress.net/news_details.php?sid=36006&lng=arab

(٤٩) شبكة الإعلام العربية على الانترنت (البيض يطالب بقوات دولية لإخراج "المحتل الشمالي" من جنوب اليمن) http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=290368&pg=

(٥٠) مأرب برس ، انباء عن نية على ناصر والعطاس إتباع النموذج السوداني لانفصال الجنوب عـــن الشـــمال بتـــاريخ ٢١ أغســـطس ٢٠١١م
http://marebpress.net/news_details.php?sid=36091&lng=arabic

(٥١) http://marebpress.net/news_details.php?sid=36126&lng=arabic
مركـز الجزيـرة العربيـة للدراسـات والبحـوث (أزمـة الجنـوب – القـديم الجديـد فـي تقسـيم الـيمن))
http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id=66

(٥٢) المجلس اليمني (مجلس الحراك الجنوبي يعلن تأييده لثورات الشباب في الجمهورية العربية اليمنية) http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=592132

(٥٣) المصـــدر اون لايـــن (الحـــراك الجنـــوبي يحيـــي يـــوم المعتقـــل) بتـــاريخ ٢٠١١/٣/٧م
http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=17471

(٥٤) موقع اليمني الجديد على شبكه الويب (الحراك الجنوبي يتوقع قيام دولة الجنوب) بتاريخ ٢٠١١/٦/٨م http://newyemen.net/dgNews/emailnews.php?id=6815

(٥٥) د. النعمان محمد– (لقاء القاهرة للقيادات الجنوبية أبعاد وأهداف) البديل نت ، ٢٠١٠/٥/١٢م http://albadell.com/details.asp?id=6346&catid=
(٥٦) السقاف محمد علي أبو بكر، الحراك الجنوبي قوة فاعلة غير رسمية، ، مركز الجزيرة للدراسات، الجزيرة نت بتاريخ ٢٠١١/٤/٧م – http://errorpage.aljazeera.net/AJA-error/index.htm
(٥٧) . عبد الوهاب الروحاني (الحراك الجنوبي قراءة في الأسباب) مارب برس بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٠م http://marebpress.net/articles.php?id=6431
(٥٨) محرم إسماعيل عبدا لله– ندوة عن واقع إنتاج الحبوب في اليمن – وزارة الزراعة والري الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي http://www.yemen-nic.info/files/agric/studies/3.pdf
(٥٩) موقع المقاتل على شبكة الانترنت – انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاديات وأثارها على البلدان العربية http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/20/sec03.doc_cvt.htm
(٦٠) موقع الجزيرة نت – ارتفاع ديون اليمن الخارجية وانخفاض عائدات النفط ٢٠٠٨/٢/٢٤م http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ED3D8177-4DB2-41B2-B7C8-E37CE2CE536A.htm
(٦١) التغيير نت ، ارتفاع المديونية الخارجية لليمن إلى ٥,٦٢٠ مليار دولار ، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٨م http://www.al-tagheer.net/news.php?id=1620
(٦٢) موقع البيضاء أن لاين (مطار صنعاء الدولي الجديد مخالف للمقاييس وفي طريقه للانهيار) http://www.albaidaonline.com/index.php?page=news&news_id=3098
(٦٣) د. الفقيه عبد الله– إمبراطورية الصالح – التغيير نت بتاريخ ٢٠١١/٣/٦م http://www.al-tagheer.com/arts7533.html
(٦٤) صحيفة الحدث الأسبوعية، نسخة إلكترونية، بتاريخ ٢٠١١\١١\٢١، متاحة على الرابط: http://www.alhadath-yemen.com/news11340.html
(٦٥) جنان على حسين، ٤٠٠ مليار سنويا ٢٠ مليون ساعة عمل يوميا يستنزفها القات، نبأ نيوز، الرابط: http://www.nabanews.net/2009/17946.html
(٦٦) الشجاع احمد أمين، (اليمن وحرب صعدة الثالثة) بين إخفاق الداخل وتوظيف الخارج مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=11&id=30
(٦٧) المصدر اون لاين (بنية وتوجهات النظام الدولي الجديد بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١) http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:D6WUKx7OQBcJ:www.almasdaronline.com/index.php%3Fpage%3Dnews%26article-section%3D12%26news_id%3D2351+%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D
(٦٨) موقع مأرب برس ، مصادر أمريكية رسمية: جابر الشبواني لقي مصرعه بسبب غارة سرية شنها الجيش الأمريكي ، بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٠م http://marebpress.net/news_details.php?sid=26962&lng=arabic
(٦٩) العربية نت ، وزارة الدفاع اليمنية تعلن مقتل أنور العولقي القيادي في تنظيم القاعدة ، بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١١م http://www.alarabiya.net/articles/2011/09/30/169435.html
(٧٠) د. عبد الله الفقيه – الصراع السياسي والإرهاب في اليمن http://www.al-tagheer.com/editor_images/faqeeh.pdf

(٧١) يوسف محمد محمود ، الأزمة المالية العالمية وأثارها على سوق العقارات في العالم العربي، الشبكة العربية العالمية٣٠مايو ٢٠١١.http://globalarabnetwork.com/economics-and-development/property/4344-2011-05-29-15-39-45

(٧٢) نبيل عبد الرب ،المالية تعدل ميزانية اليمن خمس مرات وتعلن تقشف النفقات، المؤتمر نت بتاريخ ٣٠نوفمبر ٢٠٠٨م http://www.almotamar.net/news/64036.htm

(٧٣) دليل المحاسبين،الأزمة المالية العالمية التأثيرات والمعالجات،-http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=5449

(٧٤) أبو حاتم عارف الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على السياحة في اليمن، المؤتمر نت بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٩م http://www.almotamar.net/news/67735.htm

(٧٥) طاهر حزام ، ، شركات سعودية توقف مشاريع عقارية في اليمن بسبب الأزمة المالية العالمية، الاقتصادية الالكترونية ، بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٠٩م http://www.aleqt.com/2009/01/19/article_185977.html

(٧٦) يمن بريس ، هادي يهدد باللجوء إلى عدن احتجاجا على تدخلات في صلاحياته بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٢م http://yemen-press.com/news5307.html

(٧٧) د. السرجاني راغب– قصة الحوثيين في اليمن – موقع نبأ نيوز بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩ http://www.nabanews.net/2009/22131.ht

(٧٨) العمودي عارف الحوار المتمدن العدد (٢٨٠٥) بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٩م

(٧٩) مأرب برس ، صحيفة أمريكية: صالح قد يحافظ على الرئاسة بالأموال وشراء النخب لكنه لم يفعل شيا لرفاهية بلدة المنهار بتاريخ الأربعاء ٢٣ فبراير ٢٠١١م http://marebpress.net/news_details.php?sid=31359

(٨٠) مركز الجزيرة للدراسات (جنوب اليمن والثورة سيناريوهات الوحدة والانفصال) المصدر أن لاين بتاريخ ١مارس ٢٠١٢م http://www.almasdaronline.info/index.php?page=news&news_id=29308

(٨١) موقع (eu (realite)) لاعبون إقليميون يعملون على زعزعة استقرار اليمن ، http://www.realite-eu.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=9dJBLLNkGiF&b=5067613&ct=8861995

(٨٢) موقع تورس – ضاق درعا بتدخلاتها لدعم الحوثيين – مخطط ايراني لضرب الاستقرار في المنطقة http://www.turess.com/alchourouk/150887

(٨٣) معارض اريتري يكشف عن وجود معسكرات إيرانية لتدريب الحوثيين، موقع نشوان نيوز ، ٩/١٢/٢٠٠٩م http://www.nashwannews.com/news.php?action=view&id=3169

التقارير

– المركز اليمني للدراسات والبحوث ، التقرير الاستراتجي السنوي للأعوام (٢٠٠١,٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)

– التقرير الاستراتجي العربي ٢٠٠٣–٢٠٠٤م

–تقرير مجموعة الأزمات الدولية ، نزع فتيل الأزمة في صعدة، تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٦ بتاريخ ٢٧مايو ٢٠٠٩

–تقرير منظمة الصحة العالمية عن القات

الإعلام المرئي

– مقابلة وزير المغتربين اليمني (الكهالي مجاهد) قناة السعيدة الفضائية بتاريخ ٢٠١٢/٣/١م

– قناة العربية برنامج بانوراما بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١١م

– من حديث المعارض في الحراك الجنوبي المقيم في الخارج بن فريد احمد عمر لقناة عدن لايف بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٨م

قناة العربية – برنامج ((واجهه الصحافة) بتاريخ ٢٠١١/٦/١٠م

الندوات

– جابر زايد ، ورقة بعنوان (الدولة اليمنية) في ندوة ، ملامح الدولة اليمنية بعد سقوط النظام ، صنعاء ، نظمها مركز أبعاد للدراسات والبحوث بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١م

– السمدة عبد الخالق ورقة مقدمة بعنوان (السلم والأمن) في ندوة ، ملامح الدولة اليمنية بعد سقوط النظام ، صنعاء ٣١مارس ٢٠١١م ، نظمها مركز أبعاد للدراسات والبحوث

– د. بأفضل عبد الرحمن ، ندوة الثورة اليمنية واستشراف المستقبل مركز برزان الدوحة،١٠ يونيو ٢٠١١.